

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٢٠)

استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى

ديسمبر ١٩٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر خاص

يشكر الباحث الرئيسي بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن زملائه أعضاء فريق البحث السيدة /أميمة أحمد محمد سلطان على جهودها غير العادية في إخراج البحث في صورته الحالية وعلى ما تكبدته من مشاق أثناء العمل .

فريق البحث

الباحث الرئيسى

- أ.د. سيد محمد عبد المقصود
 - أ.د. صالح حسين مغيب
 - أ.د. السيد محمد كيلانى
 - أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
 - أ.د. علا سليمان الحكيم
 - السيد الدكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجى
 - السيد الأستاذ/ فريد أحمد عبد العال
 - السيدة/ أميمه أحمد محمد سلطان
- (اعمال السكرتارية والنسخ)

بسم الله الرحمن الرحيم

" إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه "

صدق الله العظيم

المحتويات

رقم
الصفحة

المقدمة

الفصل الأول:

اشكالية التنمية المكانية في مصر

مقدمة

اشكالية رقم (١) ضعف الهيكل الاقتصادي الاقليمي

اشكالية رقم (٢) ضعف الهيكل الاجتماعي الاقليمي

اشكالية رقم (٣) عدم التطبيق الجيد للتخطيط

الاقليمي

اشكالية رقم (٤) مشاكل الاداره المحلية في مصر

اشكالية رقم (٥) تمويل التنمية المحلية

الفصل الثاني:

السلام الاقتصادي واستغلال الحيز المتنام

١ - مقدمة

٢ - الحاجة الى الاصلاح الاقتصادي

٣ - مفهوم الاصلاح الاقتصادي في مصر

٤ - ركائز برنامج الاصلاح الاقتصادي

٥ - الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادي

٦ - الطريق الأمثل لاستغلال البعد الحيزي في ظل

الاصلاح الاقتصادي

الفصل الثالث: موارد التنمية المتاحة والممكنة في مصر

- ٣١ ١ - مقدمة
- ٣٢ ٢ - مورد الأرض " المكان
- ٣٥ ٣ - الموارد التعدينية
- ٣٦ ٤ - الموارد الزراعية الارضية
- ٤١ ٥ - الموارد المائية
- ٤٤ ٦ - الموارد البشرية

الفصل الرابع: استراتيجيات استغلال البعد الحيزي في ظل الاصلاح الاقتصادي

- ٥٠ ١ - ملامح اطار استراتيجية استغلال البعد الحيزي
- ٥٣ ٢ - الاطار العام للاستراتيجية المقترحة
- ٥٤ ١/٢ بدائل الاستراتيجية
- ٥٥ ٢/٢ مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز
- ٥٨ ٣ - المشروعات ذات الطبيعة الحيزية
- ٥٨ ١/٣ المشروع القومي لتنمية سيناء
- ٦١ ٢/٣ المشروع القومي لتنمية منطقة جنوب الوادي
- ٦٢ ٣/٣ مشروع تنمية منطقة بحيرة السد العالي
- ٦٤ ٤/٣ مشروع تنمية المثلث الحدودي شلاتين وحلايب
- ٦٥ ٥/٣ مشروع تنمية شمال خليج السويس
- ٦٦ ٦/٣ مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريعة
- بمحافظة بورسعيد
- ٦٧ الخاتمة
- ٧٢ قائمة المراجع
- ٧٦ الملاحق

المقدمة

مضت خمسة وثلاثون عاما ونيف قامت مصر خلالها بوضع الخطط ورسم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذ المشروعات المختلفة دون كلل أو ملل رغم ما واجهته من صعوبات وتحديات سياسية واقتصادية وحروب عسكرية أربع .

هذا وتعتبر مصر دولة كبيرة بمعيار سكانها ومساحتها، ورغم هذه المساحة التي تربو على مليون كيلو متر مربع والسكان البالغ عددهم حوالى ٦٠ مليوناً، فإن هذا العدد الكبير من السكان والأنشطة التي يمارسونها تتمركز وتتركز في مساحة صغيرة لا تزيد عن ٥٠ ألف كيلو متر مربع (٥%) بعد التوسعات التي شهدتها البلاد خلال الأعوام الثلاثين الماضية .

هذا وتعانى أقاليم ومحافظات مصر (الوحدات الادارية المكانية) من قصور في مختلف الأنشطة والخدمات والمرافق اللازمة لتوفير حياة كريمة للسكان هذا بخلاف انخفاض مستوى الدخل بصفة عامة الناتج من ضعف قدرات الاقاليم المصرية ووحداتها المكانية على النمو الاقتصادى نتيجة صغر المساحة وخلو الصحراء من البنية الاساسية اللازمة للتوسع بالاضافة الى تركيز جهود التنمية في الوادى والدلتا طوال العقود الثلاث الماضية .

مشكلة البحث:-

قامت مصر خلال عقود التنمية الثلاثة الماضية بجهود تنموية كبيرة رغم ما شابهها من قصور وما أعترضها من صعاب ومشاكل . وقد أدت هذه الجهود لبعض السلبيات التي لم تكن موجودة من قبل مثال ذلك اختلال قدرات المحافظات نتيجة عدم توازن جهود التنمية على مستوى الحيز مما أدى الى زيادة درجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، فقد زادت قوى جذب الحضر وكذلك قوى طرد الريف فنتج عنه تيار كبير من الهجرة المستمرة وغير المنظمة مما أدى الى مشاكل كبيرة لكل من النوعين من المحافظات، فالمناطق أو المحافظات الحضرية زاد تركيز الأنشطة والسكان ومشاكل الازدحام والمواصلات والأسكان ونقص المياه والبطالة وتدهور البيئة وكذلك مشاكل الريف من انخفاض الدخل والبطالة ونقص الخدمات التعليمية والصحية الخ .

وترجع هذه المشاكل جميعها الى اهمال التخطيط الاقليمى خلال جهود التخطيط السابقة والذي يعنى أساساً بالبعد الحيزى . ولقد أصبح من الضرورى تطبيق أسلوب التخطيط الاقليمى ، وخاصة بعد أن بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى يأخذ طريقه الصحيح وجديدة الدولة في تطبيق الخصخصة وترك قوى السوق (العرض

والطلب) وخاصة الاستثمار الخاص سواء الوطنى المصرى أو العربى أو الاجنبى لدفع عملية التنمية فى مصر والأرتفاع بمعدل النمو القومى ليصل الى ٧-٨% وحل مشكلة البطالة .

ان تطبيق التخطيط الاقليمى فى اطار مجموعة من الأسس والسياسات الاقتصادية والاجتماعية (مفهوم التخطيط التاشيرى) لتوجيه الاستثمار تحت مظلة الخصخصة هو السبيل الوحيد لدفع جهود التنمية المستقبلية الى رحاب الصحراء وتحسين قواعد الإنتاج الموجودة بالمحافظات ومواقع الإنتاج القديمة مما يؤدى الى زيادة درجة التكامل القطاعى/ الاقليمى والمساعدة فى إعادة توزيع السكان وخلق مجتمعات انتاجية جديدة فى اطار بيئة نظيفة توفر حياة كريمة (نوعية جيدة) للسكان .

هذا والتخطيط الاقليمى فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة يتطلب تنظيم مؤسسى وادارى وقانونى مختلف تمام الاختلاف عما هو موجود حالياً من مؤسسات سواء على المستوى المركزى أو الاقليمى أو المحلى وسواء كانت هذه المؤسسات تعمل حقا بمفهوم اقليمى أو مجمدة ولا تعمل أو غير موجودة الا على الورق فقط .

ان تنمية المكان الحالى والمتمثل فى صحراوات مصر سواء الشرقية أو الغربية أو صحراء سيناء يتطلب فكر تنموى جديد وغير تقليدى سواء فى تصميمه أو تنفيذه وخاصة اختيار مشروعاته ومواقع توطينها طبقاً لاستراتيجية محددة.

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق عدة أهداف مترابطة ومتشابهة تتكامل بهدف تحقيق تنمية اقليمية رشيدة لكافة وحدات الحيز المصرى مستقبلاً حتى تدخل مصر القرن الحادى والعشرين وهى مؤهلة لتصبح دولة من الدول المتقدمة اقتصادياً باذن الله مثلها مثل دول جنوب شرق اسيا بالإضافة الى ثقلها السياسى والموقعى والقومى والعربى ، وهذه الأهداف هى:

- ١- تحليل واقع التنمية فى مصر فى بعدها المكاني .
- ٢- حصر وتحليل وتقييم مدى كفاءة الموارد المتوفرة (طبيعية وبشرية ومالية) من وجهة النظر الاقليمية.
- ٣- تحديد مراكز النمو المستقبلية فى شكل مجموعة من المشروعات لتوجيه دفعه كبيرة من الاستثمارات لها .
- ٤- وضع اطار عام يشكل استراتيجية مكانية لتنفيذ مجموعة من المشروعات تحقق بالدرجة الأولى فتح الصحراء المصرية للمستثمرين والمنتجين والعمال المصريين ومن يساهم معهم من الخارج سواء العرب أو الاجانب لزراعتها بالانشطة الزراعية والزراعية الصناعية والتجمعات البشرية المنتجة بحيث تحقق هذه الاستراتيجية الأهداف الفرعية التالية:

أ- استخلاص كل تصلح للأنتاج بما يؤدي لزيادة الحيز المصرى المعمور الى ٢٥-٣٠% من اجمالى مساحة مصر خلال العشرين عاماً القادمة .

ب- اعادة توزيع السكان يجذب جزء من سكان الوادي القديم للحياه في الأرض الجديده .

ج - امتصاص البطالة الصريحه في المجتمع بزيادة خلق فرص العمل ونموها في شكل أنشطة انتاجية جديدة .

ولتحقيق أهداف الدراسة السابق الإشارة إليها تم تقسيمها إلى أربع فصول رئيسية كالآتى:

■ **الفصل الأول:** يلقي الضوء على اشكالية التنمية في مصر في بعدها الإقليمي، مع التركيز على أبعاد مثل اشكالية ضعف الهيكل الاقتصادى الإقليمي، ضعف الهيكل الاجتماعى متمثلاً في قصور خدمات التعليم والصحة على مستوى محافظات مصر وخاصة في المناطق الريفية مقارنة بالقاهرة والاسكندرية . وكذلك قصور الادارة المحلية عن تأدية دورها التموى بكفاءة لأسباب كثيرة وخاصة قصور التمويل المحلى .

■ **الفصل الثانى:** عرض أهم جوانب موضوع الاصلاح الاقتصادى من ناحية المفهوم والأهداف، وآثاره الجانبية وخاصة على التنمية في بعدها المكافى واطاف هذا الفصل نقطة هامة عن ماذا تريد مصر في إطار الاصلاح الاقتصادى. ويوضح أن الحاجة ماسه لاستراتيجية شاملة متكاملة للتنمية وخاصة الاقليمية لاستغلال البعد الحيزى أو مورد الأرض .

■ **الفصل الثالث:** قدم عرض مختصر لموارد التنمية الموجودة والممكنه وخاصة مورد الأرض والأراضى الزراعية على وجه الخصوص وكذا المياه اللازمة للزراعة والأنشطة الانتاجية الأخرى والموارد الطبيعية والتعدينية . حيث تمثل العامل الأساسى المحدد للأنتاج وخلق أنشطة جديده لموارد الثروه البشرية المصرية .

■ **هذا ويقدم الفصل الرابع والأخير :** اطار الاستراتيجية الحيزية المقترحة (الانتشار المركز) في شكل برامج انمائيه محدد (تشكل مراكز نمو) ومشروعات قامت الحكومة فعلاً بتبنيها وعرضها للاستثمار في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى في مناطق مختلفة من صحراء مصر الواسعة تساعد فعلاً في تنمية واستغلال الحيز المصرى ليتسع لملايينه التسعين بأذن الله في عام ٢٠١٧ . وكذلك يفتح الحيز المصرى لاستيعاب أنشطته وسكان جدد في بقية سنوات القرن القادم .

الفصل الأول

اشكالية التنمية المكانية في مصر

الفصل الأول

اشكالية التنمية المكانية في مصر

مقدمه :

بذلت مصر الكثير من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتباراً من عام ١٩٥٢ ولقد كان لهذه الجهود آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى، الا أن الباحث المدقق يرى أن هذه الجهود قد بذلت بوعى في اطار استغلال البنية الاساسية الموجوده في ذلك الوقت والاستفادة من بعض الوفورات الداخلية فكانت فلسفة التنمية تعتمد على استراتيجية التركيز في نفس الحيز المأهول . وقد أدت جهود التنمية المركزة في الوادى والدلتا الى مشاكل كثيرة تمثلت في التكدس السكاني والتركز الصناعى في مراكز محدوده من الحيز المصرى في محافظات الحضرية الاربع الكبرى وظهرت بوادر التحضر الزائد ومشاكله وهو ظاهره شائعة في البلاد النامية لا تمت لمفهوم التحضر بمعنى جوده أفضل للحياه بل ظهرت مشاكل النقل والمواصلات والطرق والمياه وانقطاع الكهرباء والصرف الصحى ٠٠٠ الخ . وأدى ذلك أخيراً الى اختلال قدرات الاقاليم وظهور الأزدواجية المكانية والقطاعية والفوارق الاقليمية والهجرة من الريف ٠٠٠ الخ .

هذا ولم يواكب هذه المشاكل حلول فوريه بل كانت المشكلات السياسية والعسكرية التى واجهتها مصر بعداً جديداً يضاف الى المشاكل السابقة تمثل في قصور تمويل التنمية وتأجيل تلك المشاكل - كما زادت درجة المركزية لعدم توفر تمويل لقيام الخليات بالخدمات المنوطة بها، بل ان هذه الخليات لم تكن مؤهلة بعد للقيام بوظائف الاداره المحلية بشكل فعال لعدم توفر الكوادر المدربة والمعلومات وغياب التخطيط الخلى رغم مبادره السلطات المركزية بأصدار وتعديل قوانين الاداره الخليه المتعاقبه اعتباراً من عام ١٩٦٠ ومحاولة تقوية النظام الخلى .

ويعرض هذا الفصل عدد من الاشكاليات ذات الصبغة المكانية منها اشكالية ضعف الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المكاني واشكالية عدم التطبيق الجيد للتخطيط الاقليمى وأسباب ذلك وفيما يلى عرض لهذه الاشكاليات .

اشكالية رقم (١) ضعف الهيكل الاقتصادى الإقليمى

(تحليل القاعدة الاقتصادية للأقاليم المصرية)

تتطلب عملية رسم استراتيجية للتنمية الاقليمية الاعتماد على الكثير من المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل الهياكل الاقتصادية الاقليمية - وذلك من خلال دراسة القاعدة الاقتصادية والاداء الوظيفى لكل إقليم

ومعرفة مواطن الضعف والقوة ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الأساليب التحليلية الإقليمية : معامل التوطن، معامل التخصص ، معامل التمرکز الإقليمي ، معامل الانتقال الإقليمي بيان النمو الصناعي النسبي .

وسيتم دراسة القاعدة الاقتصادية الإقليمية باستخدام ثلاث أساليب تحليلية إقليمية^(١) وهى معامل التوطن، معامل التخصص ومعامل التمرکز بالاعتماد على بيانات المشتغلين موزعين على الأنشطة الاقتصادية على مستوى المحافظات سنة ١٩٩٥ وهو ما يتضح من الجداول ١-٦ ملحق رقم (١) .

١- معامل التوطن:

تم حساب معامل التوطن باستخدام التوزيع النسبي للمشتغلين على مستوى الأنشطة الاقتصادية في كل محافظة من المحافظات . وهذا المعامل يقيس الأهمية النسبية لنشاط إقليمي معين بالمقارنة بأهمية هذا الإقليم في الدولة . أو يقيس الأهمية النسبية للنشاط في الإقليم مقارنة بالأهمية النسبية للنشاط في الدولة .

ويتضح من معامل التوطن للأنشطة الاقتصادية في المحافظات المختلفة أنه يمكن استخلاص النتائج

التالية:

تحصل المحافظات الحضرية الأربعة ومحافظة الجيزة على أكثر من نصيبها النسبي المتعادل من كل الأنشطة (باستثناء الزراعة) ويرتفع نصيبها النسبي من نشاط الصناعة وعادة يترتب على توطنه نمو أنشطة أخرى مكملية للنشاط الصناعي مثال : الكهرباء والنقل والخدمات . . . أما محافظات البحيرة والدقهلية والمنوفية وكفر الشيخ والشرقية وجميع محافظات شمال وجنوب الصعيد فتحصل على أكثر من نصيبها النسبي المتعادل من نشاط الزراعة وتحصل محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد على أكثر من نصيبهما النسبي المتعادل من نشاط استغلال المناجم والمحاجر .

كما تحصل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية ودمياط والغربية وبورسعيد والسويس على أكثر من نصيبهم النسبي المتعادل من نشاط الصناعة . غير أن نتاج معامل التوطن تعتبر نتائج أولية ولا يعكس المعامل معلومات واضحة عن هياكل المحافظات فليس معنى ارتفاع معامل توطن بعض الأنشطة عن واحد صحيح أن هذه الأنشطة تصديرية ويجب تشجيعها كذلك انخفاض قيمة المعامل عن الواحد لا يعنى أن هذا النشاط استيرادي . ولذلك يجب أن تؤيد معامل التوطن ببعض المؤشرات الأخرى مثل معامل التخصص ومعامل التمرکز .

(١) عماد حسن فح النور ، مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية - معهد التخطيط الإقليمي ، مذكرة رقم ١٠٤٠ / ديسمبر ،

٢ - معامل التخصص:

يقيس هذا المعامل نسبة انحراف الخليط الصناعي في المحافظة عنه في الدولة . وهذا المؤشر مهم في دراسة التركيب الهيكلي لاقتصاد المحافظة وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي في المحافظة مما يسمح للمخطط أن يسترشد بنتائجه من أجل زيادة التنوع في الأنشطة المتوطنة بالمحافظة أو زيادة التخصص .

ومن نتائج حسابات معامل التخصص يتضح مايلي:-

- ١- أن جميع معاملات التخصص في محافظات المختلفة أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر مما يعني أن هذه المحافظات تحتوي على خليط صناعي لمجموعة من الأنشطة المتوطنة بالمحافظة مطابقة للخليط الصناعي في الدولة .
- وهذا المعامل يوضح مايجب ادخاله من أنشطة جديدة أو تدعيم للأنشطة الموجودة بهدف زيادة درجة التخصص .
- ٢- محافظتي الوادي الجديد والبحر الاحمر أكثر المحافظات تخصصاً وهو مايتفق ونتائج معامل التوطن حيث تتوطن فيها نشاط استغلال المناجم والحاجر .

٣ - معامل التمرکز :

يقيس هذا المعامل الدرجة النسبية لتوطن صناعة معينة في مختلف أقاليم الدولة يوضح المعامل أن أكثر الأنشطة تركزاً هو نشاط المناجم والحاجر وهذا أمر منطقي وطبعي نظراً لارتباطه بوجود عديد من الخامات في مناطق معينة بالدولة .

أما الأنشطة الأقل تركزاً أو الأكثر انتشاراً فهي أنشطة الخدمات .

ولهذا المعامل فائدة كبيرة حيث يساعد المخطط الاقليمي على اختيار الأنشطة التي يجب أن يشجعها للتوطن في اقليم أو المحافظة أو يشير إلى الصناعات التي يجب على المخطط دراستها بعناية .

فاذا كان المخطط يسعى الى تنوع قاعدته الاقتصادية فعليه ان ينظر الى الصناعات التي يكون معامل تركزها يقرب من الصفر اذ يكون لهذه الصناعات قابلية اكبر للتوطن في اقليمه حيث ان كونها منتشرة يشير الى عدم احتياجها الخاص الى التواجد في اقليم معين .

اشكالية رقم (٢) ضعف الهيكل الاجتماعي/ الاقليمي

مقدمة عامة

ان قضية الاستثمار في البشر عن طريق الاستثمار في برامج الصحة والتعليم . . الخ تعد من أهم القضايا الحاسمة التي تواجه مخططي التنمية في دول العالم الثالث، حيث اعتبر الانفاق في كل من التعليم والصحة والسكان والغذاء عدواً للنمو وليس عاملاً من العوامل المؤدية اليه بالرغم من الآثار الايجابية لتلك الخدمات على جهود التنمية .

واليوم تعتبر الخدمات ، بكافة انواعها Basic- Services Approach ^(١) كأحتياجات اساسية لافراد المجتمع، وبخاصه في الدول النامية، حيث يجب ان يوظف المجتمع كافة طاقاته وموارده من اجل اشباع تلك الاحتياجات الاساسية لافراد المجتمع موضوع التنمية . وبالتالي فان العمل على تحسين الاحوال الصحية لافراد المجتمع خاصة المحرومين منهم هو الهدف النهائي للتنمية . ومالم تتحسن اوضاعهم فان الآثار المترتبة على ذلك سوف تنعكس في تدنى مستوى التنمية - وفي النهاية يؤدي ذلك كله الى انخفاض الناتج القومي الاجمالي .

وفي مصر حققت الحكومات المتعاقبة في الحكم خلال الحقب المختلفة منذ قيام الثورة انجازات طيبة ولملموسه في مجال الاستثمار في البشر، وعلى الاخص في مجال الخدمات الصحية والتعليمية في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء . على انه بالرغم من هذه الجهود فلقد حدث تحيز لايمكن انكاره لتوزيع الخدمات على مستوى المحافظات (حضر/ريف) حيث خصص للمدن الكبرى جزء ضخم من الانفاق العام والخاص بالقطاع الصحى والتعليمى لبناء وتشيد المستشفيات الفاخرة ذات التكلفة والكفاءة العاليه والمدارس الاجنبية ومن ثم يظل قطاعا صغيراً من السكان (حضر/ريف) هو الذى يتمتع وحده بالرعايه الصحية والتعليمية الحديثة والمتقدمة نسبيا بينما الغالبية العظمى من السكان تعاني من قصور الخدمات الصحية والتعليمية بشكل عام كانهكاس للزيادة المتسارعه في النمو السكانى وضعف الاستثمار في مجالات الخدمات وقصورها بشكل عام عن الاحتياجات المطلوبة . وفيما يلي عرض ليهكل قطاعى التعليم والصحة .

١ - التعليم :

لم يعد التعليم في عصر العلم والمعلوماتية مجرد توفير مكان لتلميذ، في فصل أو اعداد معلم للمدرسة ، أو بناء معهد أو كلية ، أو تخريج وتأهيل أساتذتها . فالتعليم في عصر المعلوماتية، اختلف مفهومه، وارتفعت أهميته . إن صراع القوى العظمى الآن، هو صراع حول العلم، ولن يكون لأحد مكان في العالم الجديد، إلا لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته، ويتحقق ذلك من خلال التعليم^(١)

إن التحدى المفروض علينا، والمطلوب منا قبوله ومواجهته، هو تحدى التطور التكنولوجى الهائل ، وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الانتاج وانماطه، وهذا الوضع فرض علينا ضرورة تغيير أسلوب التعليم، وطرقه ومناهجه في اطار منظومه متكامله تتطلب تطوير ذلك كله من أجل خلق جيل جديد يتحمل تبعات العلم

^(١) يختلف هذا المنهج عن منهج اشباع الحاجات الاساسيه Basic Needs Approach حيث ان المنهج الاخير غير مباشر، عالمي موجه للغالبية العظمى من افراد المجتمع، طويل الأمد - أما الأول فهو مباشر يركز على الفئات المتضررة المحرومة نسبياً في المجتمع وقضية الفقر من أهم القضايا التى تدخل في اطار المنهجيين معا كما يركز المنهجيين على اهمية دور المشاركة الشعبية في تحقيق برامج فعالة للتنمية . الا أن منهج الخدمات الاساسية هو المنهج المفضل لتحقيق التوازن الاقليمى .

(١) وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم خلال عامين، القاهرة، مطابع الشروق، القاهرة ، اكتوبر

والتنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير البنية الأساسية المتوازنة لقطاع التعليم في كل المحافظات، وتشتمل على الأبنية التعليمية بما تحتويها من فصول ومعامل، بالإضافة إلى أعداد جيل جديد من المعلمين التربويين القادرين على تحمل تبعات التنمية، الذين يملكون علوم العصر وتكنولوجياه، بالإضافة إلى أعداد منظومة متكاملة لاصلاح حال المعلمين وتطوير المناهج، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب . . . الخ .

وفي ضوء ما سبق ذكره سوف يقتصر تناولنا للبيان الاجتماعي للتعليم على دراسة الجوانب التالية :

أ - الوضع الحالى للأبنية التعليمية .

ب - الوضع الحالى للفصول .

ج - المعلمين .

وقد هدف هذه الدراسة الى توضيح احتياجات محافظات مصر إلى الجوانب السابقة لتقليل التفاوتات الإقليمية لتحقيق النمو المتوازن الذى يحقق التنمية المستدامة (المتواصله) .

١/١ المدارس : انظر جدول رقم ١ ملحق (ج)

يبلغ عدد المدارس في مصر نحو ٢٥٥٧٩ مدرسة موزعة على مراحل التعليم الابتدائي حيث بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٦٠٨٨ ، ٦٤٩٦ مدرسة تعمل بالتعليم الاعدادى ، ٢٩٩٥ مدرسة تعمل بالتعليم الثانوى . - يستأثر اقليم القاهرة باكثر من ٢٠,٧% من جملة عدد المدارس ، وتأتى محافظة القاهرة فى مقدمة محافظات مصر من حيث عدد المدارس (٩,٨%) ، يليها محافظة الدقهلية (٨,٢%) ، والشرقية (٧,٨%) من جملة عدد مدارس الجمهورية .

تأتى محافظات الحدود ، بالإضافة إلى محافظتى السويس وبورسعيد فى الترتيب الأخير من حيث عدد المدارس ، حيث تستحوذ هذه المحافظات السبعة على نحو ٤,٧% من جملة عدد المدارس على مستوى الجمهورية .

لقد أوضحت الدراسات ان اكثر من نصف عدد المدارس لا يصلح لاعداد جيل جديد من التلاميذ - حيث يفتقر أكثر من نصف عدد المدارس إلى التجهيزات المختلفه - كما يحتاج إلى صيانه أو إلى تكمله بنائه .

ولقد تنبهت الحكومة إلى مسألة تطوير الخدمات بصفة عامة، والخدمات التعليمية بصفة خاصة ،

لذلك انشأت الهيئة العامة للأبنية التعليمية التى بدأت ممارسة نشاطها اعتباراً من ١٦/٧/١٩٩٠ فى خمس محافظات (القاهرة - الجيزة - الفيوم - بنى سويف - المنيا) ، واعتباراً من عام ١٩٩٢/٩١ استكملت الهيئة فروعها بجميع محافظات الجمهورية .

لقد أدت زيادة السكان وسوء توزيعهم في بعض الأماكن ، وإقرار مبدأ إلزامية التعليم الأساسي ، مع الالتزام بمجانية التعليم ، وعدم تناسب الاعتمادات المالية وكذلك ما نتج من زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ من تصدع وقدم بعض الأبنية المدرسية إلى نقص في المدارس والفصول ، حيث قدرت الاحتياجات للأبنية التعليمية خلال الفترة (١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) على النحو التالي :

- عدد المدارس الحالي (٢٥٠٠٠) مدرسة
- العجز المطلوب انشاؤه وتجهيزه خلال ٦ سنوات المقبلة حوالي (١٥٠٠٠) مدرسة بياناهم كما يلي :

٥٩١١ مدرسة لاستيعاب الملزمين
 ٥١٧٢ مدرسة للقضاء على تعدد الفترات
 ٨٢٠ مدرسة لتقليل الكثافات بالفصول
 ٢٥٨٠ مدرسة لإحلال مدارس
 بالإضافة إلى الفصول اللازمة لمواجهة ظاهرة التسرب ، واستكمال / المنشآت والمرافق بالمبانى المدرسية القائمة من معامل / ورش / مكتبات / غرف كمبيوتر تعليمي / دورات مياه / توصيل مرافق .

يتضح مما سبق أن هيئة الأبنية التعليمية قد استطاعت أن تنشئ حوالي ٥٧٩ مدرسة جديدة من الاحتياجات المقدرة ، بالإضافة إلى صيانة نحو ١٥ ألف مدرسة قديمة خلال الفترة (٩٢/٩١ - ١٩٩٥/٩٤) ، وذلك بالإضافة إلى ادخال بعض التجهيزات من معامل ومكتبات واجهزة كمبيوتر .

٢/١ الفصول :

يوضح الجدول رقم ٢ ملحق (ج) ، الوضع الحالي للفصول على مستوى محافظات الجمهورية وفقاً لبيانات ١٩٩٦/٩٥ ، ومنه يتضح الاتي :

أ- بلغ عدد الفصول نحو ٣١٨ ألف فصل موزعة على مراحل التعليم المختلفة ، حيث يوجد نحو ١٦٥ ألف فصل بالتعليم الابتدائي ، ٨٢ ألف فصل بالتعليم الاعدادي ، والباقي بالتعليم الثانوي (عام وفني) .

ب- يستأثر اقليم القاهرة بأكثر من ٢٣% من جملة عدد الفصول ، حيث تأتي محافظة القاهرة في مقدمة محافظات مصر من حيث عدد الفصول (١١,٩%) ، يليها محافظة الدقهلية (٧,٩%) ، الجيزة (٧,٥%)

ج- تأتي محافظات الحدود ، بالإضافة إلى محافظتي بورسعيد والسويس في الترتيب الأخير من حيث عدد الفصول ، حيث لا تستأثر هذه المحافظات الستة سوى بحوالي ٣,٨% من جملة عدد الفصول على مستوى الجمهورية .

يتضح مما سبق أن هناك عجزاً في الفصول ، وهذا العجز مرتبطاً بتطوير الخدمات التعليمية ، وبمعدل انشاء المدارس السنوى ، كذلك يرتبط هذا النقص بسوء التوزيع الجغرافى للمدارس .

٣/١ المدرسين

من أهم متطلبات عصر العلم والمعلوماتية هو اعداد جيل جديد من المعلمين التربويين القادرين على تحمل تبعات التنمية ، الذين يملكون علوم العصر وتكنولوجياه ، بالإضافة إلى اعداد منظومة متكاملة لاصلاح حال المعلم باعتباره حجر الزاوية فى اصلاح التعليم . وفيما يلى توزيع المدرسين حسب المحافظات .

التوزيع الجغرافى للمعلمين :

يوضح الجدول رقم ٣ ملحق (ع) التوزيع الجغرافى للمعلمين على مستوى محافظات الجمهورية ، ومنه يتضح الاتى :

- يستأثر اقليم القاهرة بحوالى ٢٤% من اجمالى عدد المدرسين على مستوى الجمهورية ، ويعتبر هذا العدد متسقاً لحد مامع عدد المدارس والفصول وكذلك التلاميذ . ويتركز اكثر من ١٢,٧% من هؤلاء فى محافظة القاهرة وحدها ، والباقي موزع بين الجيزة (٥,٨%) ، والقليوبية (٥,٤%) .
- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير من حيث عدد المدرسين العاملين بها حيث لا يعمل بها سوى ٢,٤% من اجمالى عدد المعلمين على مستوى الجمهورية ، ولا شك ان العدد قد يكون مناسباً لعدد السكان ، لكنه لا يتناسب مع مساحة هذه المحافظات التى تمثل مجتمعة حوالى ٩٥% من اجمالى مساحة الجمهورية ، ولهذه المحافظات طبيعة خاصة ، ونظام خاص سوف يتم التوسع فيه مستقبلاً وهو نظام الفصل الواحد ، ويحتاج ذلك لعدد اكبر من المعلمين للعمل بهذه المحافظات ، لذلك لا بد من تحسين أحوال المعلم المادية - (كما سيتضح فى جزء لاحق من هذه الدراسة) كى يستطيع أن يتفرغ للتعليم ، والعمل بسأى محافظة من محافظات الجمهورية .
- أيضاً ينخفض النصيب النسبى لمخافظات القناة من اجمالى عدد المدرسين ، حيث لا يعمل بها سوى ٤% من اجمالى عدد المدرسين على مستوى الجمهورية ، وهذا العدد يبدو متسقاً مع عدد الفصول والمدارس ، إلا أنه لا يتسق مع عدد التلاميذ بهذه المحافظات .

٢- الصحة

تمتلك مصر شبكة جيدة من الخدمات الصحية فى المناطق الريفية والحضرية ، وذلك مقارنة مع الدول النامية الأخرى . ولقد كانت مصر من أوائل الدول التى أنشأت نظاماً صحياً شاملاً يغطى أنحاء الجمهورية ، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة قوة العمل فى الخدمات الصحية ، والتحسين النسبى فى معدلات الاصابة ببعض الأمراض (١) . وسوف تركز فى هذا الجزء على التوزيع الجغرافى للبنية الاساسية

للخدمات الصحية التي تشتمل على المستشفيات والوحدات الصحية والأطباء ، وهيئة التمريض ، حيث يقع على هؤلاء العبء الأكبر في توفير المدخلات الأساسية لقطاع الصحة .
وذلك بهدف تحديد المشاكل الناجمة عن هذا التوزيع وتحديد أولويات توزيع الاستثمارات وصولاً إلى تحديد الإطار الضروري لرفع مستوى أداء هذا القطاع .

١/٢ التوزيع الجغرافى للخدمات الصحية (١٩٩٦) :

المستشفيات والوحدات الصحية

يوضح الجدول رقم ٤ ملحق رقم (٤) التوزيع الجغرافى للمستشفيات ووحدات الخدمة الصحية بمحافظة الجمهورية ، ومنه يتضح الحقائق التالية :

- يستأثر إقليم القاهرة بأكثر من ٢٨,٥% من جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية على مستوى الجمهورية ، وذلك وفقاً لبيانات ١٩٩٦ . وتأتى محافظة القاهرة فى الترتيب الأول من حيث عدد المستشفيات (٣١,٦% من اجمالى الجمهورية) ، وكذلك فى الترتيب الخامس من حيث الوحدات الصحية (٥٦%) .

- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير من حيث التوزيع الجغرافى للمستشفيات والوحدات الصحية ، حيث تستأثر هذه المحافظات مجتمعه بحوالى ٢,٦% من جملة عدد المستشفيات والوحدات الصحية وهذه النسبة تعتبر ضئيلة قياساً بحجم هذه المحافظات ، وبالتالي تكاد تنعدم الخدمة الصحية المقدمة بهذه المحافظات .

يتضح مما سبق أن هناك سوء توزيع للخدمات الصحية المادية (مستشفيات ووحدات صحية) بين محافظات الجمهورية ، أو هناك تفضيلاً للمحافظات الحضرية على محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، بالإضافة إلى محافظات الحدود .

٢/٢ المؤشرات البشرية (أطباء وهيئة تمريض) :

يوضح الجدول رقم ٥ ملحق (٣) التوزيع الجغرافى للأطباء وهيئة التمريض بمحافظات الجمهورية ، ومنه يتضح الأتى :

- هناك تفضيلاً للمحافظات الحضرية عن باقى محافظات الجمهورية وذلك قياساً بعدد السكان .
- تأتى محافظة القاهرة فى الترتيب الأول سواء من حيث نسبة الأطباء العاملين بها (١٩,٩%) ، أو هيئة التمريض (١٥,٥%) من اجمالى المؤشرات البشرية على مستوى الجمهورية ، يليها محافظات الدقهلية ، الجيزة ، الغربية خاصة فى عدد الاطباء .
- تأتى محافظات الحدود فى الترتيب الأخير للمؤشرات البشرية ، ويليهها محافظات القناة (السويس - الاسماعلية - بورسعيد) .

٣/٢ أسباب انخفاض المستوى الصحى :

- أوضحت عديد من الدراسات الأسباب الرئيسية لانخفاض المستوى الصحى فى مصر كالآتى^(١)
- ١- عدم كفاية وكفاءة الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة ، مع اقتصار التأمين الصحى على تغطية فئات محدودة
 - ٢- عدم تناسب توزيع الموارد الصحية بين الأقاليم المختلفة ، وبين الفئات الاقتصادية والاجتماعية للسكان .
 - ٣- ضعف مستوى أداء الخدمات الصحية الأولية وإهمال الخدمات الصحية الوقائية
 - ٤- وجود تفاوتات فى توزيع العاملين فى مجال الخدمات الصحية والرعاية الصحية الأولية .
 - ٥- نقص الاعتمادات الموجهة إلى المراكز الصحية فى الريف والحضر أدى إلى قصور فى الصيانة ، وإمدادات الأدوية ، والمعدات الأساسية ، كما أدى انخفاض أجور ومرتببات العاملين فى هذه الوحدات إلى تدهور نوعية العلاج والتشخيص .

٣- المشاكل التى يعانى منها قطاعى التعليم والصحة^(٢)

توضح بعض الدراسات وجود علاقة ترابطية بين مشكلة البطالة ومستوى الخدمات التعليمية والصحية فى معظم محافظات مصر .

وفى هذا الجزء من الدراسة نحاول أن نوضح المشاكل التى يعانى منها قطاعى التعليم والصحة لتحديد أكثر المحافظات احتياجاً للاستثمارات الموزعة على القطاعين بهدف تحديد أولويات التوزيع بناءً على البيانات الواقعية .

لقد أوضحت هذه الدراسات الإقليمية للمحافظات المختلفة والخاصة بحالة قطاعى التعليم والصحة الحقائق التالية: -

١/٣ أن أبرز مشاكل التعليم قبل الجامعى وهى :-

- ١- عدم إمكانية تطبيق قانون الالتزام فى المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسى بشكل كامل وفعال فى كل من المحافظات الحضرية والريفية على السواء خاصة فى محافظة مطروح .
- ٢- تدهور حالة الأبنية المدرسية وتحويل الكثير من المباني إلى مدارس دون توافر الشروط الدنيا وارتفاع كثافة الفصل فى المدن المكدسة وخاصة فى المناطق الفقيرة والمتخلفة وتشغيل عدد من المدارس لفترتين بسبب تكديس الطلاب وارتفاع الكثافة . (محافظات الدلتا) .

(١) تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢

(٢) ولتحقيق اهدف من هذا الجزء سوف نتناول نتائج الدراسات التى قام بها مركز التخطيط الإقليمى من ناحية والنتائج التى أبرزتها الدراسات الخاصة بالباحثة عن التباين فى مستوى الخدمات التعليمية والصحية فى محافظات مصر .

- ٣- نقص في أعداد المعلمين المؤهلين تربوياً (مطروح ، القليوبية) .
- ٤- نقص الاعتمادات المالية وسوء توزيعها (جميع المحافظات محل الدراسة) .
- ٥- عدم ملائمة المقررات الدراسية للبيئة المحيطة وإسهامها في إقامة حاجز بين التلاميذ وبين أدراك وفهم واقعهم خاصة في محافظات الحدود .
- ٦- عدم الربط بين احتياجات سوق العمل المحلي ومخرجات التعليم الفني مما يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة والهجرة الطاردة للسكان ويزيد من مشاكل المحافظات الحضرية المستقبلية لهم (محافظات الدلتا) .
- ٧- عدم الربط بين احتياجات البيئة المحلية وخدمات التعليم المقدمة مما يؤدي إلى ضياعات (محافظه مطروح) .

وفي النهاية ومما سبق وكذلك بناء على نتائج العديد من الدراسات يتضح ان خصائص البيان الاجتماعي على مستوى الاقليم / المحافظة في مصر هي على النحو الاتي :

- ١- عدم التوازن في التوزيع الاقليمي للخدمات والموارد
- ٢- ضعف مستوى الاداء (الرده إلى الاميه - المعلم)
- ٣- عدم تناسب الاحتياجات مع نمط توزيع الخدمات .
- ٤- القصور في الاعتمادات التي تقدمها الدولة للفئات الفقيره .
- ٥- ارتفاع التكاليف لخدمات القطاع الخاص .

٢/٣ أن ابرز المشكلات الصحية هي:-

- ١- نقص الاعتمادات المالية وسوء توزيعها (جميع المحافظات محل الدراسة) .
- ٢- نقص في عدد الأطباء (بشرى، أسنان، صيدلى) (خاصة في محافظات الدلتا وبعض محافظات الحدود والأطباء المتخصصين ، وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة) .
- ٣- نقص في عدد الأسرة والأجهزة الطبية والأدوية في المستشفيات والوحدات الصحية (خاصة في محافظات الدلتا والبحر الأحمر ومطروح) .
- ٤- عدم الربط بين الاحتياجات البيئية والمحلية من الخدمات الصحية المقدمة مما يؤدي إلى ضياعات اقتصادية (وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة) .
- ٥- الأمراض وسوء التغذية للأطفال الذين يبلغون الخامسة من أعمارهم (الأنيميا ونقص اليود وخاصة في محافظة الوادى الجديد، الكبد الوبائى، التيتانوس، الحصبة إضافة إلى أمراض الجهاز التنفسى) .
- ٦- نقص الوعي أو الثقافة الصحية البيئية لدى الأمهات وذلك في جميع المحافظات محل الدراسة .

اشكالية رقم (٣) عدم التطبيق الجيد للتخطيط الاقليمي

في ظل المتغيرات الهيكلية في الاقتصاد ونتيجة الاصلاح الاقتصادى والخصخصة ، يجب زيادة الاهتمام بالتخطيط الاقليمي، من أجل تلافي المشاكل التى قد تترتب ولعلاج اختلال التوازن فى التنمية بين المحافظات .

والتخطيط الاقليمي هو أحد الاساليب التى تحقق الموازنة والمواءمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية، كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول إلى أقصى انجاز تنموى . يمكن من خلال المشاكل الاقليمية وقوانين الحكم المحلى وتقييم تجربة التخطيط الاقليمي فى مصر ابراز أثر اغفال التخطيط الاقليمي وعدم اخذ البعد المكاني فى الاعتبار عند اعداد الخطط المختلفة . هو ما يؤكد على أهميه خاصه فى المرحلة المقبلة التى يزيد فيها دور القطاع الخاص لانه يعد أداة ضرورية وهامة لتوجيه المشروعات المطلوبة فى الاقاليم المختلفة ولتوجيه الجهود التنموية المكثفة للقطاع الخاص من أجل استخدام أمثل للموارد .

١- المشاكل الاقليمية :

تعانى المحافظات المصرية من العديد من المشاكل تتمثل أساسا فى اختلال توزيع السكان وتآكل الاراضى الزراعية، سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، استقطاب المدن الكبرى للتنمية، الهجرة غير المنظمة من الحضر للريف، ظهور الضياعات الاقتصادية الخارجية (التلوث ، النقص فى الخدمات، تضخم المدن، البطالة ..) اختلال هيكل توزيع الاستثمارات . هذا بالإضافة الى مجموعة من المشاكل الاقليمية الاخرى (مشاكل بيئية، مشاكل ادارية، تنظيمية، عمرانية، سوء استخدام الاراضى...).

٢- المشاكل التى واجهت تطبيق التخطيط الاقليمي

- عدم وجود استراتيجية مكانية
- غياب البعد المكاني للتنمية
- ضعف مشاركة السكان المحليين فى اعداد الخطط الاقليمية .
- ضعف الهياكل التنظيمية التى تربط الوحدات الاقليمية بالمستوى القومى .
- عدم توفر البيانات والمعلومات بالتفصيل والنوعية التى تسمح باعداد خطة اقليمية .
- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الاقليمي .
- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية .

وقد ترتب على هذا الوضع ظهور المشاكل الاقليمية السابق ذكرها لذلك يجب الأخذ بالتخطيط الاقليمي لتحقيق الاستغلال الأمثل والأكفا للموارد البشرية والطبيعية والاستفادة القصوى من كل الامكانيات والموارد.

معالجة البعد الاقليمي في الخطط المختلفة

١- ظهرت بعض البرامج الاقليمية ولم تكن سوى محاولات لتنمية أو حل مشاكل بعض المحافظات في مصر (أسوان ، القاهرة، مدن القناة ١٠٠) وكانت جميع هذه الجهود غير مترابطة في اطار واحد قومي يضع الصورة الكاملة للتخطيط الشامل على المستوى المكانى.

٢- وقد صدرت عدة قوانين خاصة بالتخطيط الاقليمي والادارة المحلية ويعتبر قانون التخطيط رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ أول قانون تناول موضوع التخطيط الاقليمي والذي أصبح له شكل رسمى ووضع قانونى في هيكل نظام التخطيط المصرى بصور بعض قوانين الإدارة المحلية والقرارات الجمهورية المكملة . هذه القوانين اكدت على أهمية التخطيط الاقليمي، إلا أن الأمر لم يتعدى الاطار القانونى .

٣- تم تقسيم الحيز المصرى الى ثمانية اقاليم اقتصادية وفقا للقرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ثم بعد ذلك إلى سبعة اقاليم بعد ضم محافظة مطروح إلى اقليم الاسكندرية، إلا أن الاقاليم لم تقم حتى الآن بالدور الأساسى الذى بنيت من أجله بالاضافة الى أن عملية التسمية تقتضى أن تكون هذه الاقاليم تخطيطية وليست اقتصادية . ويمكن القول بصفة عامة أن هذه الاقاليم لم تأخذ الاهتمام الكاف من الناحية التطبيقية الفعلية والتخطيطية حتى أصبح وجودها مع عدم فعاليتها عبئا يعوق عملية التخطيط والتنمية . ويرجع عدم فعالية التقسيم إلى عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية ، وعدم توافر الهياكل التنظيمية، عدم وجود دور واضح لهيئات التخطيط الاقليمي .

٤- خلت الخطط في مصر حتى السبعينات من مدلول التنمية الاقليمية أو التخطيط الاقليمي . ويتضح من استعراض الخطط المختلفة تجاهل البعد المكانى وهو ما يترتب عليه عديد من المشاكل الخاصة بتركيز السكان وسوء توزيعهم على الحيز وسوء توطين الأنشطة مما خلق خللا في التوازن الاقليمي^(١)

من استعراض الخطط المختلفة يتضح عدم أخذ الخطة الخمسية الأولى للبعد المكانى وارتكازها فقط على أساس قطاعى مما أدى إلى عدم تحقيقها التوازن المطلوب في توزيع الاستثمارات وإلى اختلال النمو الاقليمي .

(١) علا سليمان الحكيم، تجربة التخطيط الاقليمي في مصر، مذكرة رقم ١٥٨٠، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٤

ولم يتغير الوضع السابق في توزيع الاستثمارات في الخطط التالية سواء فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات أو في اغفال البعد المكاني فقد كانت هذه الخطط مجرد خطط سنوية تحكمها اعتبارات سياسية حيث توقف التخطيط بالمفهوم العام له وتقلص دوره بعد حرب ١٩٦٧.

وتجاهل الخطط للعوامل الاقليمية ثم توطن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات المتقدمة ذات امكانيات النمو دون باقى المحافظات مما خلق خللاً في التوازن الاقليمي وقد ترتب على هذا الوضع زيادة الفوارق الاقليمية بين الاقاليم الحضرية المتقدمة نسبياً والاقاليم الريفية المتخلفة.

وتعتبر الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ الخطة الاولى التى تناولت التخطيط الاقليمي ، فقد خصصت مجلداً^(١) عن استراتيجية التنمية الاقليمية غير انما لم تكن استراتيجية بالمعنى العلمى فقد كانت عبارة عن خطة قطاعية بما مجموعة من المشروعات موزعة قطاعياً دون ارتباط بعوامل التوطن أو بالموارد المتاحة أو بالطاقة الاستيعابية فقد اغفلت الخطة العلاقات المتبادلة بين الاقاليم وتأثيرها على عملية النمو . أى أنه تم تناول البعد الاقليمي فى الخطة بطريقة نظرية بحتة ولم تتضمن أى تقدير كمى للأهداف على المستوى الاقليمي .

أما الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ فتضمنت خريطة اقتصادية لكل محافظة وهى عبارة عن خريطة للموارد المتاحة (السكان، الانتاج الزراعى، الصناعى، ...) . غير أن هذه الخطة استمرت فى التركيز على الاستثمارات كمحور رئيسى لتحقيق أهدافها دون التعرض للجوانب الأخرى فاغفلت هذه الخطة - بالرغم من وضوح زيادة الاهتمام بالبعد الاقليمي - تحديد هدف تنمية كل اقليم والتركيز على العلاقات التبادلية بين الأقاليم .

ويمكن مما سبق القول أن التخطيط الاقليمي فى مصر انحصر فى وضع خطط دواوين عموم محافظات واستمرت الخطط تعد مركزياً من قبل الوزارات مع عدم اخذ البعد الاقليمي فى الاعتبار كما لم تمارس الخليات دورها فى اعداد الخطط المحلية، ولم تكن الخطط المحلية سوى خطط خدمات . الخطة الخمسية ٩١/٩٢ - ٩٦/٩٧ هى الخطة الوحيدة التى بنيت على أساس الخطط الاقليمية المرفوعة اليها من قبل الخليات بحيث أصبحت تعكس إلى حد كبير احتياجات المحافظات المختلفة (الجانب الخدمى فقط وليس الجانب الانتاجى) .

ان مصر من اوائل الدول التى عرفت التقسيمات الادارية (أقاليم ، مديريات ، محافظات - مدن ، أخرى) منذ فجر التاريخ ومازال لها دور رائد فى التجارب الانسانية لادارة تقسيماتها الادارية، وبالرغم ايضا من المحاولات المستمرة التى حاولت فيها الدساتير المصرية المختلفة تعميق وتأكيد اللامركزية ... الا ان التشريعات اخذت احيانا اتجاهات اخرى لتدعيم المركزية- وذلك بالمحاولات الدائبة لطبع اللامركزية بطابع

(١) لقد صدرت عدة قرارات وقوانين من أجل تفادى الوضع السابق وتطبيق أسلوب التخطيط الاقليمي ، غير انما أدت الى

مجرد اتجاه نحو اللامركزية فى الادارة

المركزية في اغلب الاحوال . وقد يكون ذلك راجعا لخوف السلطة المركزية من ضياع هيمنتها فتدخل بوضع مؤشرات هذا التدعيم امام المشرع لصياغة القوانين الخلية المختلفة بصورة تؤكد المركزية تحت دعوى الامن والاستقرار أو الحفاظ على النظام السياسى الوطنى أو غيرها من الظروف التى قد تكون مطروحة في نفس التوقيت على ساحة الوطن وتقدم الاشكالية رقم (٤) تفصيلاً لذلك.

اشكالية رقم (٤) مشاكل الادارة المحلية فى مصر

تعتبر الادارة الخلية كنظام من نظم الادارة العامة حاليا اداة من أدوات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الخلى لها انعكاساتها على المستوى القومى بصفه عامة . وهى ايضا اداه اداريه تساعد الحكومات المركزية على اداء رسالتها بصورة اكثر فعالية وكفاءة ، اذ ان تلك الحكومات لايمكنها - بصورة مطلقة - معرفة الامكانيات والمشاكل واحتياجات الافراد الاقتصادية والاجتماعية بالوحدات الادارية المنتشرة على الحيز الجغرافى الواسع للدولة . وهى لذلك تعتبر اسلوب من اساليب الادارة العامة يتم بمقتضاها نقل بعض الاختصاصات من الحكومة المركزية الى الخليات لمواجهة مسؤولياتها فى اطار توزيع الادوار الوظيفية بين المستوى المركزى والمستوى الخلى، وبما يسمح - وفقا لتقسيم العمل - بمباشرة السلطات الخلية ادارة وحداتها بعيدا عن التعقيدات الادارية الناتجة عن بيروقراطيه اتخاذ القرارات مركزيا ومن سلطات اتخاذ قرارات قد يغيب عنها ظروف المجتمعات الخلية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا .

فالاداره الخلية كاحد نظم الاداره العامة يتم بمقتضاها اعطاء اختصاصات وسلطات اصلية للقائمين على ادارة المجتمعات الخلية للاضطلاع ببعض الادوار التى كانت تضطلع بها السلطات المركزية والتى اصبحت عبئا عليها لانشغالها فى امور ترتبط بمستقبل المجتمع ككل ولبعدها عن مجريات الامور فى هذه المناطق . فتطور المجتمعات وتعدد وتشابك النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها ادى الى عدم قدرة السلطات المركزية بصوره مطلقة وفى جميع الاحوال بسط رقابتها ومعرفة مشاكل وامكانيات المناطق الخلية واحتياجات سكانها وامالهم وتطلعاتهم المستقبلية . لذلك اعتبرت نظم ادارة المجتمعات الحديثه ، الادارة الخلية كشريك لا بد منه فى ادارة المجتمع مع السلطات المركزية نظرا لكونها الحارس الامين على مصالح السكان ايا كان موقعهم . ولا يتم ذلك بتفويض بعض السلطات للمحليات ولكن باعطاء السلطة للمسؤولين عليها لاتخاذ قرارات لامركزية مما يؤكد حيويه دورها وقدرتها على النهوض ورفع مستوى معيشة السكان ودفعهم وتحفيزهم للمشاركة فى اداره هذه المجتمعات وتنميتها وفقا لامكانياتهم وقدراتهم . فالمؤسسات الخلية قادرة على فهم واقعها وادراكا لمتغيراته ومتطلبات التنميه . لذلك يمكن ان يطلق على الاداره الخلية بانها فن ادارة وتنميه المجتمع لارتباطها بحياة الانسان ، فهى تتعامل معه يوميا مع دوران الساعه ومنذ ولادته وحتى وفاته .

وبالرغم من المحاولات الجادة والمتعدده فى نفس الوقت لتطوير النظام اللامركزى الا ان التجربه المصرية حتى الآن واجهت الكثير من المشاكل التى يمكن ان نسوق بعضها فيما يلى:

١ - مشاكل ناجمه من المركزية فى مصر

يعتبر وضع سياسات اقتصادية واجتماعية للتنمية على المستوى المحلى احد الطرق والوسائل الممكنه لمواجهة التحدى الحضارى الذى يواجه المجتمعات اليوم . ويبدو ذلك واضحاً فى تلك الدول التى تكافح لتغيير مسارها الاقتصادى والاجتماعى لحل مشاكل الماضى وتراكماته واستحداث سياسات واستراتيجيات جديدة لمواجهة المستقبل وتحدياته باستخدام كل امكانيات المجتمع المتاحة والممكنة .

ولاشك مصر عن الدول الأخرى، فى مواجهة المشاكل الناجمة عن عدم الاهتمام بالحيز المكاني وتقسيماته فى فترات زمنية سابقة انعكست اثارها على الحاضر الذى تعيشه . ولاشك ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى انتهجتها مصر منذ تطبيق الخطة الخمسية الاولى فى الستينيات من هذا القرن أدت إلى تركيز الانشطه حيزياً فى مناطق واقاليم محدودة خطط لها وتدخل فى توطيئها مؤسسات مركزية تخضع لنظام سياسى وطنى يميل نحو المركزية بما يتفق وظروف تلك الفترة التاريخية فى مصر . فمن الواضح ان السياسات التى كانت قد اتخذت فى تلك الفترة ركزت على مشاكل وظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية كليه **Macro** . حقيقة، لايمكن تجاهل ان هناك الكثير من التغيرات الايجابية التى حدثت على المستوى الكلى كان لها ايضا بعض الانعكاسات الايجابية على المستويات الجزئية (المحلية) **Micro Scale** (١) . ومالايمكن ايضا تجاهله ان هذه التغيرات الكلية كان لها اثار سلبية على الغالبية العظمى من الخليات ، فعلى سبيل المثال ، لم يكن الاهتمام بالصناعة يواكبه اهتمام بتوزيع عادل لها بين المحافظات المختلفة (٢) . لذلك تركزت الصناعات فى بعض المحافظات مما ساعد على وجود تيار هجرة شديد من المناطق التى لم تحظى باهتمام الحكومة المركزية، ادى الى ظهور قليل من مناطق الجذب والكثير من مناطق الطرد على السواء .

وقد يعزى ذلك الاتجاه المركزى، إلى الاعتقاد الذى كان سائدا آنذاك من ان الآليات المركزية التى تعمل فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكلية دائما فى صالح المجتمع ككل وهى فى نفس الوقت رشيدة، وان تلك الآليات التى تعمل على المستوى الكلى يمكنها ان تحدث تغيرات ايجابية غير محدودة على المستويات الاقل، اى المحلية . وقد يفهم من ذلك ان هناك اعتقادا كان سائدا مؤداه ان جهاز الدولة المركزى يعلم كل شئ وان له القدرة غير المحدودة على تنظيم حركة المجتمع ككل وان المشاكل المحلية اقل همة ان لم تكن غير موجودة اصلا . وكان من نتيجة سيادة هذه النظرة والفكر ان ازدادت حدة الفروق بين اجزاء الدولة المختلفة فى جميع المجالات سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو غيرها .

(١) من تلك الآثار الايجابية انشاء السد العالى فى اسوان، وكثير من اثاره الايجابية على تنمية المنطقة الجنوبية من البلاد .

(٢) لايقصد بالعدالة هنا، التوزيع المتساوى للصناعات بين المحافظات، فذلك غير ممكن عمليا فى كثير من الاحيان بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يقصد بالعدالة هنا توزيع الصناعات فى المناطق خارج الحدود الادارية للمناطق الحضرية الكبرى التى تتوفر فيها الامكانيات المناسبة لانشاء بعض الصناعات حسب ظروف كل منطقة . وهذا بطبيعة الحال، يعتمد على اجراء العديد من الدراسات الاقليمية الشاملة التى لم تتوفر حتى الآن فى مصر .

وساعد على تدعيم المعتقدات السابقة الدور المتعاظم للمشروعات الكبيرة من حيث الكفاءة في الانتاج والمساهمة في تطوير المجتمع . وفي المقابل تم تجاهل الدور الاساسى الذى يمكن ان تلعبه الصناعات الصغيرة ومرونة مشروعاتها ومؤسساتها في التوطن في الخليات حيث الامكانيات محدودة والسوق الضيقه . اما ماعنى هذه الأفكار ان التطور التكنولوجى السائد آنذاك لم يكن على المستوى الذى يصبح فيه المشروع الصغير قادراً - من ناحية الكفاءة - ان يحقق مايمكن ان تحققه المشروعات الكبيرة في كثير من الصناعات . والى حد كبير استمرت تلك الأفكار والاتجاهات حتى منتصف الثمانينات، وقد نتج عن ذلك، ان المسيرة التنموية المحلية والاقليمية في مصر واجهت عدة مشكلات ناجمة تماما عن ضعف استخدام الحيز المكاني المصرى كعنصر أو احد العوامل التنموية، نذكر منها مايلى : (1)

■ وجود خلل في التوزيع المكاني للهيكل الانتاجى، الأمر الذى نتج عن الاهتمام بتوطين المشروعات للحصول على اكبر عائد اقتصادى مباشر ممكن، بصرف النظر عن توطين هذه المشروعات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى البعيد اى بغض النظر عن الاثار الاجتماعية والبيئية على المدى الابعد .

■ وجود فروق واضحة بين المحافظات المأهولة بعضها البعض وبالذات بين المحافظات الحضرية والريفية، مع تجاهل شبه تام للأقاليم الصحراوية الأمر الذى كان يطرح بعض مشكلات العدالة والتوزيع على المستوى القومى .

■ واجهت المحافظات الحضرية الكبرى وبالذات القاهرة والاسكندرية عديد من المشاكل الاجتماعية الخانقه الناتجة عن تكدس السكان بسبب الهجرة من الاقاليم المختلفة إليها .

■ عدم استغلال الارض المصرية الاستغلال الامثل وتركز السكان والانشطة الاقتصادية والاجتماعية في حيز ضيق قد لايزيد عن ٤% من مساحة مصر الكلية - الأمر الذى أضر تماما بالرقعة المترعة والأمر الذى ادى ايضا الى الاعتماد على الخارج للحصول على الغذاء . (2)

■ اثبت كثيرنا بعض القضايا المتصلة بالأمن القومى والمتصلة بضعف التواجد السكانى في المحافظات الحدودية وبالذات بعد حرب ١٩٦٧ وفى اعقاب حرب ١٩٧٣ واحيانا تمتد جذوة النقاش حول هذا الموضوع وفي اغلب الاحوال قُبط وتنسى .

(1) انظر السيد محمد كيلاى وسيد محمد عبدالمقصود، الفوارق الاقليمية في مصر وطرق قياسها ، مذكرة خارجية رقم

١٣٢٤، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢

(2) انظر السيد محمد كيلاى، التحضر والفقر والدخل الاقليمى في مصر " دراسة لتحديد اولوية المحافظات والمناطق

الحضرية بما لتوطين الصناعات الصغيرة"، مذكرة خارجية رقم ١٥٤٩، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٩٢

ومن ناحية أخرى، فقد ساعد على تعميق المشاكل الإقليمية والمحلية بعض الاخطاء في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فترات سابقة فرضتها ظروف الفترة التاريخية، احدثت خللا مقابلا في التوازن الحيزي والمكاني المصري . ولقد ادت هذه السياسات إلى عدم استغلال الحيز المصري بصورة رشيدة الأمر الذى ادى إلى وجود حوالى ٩٦% من المساحة الكلية شبه خالية، مع الزيادة السكانية المتوالية والثبات النسبى للرقعة الزراعية وفى بعض الاحيان تاكلها لصالح عملية الاسكان وعدم الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة والحيز المكنى قل نصيب الفرد من الارض الزراعية مع ارتفاع الكثافات السكانية فى المناطق المأهولة وهو أمر ادى الى تهديد واضح للأمن الغذائى المصرى (١) . وهكذا ارتفع العجز فى الميزان التجارى سنة بعد أخرى بسبب زيادة قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات بصورة لاتمكن المجتمع من تغطية الواردات التى استحوذ المكون الغذائى نسبة كبيرة منها .

وبهذه الصورة نجد ان الاقتصاد القومى قد دخل حلقة مفرغه بين الديون وادارتها وعيها وطرق سدادها وبين الانتاج والاستثمار والاستهلاك مما اثر على قدرة المجتمع على الادخار وتمويل التنمية (٢) .

٢ - السلطات الممنوحة لقيادات الادارة المحلية

يلاحظ من المواد رقم ٢٦ و ٢٧ (المكرره) حتى المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية المعدل الصادر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ومن الباب الرابع من اللائحه التنفيذية لقانون نظام الاداره المحلية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ وبالذات فيما يتعلق بالحافظين، انه لم يخول لهم أو لرؤساء الوحدات اخلية سلطات فعليه يمكن من خلالها تأدية دورهم بصورة اكثر كفاءه . فمواد القانون ولائحته التنفيذية لا تحدد فى كثير من الاعمال مسئوليات واضحه هذه القيادات فعبارة جاءت مطاطه لايمكن الركون اليها لاداء هذه القيادات مهامها التى تتطلبها الادارة العلمية الحديثة.

يظهر التناقض بين مسئوليات الحفاظ وبين القيود التى تحد من قدرته على تحقيق الامال المعقودة على انشاء وظيفته وعلى عمله عندما نص القانون " فى حدود القوانين واللوائح " التى هى فى الواقع قيودا تغل قدرته على العمل لكونها مقننه وفقا لمعايير مركزية وليس معايير لامركزية تأخذ فى الاعتبار ظروف كل مجتمع محلى ومرحلة تطوره الاقتصادى والاجتماعى ونضجه السياسى .

ومعنى هذا ان دور الحفاظ استشارى او كأن القوانين تجامل الحفاظين بمجاملات شكلية وليس دورا فعالا فى اتخاذ القرار المناسب وفى الوقت المناسب . ويظهر من ذلك ايضا من بقية ماجاء بنفس المادة المشار اليها فقط " وللمحافظ اقتراح نقل اى عامل من المحافظة اذ تبين ان وجوده لايتلاءم مع المصلحة العامة " ، فالمحافظ هنا

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر السيد محمد كيلانى، تقارير لجنة تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية، معهد التخطيط القومى (غير منشورة)

ليس له سلطات أصيلة ولكن عليه ان يقترح اى مجرد اقتراح . فاذا كان هذا الوضع بالنسبة لممثل الهيئة السياسية والتنفيذية في الدولة على مستوى المحافظات فما هو الحال بالنسبة للمستويات المحلية الأخرى . وتنص بقية المادة (٥٢ مكرر) على " وفي الحالتين السابقتين .

ومرة أخرى يتأكد الدور الاستشارى للمحافظ من المادة (٩٦) والتي تنص على " يكون شغل وظائف مديري ووكلاء المديريات بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ . . . " وهذا الاتفاق لامي له طالما ان المحافظ لا يعرف شيئا عن جميع موظفي الوزارات المختلفه وبالتالي يوافق على موظف لا يعرفه او قد تعامل معه سابقا بالرغم من اعتلائه منصبا له دور فاعل في تطوير وعمل المحافظة .

ومن ذلك يتضح دور الاجهزة المركزية فضلا عن الدور الذى تمارسه الاجهزة الرقابية فى الحد من قدرات وحدات الحكم المحلى .

اشكالية رقم (٥) تمويل التنمية المحلية

حصر وتحليل الموارد المالية المحلية مع اشارته خاصه لضع الموارد المالية اللازمة للتنمية المحلية .

نص القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطه العامة للدولة ومتابعة تنفيذها - فى المادة ١٩ منه - على ان يعاون وزارة التخطيط فى اعداد الخطه القومية ومتابعة تنفيذها على المستوى الاقليمى - هيئات التخطيط الاقليمى، وعلى المستوى المحلى وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

والواقع ان عملية توزيع مشروعات الخطه مكانيا على طول رقعة الوطن وعرضها واجب من أهم واجبات التخطيط القومى - ولضمان أخذ الاعتبار والظروف المحلية فى الحسبان - الى جانب الاعتبار العامة - أن تسهم وحدات الحكم المحلى على مختلف مستوياتها فى عملية التخطيط بالدراسات والمقترحات وجهود التنفيذ. ومن هنا كان وجود ادارات ووحدات التخطيط والمتابعة بالمحافظات والمجالس لتقوم بنفس الدور الذى تقوم به الادارات المناظرة على المستوى القطاعى من حيث الاتصال والتنسيق مع جهاز التخطيط القومى .

ولرأس المال اهمية قصوى وخاصة فى البلدان النامية التى تعاني بصفه عامة نقصا واضحا فى رؤوس الأموال سواء كانت رؤوس الاموال محلية أو اجنبية وذلك بالمقارنة بالموارد البشرية المتوافرة . وتعيش تلك

البلدان - والتي من بينها مصر- في دائرة مفرغة تحول دون توفر رأس المال اللازم سواء لأغراض التكوين الرأسمالى أو الأتفاق الجارى (١)

ولذا فإن تلك الأشكالية تتمحور حول البحث فى مدى كفاية وكفاءة عنصر رأس المال المتاح للمحليات فى أحداث التنمية بشقيها الإنتاجى والخدمى .

هيكال التمويل المحلى :

تقوم الاداره اأخلىة أساساً لتأدية سائر اأأدمات ذات الطابع اأخلى داخل نطاق الوأحدات اأخلىة - وبالطبع فإن هذه اأأدمات أأأاج الى تمويل، وهنا يبدو لنا طبيعياً أن نأساءل كيف أأأطيع هذه الوأحدات توفير التمويل الكافى لأداء هذه اأأدمات لمواطنيها خاصة اذا ما علم أن اأأفظات ألى جانب أأائها للوأدمات أأأاج الى القيام بمأروعات أىويه أأأطلب اسأأمارات طائله لتمويلها، والأولة - على أأر اسأأاعأها - توفر الاعأماأات اللازمة لتأفيذ هذه المأروعات، وهو ما ينبغى معه أن يكون لموارد تلك الأأالس اأخلىة دوراً ما فى تمويل هذه المأروعات سواء اأأدميه منها أو الأأأأأية .

وقأ أأأ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المأأألة له رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٦ مصادر وهيكال التمويل اأخلى فى مصر من المصادر الآأية : انظر الشكل رقم (١)

(١) الاعأماأات المأرأة فى الموازنة العامة للأولة والأوأحدات اأخلىة أأى أأكون من أربعة مصادر رئيسية .

■ الايرأادات السيادة

■ الايرأادات اأخلىة (رسوم وأرائب)

■ الايرأادات المأأركة

■ الاعأانات

(٢) موارد الأسابات المأأقلة والصناديق الأأأية

(٣) القروض والأبرعات والأهباء والأوصايا (وهى أألها مصادر مأأروطة بأقرارات مأكزأية)

وعلى الرغم مما منأه القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وأأأألأته من ألك الأأأأأأأات أأى أأأأ المأوارد المالية للمأأفظات الا أن الأأأأأأأات المالية للسلأأات اأخلىة ماأألت مأأوده وبالأألى فإن المأوارد المالية من السلأأات المأكزأية أأأل الشطر الاأكبر من المأوارد المالية لتمويل السلأأات اأخلىة لتأدية العأأأ من الأأدمات العامة أأى لا يمكن القيام بها لولا التمويل الوأرأ من السلأطه المأكزأية، وهو الأمر الذى أأأ من أألاله السلأطه المأكزأية

(١) أأأ أأأأأى - أأأأة أأأأأأة للسياسات التمويلية بألقطاع الزراعى المصرى- رسالة أأأورا- قسم الاأأأأ الزراعى - أأأية

الزراعة - أأأأة عين شمس - أأأأة - ١٩٨٨ - ص ٣

مبررا للأبقاء على سلطاتهما في الإشراف والتوجيه للسلطات المحلية، ويؤكد ذلك بيانات الموازنة العامة للمحليات لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ على سبيل المثال . فقد بلغ حجم الانفاق المحلي والايادات موزعه على الأبواب الأربعة والاعانات للخدمات العادية ٩,٠٥٦,٩٠٣ ألف جنيه مصرى موازنه ١٩٩٣/١٩٩٤ (١) على النحو التالى:

(١) الضرائب والرسوم ذات الصفه الخلية	٧٥٥,٨٤٢ ألف جنيه
(٢) الايرادات الجارية (ايرادات جارية محلية)	١,٢٢٨,١١٩ ألف جنيه
(٣) اعانات خدمات سيادية	٥,٣١٩,٩٨٥ ألف جنيه

جملة الايرادات السيادية	٧,٣٠٣,٩٤٦ ألف جنيه
(٤) الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية	١,٦٢١,٥٠٩ ألف جنيه
(٥) الباب الرابع التحويلات الرأسمالية	١٣١,٤٤٨ ألف جنيه

اجمالى الموازنة العامة للمحليات

وبتحليل الموارد المالية يتضح الآتى:

أ- ان اعانات الخدمات السيادية تمثل	٥٨,٧٠ % من اجمالى الموازنة العامة
ب- ان الضرائب والرسوم الخلية ذات الصفه الخلية	٨,٤ % من اجمالى الموازنة العامة
ج- أن الايرادات الجارية	١٣,٦ % من اجمالى الموازنة العامة
د- أن الاستخدامات الاستثمارية (باب ثالث)	١٧,٩ % من اجمالى الموازنة العامة
هـ- أن التحويلات الرأسمالية (باب ثالث)	١,٤ % من اجمالى الموازنة العامة

وإذا ما علمنا أن اجمالى الايرادات من مصادر غير محلية ذاتية وهى التى تغطى استخدامات الأبواب الثلاث فى الموازنة العامة للمحليات خلال عام ١٩٩٤/٩٣ كانت على النحو التالى

١- جملة الايرادات من مصادر محلية	١,٢٢٨,١١٩
٢- اعانات وخدمات سيادية	٥,٣١٩,٩٨٥
٣- استخدامات استثمارية أخرى	١,٦٢١,٥٠٩

اجمالى الايرادات التى تغطى استخدامات الأبواب الثلاثة بالموازنة ٨,١٦٩,٦١٢ ألف جنيه

ومن ذلك يتضح أن نسبة الايرادات المحصلة من موارد محلية تبلغ فقط ١٥ % تقريبا من اجمالى ايرادات المحافظات والتى تغطى الأبواب الثلاثة ولا تضم ايضا ان اخليات لا تعتمد على موارد بنسبه كبيره ،

(١)نظر وزارة المالية، قطاع الحسابات الختامية، ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤، ختامى الادارة الخلية، المطبعة الاميرية - القاهرة - ١٩٩٦.

وأن الحكومة المركزية تلعب دورا كبيرا في تمويل التنمية المحلية. وهذا في حد ذاته يزيد من سيطرة الحكومة المركزية على اهتمامات الخليات ويؤثر ذلك على حريتها في اتخاذ القرارات التنموية ويؤكد مرة أخرى المركزية في نفس اللحظة التي تنادى الدولة فيها بتدعيم اللامركزية. لذلك توصى هذه العجالة السريعة عن إشكاليه التمويل أنه في سبيل تدبير قدر أكبر من التمويل وتنمية الموارد الذاتية للمحليات وعلى وجه الخصوص الرسوم المحلية فإنه يتعين القيام بالآتى :-

١- تشكيل لجنة على مستوى عال تمثل فيه الجهات ذات الخبرة الكبيره في مجال الضرائب والرسوم لاعادة النظر في الرسوم المحلية (العامة) ورفع فتاها بعد أن ثبت من العرض السابق مدى ضآلتها وعدم تناسبها مع الظروف الحاضره واقترح ان تسترشد اللجنة في هذا الشأن بقرار السيد محافظ القاهرة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ الخاص بزيادة فئات رسوم الاعلان واشغال الطرق العامه ، كما تقوم هذه اللجنة ايضا بإعادة النظر في فئات الرسوم ذات الطابع المحلى وزيادته بما يتناسب ايضا مع الظروف الحاضره وانه فرضت بفئات ضئيله جدا منذ عشرات السنين .

٢- سرعة اعادة النظر في قانون مقابل التحسين وسد الثغرات في اجراءات الربط وتحصيله.

٣- تشكيل لجنة على مستوى كل محافظة تكون مهمتها حصر المتأخرات والمستحقات من الرسوم والضرائب بالنسبة لكل وحده محليه واتخاذ الاجراءات الكفيله بتحصيلها منعا من سقوط الحق في المطالبة بها بالتقادم، حرصا على أموال هذه الوحدات .

٤- اصدار تعليمات موحد من مجلس المحافظين لتشجيع تحصيل مستحقات الوحدات المحلية والحد من التراخي في ربط وتحصيل بعض الضرائب والرسوم وذلك في ضوء مظاهر هذا التراخي على أن تشمل هذه التعليمات اثابه من يبدل جهدا.

٥- أن تقوم الوحدات المحلية بنفسها بجباية الضرائب التى آلت اليها بموجب قوانين الحكم المحلى ، بدلا من مأموريات الضرائب العقارية .

الفصل الثانى

الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح

الفصل الثانى

الاصلاح الاقتصادى واستغلال الحيز المتاح

١- مقدمة

ان ما قامت به مصر من جهود تنموية خلال عقود التنمية الاربعة الماضية لرفع مستوى المعيشة للسكان لم يكن كافياً وخاصة في ظل الزيادة السكانية المرتفعة عاماً بعد عام، وكذا المشاكل الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد. وقد أدى ذلك إلى تخلف مصر عن ركب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى الذى حققته كثير من الدول الاخرى التى بدأت مرحلة التنمية في الستينيات مثل الهند والبرازيل.

هذا ويرجع قصور جهود التنمية عن تحقيق أهدافها المرجوة " وخاصة الأهداف الاقليمية والمتمثلة في ضعف قدرات الاقاليم المصرية وتركز السكان والانشطة في عدد قليل من المراكز الحضرية وخاصة القاهرة والاسكندرية، ووجود نسبة كبيرة من مساحة مصر غير مأهولة وخالية من السكان والأنشطة "، يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الاستراتيجية التى اتبعتها مصر في ذلك الوقت " التصنيع وتركيز الاستثمارات " ، والتى اطلق عليها في ذلك الوقت ، " التصنيع تحت قيادة الحكومة / القطاع العام " ، التى قامت على أساس آلية التخطيط المركزى والحماية والتنظيم القانونى لآليات الاقتصاد الخلى^(١) . وقد أهملت استراتيجية التصنيع أو تجاهلت في ذلك الوقت البعد المكاني مما كان له أكبر الأثر في استمرارية زيادة درجة التركيز وخلق الفوارق الاقليمية التى أدت بدورها إلى اندفاع تيار الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضر وخاصة المدن الكبرى .

٢- الحاجة الى الاصلاح الاقتصادى

لقد اتضح أن هناك حاجة ماسة الى الاصلاح الاقتصادى حيث تراكمت المشكلات الانمائية والاقتصادية إلى الحد الذى عجزت معه السياسات المتبعة في تلك الفترة عن حل تلك المشكلات ، وأهم مؤشرات ذلك عدم قدرة القطاع العام على قيادة جهود التنمية وفشل سياسة توزيع / تخصيص الاستثمارات في احداث تنمية على نطاق الحيز المصرى، بل أن سياسة الاستثمار أدت الى زيادة التركيز في مراكز النمو القائمة نتج عنه تدفق تيار هجرة من الريف إلى الحضر، مما زاد من مشاكل نمو المدن الكبرى والمتوسطة . هذا ومن الناحية الاقتصادية البحث فقد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وارتفع مستوى التضخم وتراكم الدين الخارجى وقصور الاستثمار نتيجة ضعف الادخار الخلى وبالتالي ضعف قدرات الإنتاج على مستوى محافظات واقاليم الدولة .

(١) جيفرى ساكس، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادى في مصر، ترجمة سمير كرم / المركز المصرى للدراسات الاقتصادية/ محاضرة

لذلك أصبح من الضروري إعادة وضع تصور استراتيجي شامل يضمن علاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري بالإضافة الى دفع عملية التنمية الى الآفاق المرجوة لها وخاصة زيادة مساحة المعمور المصري وذلك بانتهاج سياسة لتطوير وتنمية البنية الأساسية وخلق طاقات انتاجية جديدة في الحيز غير المأهول وذلك باستغلال الموارد الاقتصادية الموجودة واحتمله وخاصة الاراضى الصالحة للزراعة ، والمياه ، واستغلال المكان الخالى ، وتنمية الموارد البشرية وحسن استغلالها .

٣- مفهوم الاصلاح الاقتصادى في مصر

يمثل مفهوم الاصلاح الاقتصادى في مصر في " قبة المناخ واحداث التحولات التي يمكن للقوانين الاقتصادية الموضوعية في مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية بما يطلق في الاقتصاد المصري آليات تحقيق النمو والتقدم الذاتى باعتباره شريكا متعاوننا في العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل مستوى معيشه أفضل لكافة افراد المجتمع " (١)

وفحوى الاصلاح الاقتصادى هو عملية تكيف هيكل ذات ابعاد متعددة أهمها التكيف مع آليات السوق " العرض والطلب والأثمان " حيث تتحرك الأثمان وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب وفي ضوء ذلك يتم تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار . هذا ومن أهم أبعاد عملية التكيف الهيكلى في مصر إعادة النظر في أسلوب وآلية إدارة الاقتصاد القومى، بحيث تنتقل من الإدارة المباشرة بالقرارات والأوامر الادارية المركزية وشبه المركزية الى الادارة عن طريق التوجيه بالسياسات والحوافز الإيجابية والسلبية. كما تتضمن عملية التكيف الهيكلى في مصر استهداف معدلات نمو أعلى قطاعيا، وإعادة نمط التوزيع الصناعى النسبى اقليميا، بل وكذلك تغير نسبة مساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومى، وأن يتم ذلك في اطار هدف تحقيق تنميته وطنيته متواصله متكاملة الابعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) على المستوى القومى وعلى مستوى اقاليم (٢) ومحافظات مصر .

هذا ولا يعنى انتهاج مصر للاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أن يتقاعس دور الدولة أو يتوقف عن وضع وإنتهاج استراتيجية وسياسات النمو والتنمية وخاصة في بعدها الاقليمى، بل وتحديد أهداف تلك السياسات بما يضمن تحقيق تنميته مكانيه ونشرها في ربوع البلاد واستغلال الحيز الخالى وفتح مجالات تنميته وعمران على نطاق واسع يقلل من ازدحام الجزء المعمور حاليا . انه من المطلوب وبشده المزج بين الحرية الاقتصادية (آليات السوق) وآليات التوجيه الحكومى على النحو الذى تعوض فيه جهود القطاع الخاص وتكمله وخاصة في تلك المجالات التي لا يقبل عليها .

(١) د/عمود عبد الحى، التكيف الهيكلى في مصر، في السياسات القطاعية في ظل التكيف الهيكلى، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم

٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٢

(٢) المرجع السابق ص جـ

هذا ويشير الاقتصاديون ان التدخل والتوجيه الحكومي المرغوب في إطار الاصلاح الاقتصادى يجب ان يتم في اطار المبادئ التالية:-

(١) أن يكون التدخل بمحذر وبشكل مدروس، حيث من المفضل ترك آليات السوق تعمل بشكل عادى اذا ما كانت تؤدي دورها بكفاءة، وخاصة في بعدها المكاني، إلا إذا تطلب ذلك تدخل الدولة والتوجيه الى مجالات معينه واقاليم معينه ومحدده مثل تلك الاقاليم التي تعاني من قصور كبير في طاقتها الانتاجية (الاقاليم الحالية)، أو مجالات مثل البنية الأساسية الاقتصادية مثل السدود - الكبارى - محطات القوى الكهربائية الكبرى...

(٢) ان تراجع الدولة سياساتها ومجالات تدخلها في ضوء سير وتطور جهود التنمية وتحقيق أهدافها وخاصة الحيزية.

(٣) ان يتم تدخل الدولة وتوجيهها وفقا لقواعد محدده واجراءات واضحة وصريحة ومعلنة للجميع دون ما ليس أو غموض وبما لا يؤدي إلى حدوث مشاكل مختلفة، وخاصة في التنفيذ.

هذا وتوصى هذه الدراسة بأن يكون هدف تقليل الفوارق الاقليمية وتنمية الريف وتحديثه وعلاج مشكلات التحضر وخاصة مشاكل تدهور البيئة والازدحام والتكدس وتنمية المرافق العامة من الجوانب الرئيسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

٤- ركائز برنامج الاصلاح الاقتصادى

يقوم تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في مصر على الركائز الأساسية التالية:-

أ- إعادة بناء الأسواق واعطائها الأولوية في قيادة وتسيير الاقتصاد الوطنى أو ما تم تسميته " من الخطه الى السوق".

ب- إعادة بناء الرأسمالية الوطنية / الخلية واعتبارها ركيزه الجهود الاقتصادية والتنموية.

ج- تقليص دور الحكومة نسبيا في ادارة الاقتصاد القومى وخاصة ملكية وسائل الإنتاج " تطبيق واسع للخصخصة

هذا ويتم ذلك من خلال تطبيق حزمه من السياسات المالية والنقدية والسعريه والتجارية والصرف الاجنبى والأطر المؤسسية والقانونية، وعلى وجه الخصوص برمجة سياستان تؤثران بشكل مباشر على استغلال البعد الحيزى تنموياً بشكل جيد وهما:

■ سياسة تشجيع رأس المال الخاص الوطنى والعربى والاجنبى (الاستثمارات) وذلك عن طريق تقديم

كافة التسهيلات والتيسيرات والاعفاءات لتعبئة اكبر قدر من هذه الأموال واستثمارها في انشاء وخلق طاقات انتاجية جديدة في قطاعات استصلاح الاراضى الزراعيه، والصناعه، والبنية الأساسية وأى مجالات أخرى حتى لو كانت ممنوعة سابقا مثل انشاء المطارات ومحطات الكهرباء العملاقه، بل والطرق... الخ

■ سياسة الخصخصة وتمثل أساساً في بيع وحدات القطاع العام القديم سواء لمستثمر رئيس خاص أو تحويلها الى شركات مساهمة وبيع جزء من أسهمها للعاملين بها... الخ. وكذلك السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في جميع المجالات دون استثناء كما جاء في قانون حوافز الاستثمار الأخير.

إن ما تحتاجه مصر هو سياسة تنموية عامة شاملة ورشيده وخاصة في بعدها المكاني / الحيزي يؤدي الى اطلاق عوامل وقوى النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في أرجاء الجزء غير المعمور من أرض مصر، وتكون سياسات قادرة ومؤثرة في تغيير الهياكل الاجتماعية والانتاجية الداخلية وبناء هيكل قوى متشابه ومترابط بأنواع ومستويات الصناعات المختلفة تربطها علاقات أمامية وخلفية تؤدي الى تنمية صناعية متكاملة وقوية ومستمره تعتمد على قاعدة تكنولوجية وطنية وقوة عمل مصرية مدربه ماهرة عالية الكفاءة.

٥- الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادي

هذا ويجب الإشارة إلى بعض الآثار الجانبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بصفه عامه، حيث ان التجارب الدولية وتقارير المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد تشير الى أن بعض الآثار الجانبية محتملة وخاصة في المدى القصير مثل زيادة التضخم والبطالة والفقر^(١)، بل والانكماش الاقتصادي. الا أنه في حالة الاقتصاد المصري فإن السياسات المتبعة قد جاءت موافقه الى حد كبير في ضبط التضخم بل انخفاض معدل التضخم الى ٤% وهذا انجاز كبير، كما أن ميزان المدفوعات تحول من العجز إلى الفائض، وزاد حجم عمله الأجنبية بالبنك المركزي الى أكثر من ٢٠ مليار دولار وأرتفع حجم الودائع بالبنوك كمؤشر على زيادة المدخرات، وتحاول الحكومة بجهد كبير عدم تأثر الاقتصاد المصري بآثار الانكماش الاقتصادي العالمي، كما أن حجم ومعدل نمو البطالة في تناقص أو على الأقل مازال ثابتا بسبب السياسات التي تتبعها الحكومة في قطاع انشاء وتمليك المشروعات الصغيره والتنمية الريفية والزراعية وتنمية السياحة وتطوير واعادة هيكلة الصناعة المصرية.

٦- الطريق الأمثل لاستغلال البعد الحيزي في ظل الإصلاح الاقتصادي

ما هو الطريق الأمثل للتنمية في مصر في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة ؟ ، وماذا تريده مصر؟ إن مصر بحاجة ماسه الى اداة أو أسلوب: استراتيجية أو سياسة شاملة وخاصة عند استهدافها تنمية

(١) يشير أ. د. إبراهيم العيسوي الى آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر وخاصة على السكان والتنمية في المدى القصير، حيث زاد عدد الفقراء، وادى الإصلاح الاقتصادي الى سوء توزيع الدخل، وقصور في إشباع الحاجات الأساسية لفئات واسعه من المجتمع. انظر لمزيد من التفصيل: د/إبراهيم العيسوي، آثار سياسات التكيف الهيكلي على السكان، محاضرة غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣.

الحيز المصرى وزيادة مساحة المعمور. يجب على مصر أن لاتقع في خطأ معالجات التنمية وخاصة الحيزية بطريقة جزئية^(١) أو النظر لمشاكل المدى القصير فقط.

إن العوامل التى تؤدى إلى تنمية حيزيه شاملة تعتمد في مقدمتها على الانفتاح الاقتصادى (الاستثمار الخاص) حيث يؤدى ذلك إلى التوجه إلى التصدير وإلى ضمان التوزيع الكفء للموارد عن طريق التخصيص والمزايا النسبية والترويج للمنافسة وسرعة تراكم رؤوس الأموال الوطنيه والعربية والأجنبية في شكل استثمارات مباشرة لخلق طاقات انتاجية جديدة ومتطورة في مختلف ربوع البلاد من شرقها لغربها ومن شمالها لجنوبها، وكذلك بأهمية كبيره لتحسين التكنولوجيا المستخدمة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وتطوير التكنولوجيا الوطنيه، ومجموعة من السياسات الرشيدة والقويه لتطوير وتنمية البنية الاجتماعية المصرية وخاصة تجميع وتعبئة ورفع كفاءة رأس المال البشرى المصرى.

إن التنمية رغم أنها سوف تتم في إطار رأسمالى فالأطار أو الهدف الحيزى مكون أساسى في التوجيه التاموى لذلك لابد، بل من الضرورى تدعيم وتوجيه جهود القطاع الرأسمالى بالجهود الحكومية بحيث تنمى تلك الجهود مجتمعه عن تحقيق تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد المكانى المصرى (زيادة قدرات الأقاليم المصرية اقتصاديا واجتماعيا وخاصة الأقاليم الفقيره والأقاليم الخالية نسبيا من أنشطة والسكان) وخاصة ما لا تتمكن من تحقيقه جهود القطاع الخاص الوطنى والاجنبى نظرا لما تستخدمه من معايير قد توضح أن نقل هذه الجهود إلى الصحراء والأقاليم النائية غير مجدية لها وخاصة أنها تنظر إلى المدى القصير، وهو ما تقدمه النظرة الحكومية بتبنيها للمشروعات القومية سواء في البنية الأساسية أو بعض المشروعات ذات الآثار المكانية الأساسية، مثل مشروعات تنمية جنوب الوادى أو انشاء ترعة السلام لنقل مياه النيل الى سيناء.

إن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يجب ان تتم في اطار تنموى حيزى اذ أن المدخل الاصيل لترشيد التوزيع السكانى الحالى هو المدخل لتقديم نمط حياه جيد لأفراد المجتمع حيث يساعد هذا المدخل على فك التكسد الحالى في الوادى والدلتا أو على الأقل عدم تفاقم الموقف اكثر مما هو عليه، وفتح الصحراء المصرية لإنشاء طاقات انتاجية جديدة زراعية، وصناعية، ومستوطنات جديده بنمط حياه بدون مشاكل بيئية.

إن هذا المدخل التاموى الحيزى سوف يساعد على إعادة التنظيم المكاني The Reorganization of the Spatial Structure بما يحتويه من أنشطة وسكان (محتويات داخل محتوى).
إن استغلال البعد الحيزى وزيادة الجزء المعمور من المكان المصرى يتطلب تصافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لزيادة المساحة المستغله بالسكان والأنشطة الى ٢٥% خلال العشرون عاما القادمة بأذن الله.

(١) لقد قامت مصر ببعض البرامج الانمائية الجزئية كتحارب للتنمية الاقليمية ولكنها كانت محدوده الأثر مثال ذلك ما استهدفته سياسة انشاء مشروع التخطيط الإقليمى لأسوان بخلق قطب نمو في جنوب البلاد، وكذلك مشروع تنمية منطقة/ إقليم السويس وكذا تنمية إقليم القاهرة الكبرى. هذه لتحارب والمشروعات لم توتى ثمارها المرجوه نظرا لعدم تكامل جهود التنمية على مستوى الحيز، وبالتالي ازدادت درجة استقطاب القاهرة، وزادت حدة الفوارق الإقليمية.

الفصل الثالث

موارد التنمية المتاحة والممكنة في مصر

الفصل الثالث

موارد التنمية المتاحة والممكنة

فى مصر

١ - مقدمة :

يعتمد حجم ومدى عملية التنمية بصفه عامه فى أى دولة على ما يتوفر لها من موارد مختلفه . كما يتحدد حجم ومدى عملية التنمية هذه فى بعدها الإقليمى على مواقع تلك الموارد . هذا وموارد التنمية عديده ومتنوعه ، أولها وأهمها عنصر أو مورد الارض (المساحة) Space Land فكلما كانت المساحة كبيره كلما تعددت خصائصها وميزاتها . كما أن نوعية الارض من ناحية درجة غناها بالعناصر الموجودة فى باطنها وعلى سطحها والناتجين من تراكم عصور جيولوجية مختلفه ، يوضح حجم ونوعية الموارد . أما ما هو موجود فى باطن الارض أو على سطحها من خامات معدنية وتعدينية متعددده فى شكل مناجم أو محاجر وما تحتفظ به من مياه جوفيه فى باطنها أو غازات أوتترول فهى تمثل موارد طبيعىة أساسية وبالنسبة لدرجة خصوبه تربيه (سطح) تلك الأرض ومدى صلاحيتها لاستخدامات معينه مثل الزراعة أو السياحه أو التعمير أو حتى تركها فى شكل مناطق طبيعىة مثل الغابات أو المحميات . فهو مايشكل أهم عناصر الإنتاج كما أن مايجرى على سطح تلك الارض من مجارى مائيه سواء بحار أو أنهار أو بحيرات داخلية ونوعيه تلك المياه وما بها من موارد أخرى مثل الأسماك بل ومايجرى أو يعيش على سطح تلك الأرض من حيوانات كل ذلك يعتبر موارد أساسية لعملية التنمية وتعتبر محورا اساسيا لحجم ومدى عملية التنمية . كما أن شكل سطح الارض والعناصر الطبيعىة الأخرى المؤثره فيه مثل الجبال والمرتفعات والتي تشكل فى بعض الأحيان عائقاً لانتشار عملية التنمية ، إلا أن وجهها الآخر قد يكون مورداً أساسيا لأنشطة انمائية عديده مثل نشاط السياحه أو الاستغلال الصحى لإنشاء المصحات والمنتجعات الترفيهيه وممارسة أنواع مختلفه من الرياضات حسب المناخ السائد على اختلاف فصول السنه .

هذا ومن المعروف أنه قبل نشأة الانسان كان سطح الارض مغطى بتربه خصبه (١) ويوجد كذلك عروق الفحم والحديد وحقول البترول والنباتات . . . الخ ، إلا أن ذلك كله لايعتبر موارد إذ لم يكن هناك بشر ، فالكون بلا بشر يعتبر خال من الموارد ، فالموارد يجب ان تكون مقترنه بالانسان وحاجاته . ومصر غنيه بالبشر ، الذى يمكنهم تحويل ما بأرضها من موارد من صورتها الخام الى سلع تسخر لسد حاجات الانسان المصرى وبذلك تتحول الموارد من مجرد لا موارد الى موارد اقتصاديه .

(١) د. صبحى عبدالحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٨

ويقدم هذا الفصل عرضاً شاملاً للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية المتاحة في مصر كأداة أو دعامة رئيسية للتنمية في بعدها الاقليمي على وجه الخصوص، أى مدى مساهمة هذه الموارد حسب مواقعها في تنمية واستغلال الحيز المصرى لصالح الانسان المصرى ورفع مستوى معيشته في مدخل القرن الحادى والعشرين.

٢- مورد " الارض " أو المكان

بسم الله الرحمن الرحيم " قل أينكم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين . وجعل فيها رواسى من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين " صدق الله العظيم (١). تبلغ مساحة سطح ارض جمهورية مصر العربية " الحيز المتاح" (٢) حوالى ١٠٠٢ ألف كم² أى أكثر قليلاً من المليون كم² وهو مايساوى ٢٣٨,٥ مليون فدان تقريباً . وتنقسم هذه المساحة الى قسمين رئيسيين، الأول هو القسم المأهول بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسكان، ويبلغ ٣٥١٨٨,٥ كم² (تمثل نسبة ٥٤% تقريباً) وتمتد هذه المساحة على طول نهر النيل ومنطقة الدلتا في الشمال تاركه على يمينها ويسارها بقية مساحة الحيز المصرى كمنطقة غير مأهولة تشكل اقليمى الصحراء الشرقية والغربية وتبلغ المساحة غير المأهولة (٣) حوالى ٩٦٢٥٤٩,٩ كم² تمثل ٩٦% من المساحة الكلية.

هذا وتتوزع هذه المساحة على أقاليم مصر ووحداتها الادارية المختلفة ، فنجد بعض هذه الوحدات صغير المساحة ، والبعض الآخر كبير بل شاسع المساحة، ويلاحظ أنه رغم اتساع مساحة بعض الوحدات إلا أنها تكاد تخلو من السكان وبالتالي لاتعتبر مواردها موارد اقتصادية رغم ماقد يكون في باطن تلك المساحات بل وعلى سطحها من موارد طبيعية متعددة، بالإضافة إلى التربة ومدى صلاحيتها للاستغلال التمسوى في مجالاته المختلفة . والجدول التالى رقم (١) يوضح المساحة المأهولة وغير المأهولة حسب المحافظة والاقليم في جمهورية مصر العربية، وذلك وفقاً لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٦،

ومن هذا الجدول يتضح الآتى:

(١) يوجد حوالى ٤٢٦١,٦ كم² (أكثر من مليون فدان) مياه اقليميه (تمثل في مجموعة بحيرات داخلية ومحري النهر) بما فيها من ثروه سمكيه، ومايمكن أن ينشأ عليها من أنشطة تنمويه أخرى .

(١) سورة فصلت آيات ١٠،٩

(٢) ملحق رقم ٣ يقدم شرح مختصر لأهم سمات الحيز المصرى

(٣) لم يتيسر حصر المساحة المأهولة في محافظات الحدود وبعض الاقسام التابعة لمحافظة الاسكندرية والسويس والبحسيرة والجزيرة وذلك لصغرهما مقارنة بالمساحة الكلية لتلك المحافظات، وتشير كثيراً من الدراسات ان المساحة المأهولة تجاوزت ٦٠% من اجمالى مساحة مصر وذلك باضافة مناطق الاستصلاح الزراعى في الصحراء والتوسع العمران متمثلاً في المدن الجديدة والامتداد العمران لبعض المدن الكبرى والمتوسطة والتي تتوفر لها ظهير صحراوى مثل القاهرة.

جدول رقم (١)

الموارد الأرضية المتاحة (المساحة) لكل إقليم/محافظة

الإقليم/ المحافظة	المساحة المأهولة		المساحة غير المأهولة		المساحة	
	كم ^٢	الف فدان	كم ^٢	الف فدان	كم ^٢	الف فدان
القاهرة	٢١٤,٢٠	٥١	-	-	٢١٤,٢	٥١
الجيزة	١٠٥٨,١	٢٥٢	٨٤٠٩٥,٤	٢٠٠٢٣	٨٥١٥٣,٥	٢٠٢٧٥
القليوبية	١٠٠١,١	٢٣٨,٤	-	-	١٠٠١,١	٢٣٨,٤
الفيوم	٢٢٧٣,٤	٥٤١,٤	٨٤٠٩٥,٤	٢٠٠٢٣,٠	٨٦٣٦٨,٨	٢٠٥٦٤,٤
الإسكندرية	٣١٤,٤	٧٤,٨	٢٣٦٥,٠	٥٦٣,٠	٢٦٧٩,٤	٦٣٧,٨
البحيرة	٤٥٨٩,٥	١٠٩٢,٨	٥٥٤٠,٠	١٣١٩,٠	١٠١٢٩,٥	٢٤١١,٨
مطروح	-	-	٢١٢١١٢,٠	٥٠٥٠٤,٠	٢١٢١١٢,٠	٥٠٥٠٤,٠
البحر الأحمر	٤٩٠٣,٩	١١٦٧,٦	٢٢٠٠١٧,٠	٥٢٣٨٦,٠	٢١٤٩٢٠,٩	٥٣٥٥٣,٦
بورسعيد	٧٢,١	١٧,٢	-	-	٧٢,١	١٧,٢
الإسماعيلية	١٤٤١,٦	٣٤٣,٢	-	-	١٤٤١,٦	٣٤٣,٢
السويس	٣٠٦,٩	٧٣,١	١٧٥٣٣,٥	٤١٧٤,٧	١٧٨٤٠,٤	٤٢٤٧,٨
الشرقية	٤١٧٩,٦	٩٩٥,٢	-	-	٤١٧٩,٦	٩٩٥,٢
سياء الشمالية	-	-	-	-	-	-
سياء الجنوبية	-	-	-	-	-	-
الفيوم	٦٠٠٠,٢	١٤٢٨,٧	٧٨٢٤٧,٥	١٨٦٣٠,٧	٨٤٢٤٧,٧	٢٠٠٥٩,٤
دمياط	٥٨٩,٢	١٤٠,٣	-	-	٥٨٩,٢	١٤٠,٣
الدقهلية	٣٤٧٠,٩	٨٢٦,٤	-	-	٣٤٧٠,٩	٨٢٦,٤
المنوفية	١٥٣٢,١	٣٦٤,٨	-	-	١٥٣٢,١	٣٦٤,٨
الغربية	١٩٤٢,٢	٤٦٢,٤	-	-	١٩٤٢,٢	٤٦٢,٤
كفر الشيخ	٣٤٣٧,١	٨١٨,٤	-	-	٣٤٣٧,١	٨١٨,٤
الفيوم	١٠٩٧١,٥	٢٦١٢,٣	-	-	١٠٩٧١,٥	٢٦١٢,٣
بنى سويف	١٣٢١,٥	٣١٤,٦	-	-	١٣٢١,٥	٣١٤,٦
الفيوم	١٨٢٧,١	٤٣٥,٠	-	-	١٨٢٧,١	٤٣٥,٠
المنيا	٢٢٦١,٧	٥٣٨,٥	-	-	٢٢٦١,٧	٥٣٨,٥
الفيوم	٥٤٦٠,٣	١٢٨٨,١	-	-	٥٤٦٠,٣	١٢٨٨,١
الفيوم	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧	-	-	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧
الوادي الجديد	-	-	٣٧٦٥٠,٥	٨٩٦٤٥,٨	٣٧٦٥٠,٥	٨٩٦٤٥,٨
الفيوم	١٥٥٣,٠	٣٦٩,٧	٣٧٦٥٠,٥	٨٩٦٤٥,٨	٣٧٨٠٥٨,٠	٩٠٠١٥,٥
سوهاج	١٥٤٧,٢	٣٦٨,٤	-	-	١٥٤٧,٢	٣٦٨,٤
قنا	١٨٥٠,٦	٤٤٠,٦	-	-	١٨٥٠,٦	٤٤٠,٦
أسوان	٦٧٨,٤	١٦١,٥	-	-	٦٧٨,٤	١٦١,٥
البحر الأحمر	-	-	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠
الفيوم	٤٠٧٦,٢	٩٧٠,٥	٢٠٣٦٨٥,٠	٤٨٤٩٧,٠	٢٠٧٧٦١,٢	٤٩٤٦٧,٥
جولة مساحة مصر	٣٥١٨٨,٥	٨٣٧٨,٣	٩٦٢٥٤٩,٩	٢٢٩١٨٢,٥	٩٦٧٧٢٨,٤	٢٣٧٥٦٠,٨

١ كم^٢ = ٢٣٨,١ فدان تقريبا

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي، ١٩٩٦، ص ٢٦، ٢٧ جدول ١-١٠

(٢) المناطق الصحراوية بمحافظات الحدود الخمس وقسم العامرية بمحافظة الاسكندرية وقسم عتاقه بمحافظة السويس ووادي النطرون بمحافظة البحيرة والواحات البحرية التابعة محافظة الجيزة لم يتسیر حصر المساحات المأهولة منها نظراً لصغرها وادرجت جميعها كمناطق غير مأهولة .

(٣) بلغت جملة المساحة المأهولة حوالى ٨,٤ مليون فدان تمثل نسبة ٣,٥% من اجمالى مساحة مصر، وهو ما تساويه تقريباً بالكم ٢ .

(٤) اقليم الدلتا يملك أكبر مساحة ١٠٩٧١ كم٢ تساوى ٢,٦ مليون فدان وهو ما يمثل نسبة ٣١% تقريباً من اجمالى المساحة المأهولة .

(٥) يحتل اقليم قناة السويس المرتبة الثانية فى المساحة المأهولة بعد اقليم الدلتا .
(٦) يحتل اقليم أسبوط المرتبة السابعة والأخيرة فى المساحة المأهولة نظراً لاحتساب اجمالى مساحة محافظة الوادى الجديد ضمن المساحة غير المأهولة .

(٧) اقليم القاهرة رغم ارتفاع درجة التحضر إلا أنه يحتل المرتبة السادسة ويمثل حوالى ٦% من المساحة المأهولة رغم تكديسه بالسكان (حوالى ٢٣,٤% من جملة سكان مصر) .

(٨) تبلغ نسبة المناطق غير المأهولة بالصحراء الشرقية شرقاً (السويس / البحر الاحمر / سيناء) حوالى ٢٩%، أما المناطق غير المأهولة بالصحراء الغربية فتتمثل ٧٠,٧% من اجمالى الصحراوات المصرية .

والجدول السابق يوضح مورد المكان المأهول منه وغير المأهول بالكم ٢ والفدان
هذا ويمتاز الحيز المصرى "مورد الارض" ببعض المزايا والخصائص الطبيعية التى تعطى الفرصه للاستفادة والتوسع فى انشاء الأنشطة الانتاجية المختلفة باستغلال أفضل الأماكن التى تؤثر ايجاباً على تكلفة تلك الأنشطة، ومن هذه الخصائص (١) :-

■ السهل الفيضى الخصب لوادى النيل والدلتا، ورغم أن هذا السهل مكثس بالسكان إلا أن امكانات التوسع على جانبيه فى الصحراء المجاوره عظيمه حيث قرب شبكة البنيه الأساسية الرئيسية من طرق ومياه وكهرباء وعماله وسكان .

■ توافر العيون الطبيعية والمياه الجوفية فى قلب الصحراء مما يشكل أساس الحياه والتوسع وانشاء أنشطته جديده .

■ الاستفادة من السيول التى تسقط سنوياً على الجانب الشرقى لمصر وفى سيناء مما يجعل هناك مورداً أساسياً لخلق حياه جديده من زراعته ورعى ومجتمعات فى تلك المناطق هذا بالإضافة إلى ما بها من موارد تعدينية مختلفه .

■ ثروته هائلة من المواقع والمناطق السياحية وعلى طول شواطئ البلاد التى تقارب ثلاثة آلاف كم .

(١) وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر

٣- الثروة المعدنية فى مصر

تعتبر الثروة المعدنية من أهم الثروات الطبيعية التى تعتمد عليها الدولة فى بناء اقتصادها، حيث تساهم هذه الثروة مساهمة فعالة فى توفير الخامات اللازمة للصناعات المحلية، وهى ايضا تساهم فى زيادة حصة البلاد من العملات الاجنبية وذلك من خلال تصدير الخامات الى الخارج،

ولم يأخذ النشاط التعدينى من قبل ما يحتاجه من رعاية واهتمام كاف لاستغلال وتصنيع تلك الثروات الكبيرة المتواجدة فى الصحارى المصرية مما أدى الى تأخر عمليات التصنيع والتصدير وعدم مسايرة التطور التكنولوجى . فالثروة المعدنية هى القاعدة الاساسية لعملية التصنيع، وتوفير هذه الخامات التعدينية ضرورة ملحة لتقليل عمليات استيراد الخامات المماثلة من الخارج .

تتميز مصر بغناها فيما يتعلق بالثروة المعدنية فقد أمكن حصر نحو ٦٧ معدنا تستخرج من ٦٤٤ موقعا . وهذه المعادن تتفاوت فى الاهمية والوزن مثلما تتفاوت فى طبيعتها المعدنية فمنها المعادن الفلزية واللافلزية ومنها الصخور الصناعية والاحجار الكريمة ومنها المعادن الأساسية والمعادن الثانوية والمعادن الثمينة والنادرة .

وتمثل المعادن الاساسية اساس الصناعة والتجارة وهى عصب الثروة المعدنية ويمكن حصرها فى الفوسفات والحديد والمنجنيز والفحم .

وتشمل المعادن الثانوية النحاس والنيكل والرصاص والزنك والقصدير والكبريت والذهب . وتشمل الصخور الصناعية الكاولين والطينة البيضاء والرمال البيضاء والسوداء ثم الجبس والتلك والطفلة والدوليت والجرافيت والاسبستوس والفلسبار والكوارتز واملاح البوتاسيوم . أما المعادن النادرة فهى ذات أهمية قصوى لانها تدخل فى الصناعات التكنولوجية اليوم ومنها اليورانيوم والتيتانيوم، التانتالوم والباريت والكروميت والفلوريت والكوبالت والموليبدنم .

ويتأثر توزيع الثروة المعدنية بالظروف الجيولوجية التى تحدد امكانيات استغلالها وسمك الطبقات الحاملة للمعدن والخصائص الطبيعية والكيميائية للصخر الذى يحتوى المعدن . كما تتأثر عملية استغلال الثروات المعدنية بالتضاريس والموقع الجغرافى للخامات بالنسبة لمراكز السكان، ومدى توافر المعلومات والدراسات الجيولوجية والنقل والتسويق والايدي العاملة هذا بالإضافة الى كمية الاحتياطى الخاص بكل معدن وطلب الصناعات المختلفة على المعادن التى تستخدمها كمادة خام .

ولقد تغيرت خريطة مصر المعدنية خلال السنوات الاخيرة فبعد ان كانت محصورة فى الصحراء الشرقية وسيناء امتدت الى الصحراء الغربية واصبح هناك ثلاث محاور أو مناطق تعدينية ويلاحظ ان محورى الصحراء الشرقية وسيناء جبلى ولذا كانت معادنها بعيدة الغور ومن ثم يعانىان من ظروف صعبة فى التعدين، الا

التوسيع العمراني

تبلغ اجمالي المساحات الأرضية المترعه بالأراضى القديمة والجديدة ٣٨٨,٧ ألف فدان وهو ما يمثل حوالى ٥٦% من اجمالى المساحة الأرضية المترعة. وينخفض نصيب محافظة القاهرة النسبى إلى ١,٠ كذلك نجد صغر المساحة المترعه فى كل من الجيزة والقليوبية بسبب تآكل الأراضى الزراعية فى السنوات الأخيرة نتيجة التوسع العمرانى.

- إقليم شمال الصعيد : الفيوم - بنى سويف - المنيا

يعتبر هذا الاقليم زراعى : نصيبه مرتفع من الأراضى الزراعيه فهى تبلغ ١٧% من اجمالى المساحة المزروعة فى الجمهوريه وترتفع نسبة الأراضى الزراعية من الدرجة الثانية والثالثة لتمثل ٤٠%. هذا ويجرى حالياً استصلاح ٣٨٤٢٠ فدان فى المحافظات الثلاثة بمناطق كوم اوشيم ووداى الريان وقارون (٩٠٠٠ فدان، ٢٧٦٢٠ فدان، ١٨٠٠ فدان) على التوالى.

جدول رقم (٢)
مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٩٩٠ حسب المحافظة

المحافظات	الأراضي الصالحة للزراعة	
	بالآلاف فدان	%
القاهرة	٤,٠٠	٠,٠٦
الجيزة	١٨٦,٥٠	٢,٨٣
القليوبية	١٩٨,٢٠	٣,٠٠
أقليم القاهرة	٢٨٨,٧٠	٥,٨٩
الاسكندرية	٩٨,٩٠	١,٥٠
البحيرة	٧٤٣,٢٠	١١,٢٧
مطروح	١٢٦,٤٠	١,٩٢
أقليم الاسكندرية	٩٦٨,٥٠	١٤,٦٨
بورسعيد	٥,٨٠	٠,٠٩
السويس	٨,٧٠	٠,١٣
الشرقية	٧٢٠,٢٠	١٠,٩٢
الاسماعيلية	١١٨,٠٠	١,٧٩
شمال سيناء	١٢٤,١٠	١,٨٨
جنوب سيناء	١,٣٠	٠,٠٢
أقليم قناة السويس	٩٧٨,١٠	١٤,٨٣
دمياط	١٠٤,٧٠	١,٥٩
الدقهلية	٦١٩,٦٠	٩,٣٩
كفر الشيخ	٤٩٣,٣٠	٧,٤٨
الغربية	٤٠٥,٥٠	٦,١٥
المنوفية	٣٣٣,١٠	٥,٠٥
أقليم الدلتا	١٩٥٦,٢٠	٢٩,٦٦
بنى سويف	٢٦٠,٥٠	٣,٩٥
الفيوم	٣٨٣,٦٠	٥,٨٢
أمنيا	٤٩٠,٨٠	٧,٤٤
أقليم شمال الصعيد	١١٣٤,٩٠	١٧,٢٠
اسيوط	٣٥٧,٦٠	٥,٤٢
الوادى الجديد	٢٩,٥٠	٠,٤٥
أقليم اسيوط	٣٨٧,١٠	٥,٨٧
سوهاج	٣٠٥,٣٠	٤,٦٣
قنا	٣٥٩,٧٠	٥,٤٥
اسوان	١١١,٤٠	١,٦٩
البحر الأحمر	٦,٦٠	٠,١٠
أقليم جنوب الصعيد	٧٨٣,٠٠	١١,٨٧
مصر	٦٥٩٦,٥٠	١٠٠,٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية-مصر ١٩٩٥ (بعد تصحيحه).

إقليم قناة السويس

محافظة شمال سيناء - بورسعيد - السويس - محافظة جنوب سيناء - الاسماعيلية - الشرقية -
يخترق الإقليم أهم مجرى مائى دولى ذو أثر فعال فى التجارة الدولية والملاحة بين بلاد العالم وهو قناة
السويس .

■ تبلغ اجمالى المساحة المزرعة فى الإقليم ٩٧٨,١ ألف فدان، وهى تمثل ١٤,٨٣% من اجمالى المساحات
المزرعة فى الجمهورية (نحو ٥٤,٧% من اجمالى مساحة الإقليم، وهى نسبة منخفضة جداً)، وتعتبر محافظة
الشرقية من أكبر المحافظات الزراعية بالإقليم حيث تبلغ المساحة المزرعة ٧٢٠ ألف فدان وهى تمثل
١١% من اجمالى المساحة المزرعة بالجمهورية .

■ وتبلغ المساحات القابلة للاستصلاح والاستزراع نحو ٤٧٤ ألف فدان فى المناطق الساحلية بين سهل الطينة
والعريش وشمال وجنوب سهل الحسنة وسهل جنوب بورسعيد وصحراء الصالحية وسهل القاع .
■ امكانيات التوسع الأفقى وزيادة رقعة المساحة المزرعة بالإقليم واسعة حيث تقلد المساحة الممكن
استصلاحها واستزراعها فى الإقليم بأكثر من مليون فدان موزعة كالاتى:-

المحافظة	المساحة	الموقع ووصف المنطقة
الشرقية	٢٤٥ ألف فدان	تتركز هذه المساحة فى الاجزاء الشمالية والشرقية فى كل من مركز الحسينية ومركز بليس وكفر صقر وفاقوس - وتزرع هذه المساحات على الميــــــــاه السطحية الممكن تديرها من خلال شق شبكة من الترع تمتد داخل المنطقة .
الاسماعيلية	٢٥٥ ألف فدان	تتركز منطقة الاستصلاح والتوسع الأفقى بالاسماعيلية فى مركز القنطرة غرب (جزء من سهل الصالحية)
السويس	٦٠ ألف فدان	تقع هذه المنطقة على طريق الاسماعيلية / السويس غرب خط السكك الحديدية .
بورسعيد	١٦٥ ألف فدان	
شمال سيناء	١٥٠ ألف فدان	أغلب هذه المساحة تقع بالسهل الساحلى الشمالى بوادى العريش .
جنوب سيناء	٢٠٠ ألف فدان	تقع هذه المساحة فى عدد كبير من الوديان مثل وادى فيران وودادى يبصيح وودادى سفرى وعدد من السهول مثل سهل القاع ١٠٠٠ الخ ، حيث تعتمد الزراعة حالياً على المياه الجوفية ومياه الأمطار .

هذا وتنقسم شبه جزيرة سيناء إلى مجموعات من الأراضي من ناحية صلاحيتها للزراعة^(١)

- أراضى جيدة الاستغلال الزراعى وتبلغ مساحتها نحو ٩٠٠ ألف فدان.
- أراضى متوسطة الاستغلال الزراعى وتبلغ مساحتها نحو ١٣٠٠ ألف فدان
- أراضى محدودة الاستغلال وهى تمثل باقى مساحة شبه جزيرة سيناء

- اقليم الاسكندرية

المساحات المنزرعة

٧٤٣,٢ ألف فدان فى محافظة البحيرة

٩٨,٩ ألف فدان فى محافظة الاسكندرية

١٢٦,٤ ألف فدان فى محافظة مطروح

تتاز محافظة مطروح بوفرة الأراضى القابلة للاستصلاح: امكانية استصلاح ٥٠ ألف فدان بسهـل الضبعة ٥ آلاف فدان بواحة سيوة.

- اقليم الدلتا:

الغربية ، الدقهلية ، المنوفية، كفر الشيخ ، دمياط

تبلغ اجمالى المساحة المنزرعة فى اقليم الدلتا ١,٩ مليون فدان وهى تمثل ٢٩,٧ من اجمالى المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية، ويرجع ارتفاع هذه النسبة فى اقليم الدلتا إلى انه يضم كل من محافظة الدقهلية وكفر الشيخ وهى محافظات زراعية وتمثل حوالى ١٧% من اجمالى المساحة المنزرعة. وهناك امكانيات للاستصلاح بالإقليم تتراوح ما بين ١٦٨ ألف فدان ، ربع المليون وتبلغ المساحات غير المزروعة داخل الزمام المزروع بنحو ١٦٤,٦ ألف فدان .

- اقليم جنوب الصعيد:

سوهاج ، قنا، اسوان، البحر الأحمر

يعتمد اقتصاد المحافظات الثلاث على الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى . وتبلغ مساحة المحافظات الثلاث ما يقرب من ١٠ آلاف كم٢. وتتركز الأراضى الصالحة للزراعة حول وادى النيل وتبلغ ٧٨٣,٠ ألف فدان وفقا لبيانات ١٩٩٠، وتبلغ نسبة الأراضى المزروعة فعلاً ٨٣,٩% ، ٨١,٦% ، ٦٩% من اجمالى مساحة الاراضى فى سوهاج، قنا، واسوان على التوالى وهو ما يقرب من ٥٤٠ ألف فدان .

(١) تم افراد هذا الجزء عن الموارد الطبيعية فى سيناء بالرغم ان مواردها متضمنه فى اقليم القناة لأهميتها

أما الأراضي القابلة للاستصلاح فتوجد حول بحيره السد العالى وفي الصحراء وفي الغنائم وغرب طهطا وفي توسع قنا ووادى الصعايدة وكوم امبو ووادى خريطه . وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستزراع والاستصلاح في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بنحو ١٥٨ ألف فدان وفقا لبيانات عام ١٩٩٠.

٢- اقليم اسيوط

تبلغ اجمالى المساحة المزروعة في اقليم اسيوط ٣٨٧,١ فدان ، تمثل نسبة ٥,٨% من اجمالى المساحة على مستوى الجمهورية ويلاحظ انخفاض المساحة المزروعة في محافظة الوادى الجديد لتمثل ٢٩,٥ ألف فدان بالرغم من الامكانيات الضخمة في هذه المحافظة .

أستصلاح الأراضي :

رغم أن مساحة مصر تبلغ مليون كم ٢ غير أن أجزاء شاسعة لايمكن استصلاحها إلا بتكلفة ضخمة ، إن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية أدت الى نقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية واستمرار ذلك سوف يؤدي إلى فقدان (خمس) الرقعة الزراعية الحالية عام ٢٠٠٠ . وقد تم تحديد مساحة قدرها ٢,٨٨ مليون فدان قابلة للرى بمياه النيل في حدود ارتفاعات ضخ لاتزيد على ١٥٠ م، بالاضافة إلى مساحة ٠,٢٢ مليون فدان يمكن تنميتها بالمياه الجوفية وبذلك يكون المجموع الكلى نحو ٣,١ مليون فدان، تم تحديد ١,٠٤٩ مليون فدان منها كأولوية أولى (جدول ٣) .

أى أن الحدود القصوى للاستصلاح في ظل الظروف الراهنة ٣ مليون فدان ، نصفها يقع تقريبا في الدلتا وتروى بمياه النيل . أما منطقة الوجه القبلى بالرغم من احتلالها المركز الأول من حيث المساحة المحددة للاستصلاح إلا أنها في أدنى درجات الأولوية للاستصلاح وذلك لاحتياجها لضخ مياه النيل فوق المستوى ١٥٠ م (مثل وادى خريف، كلابشة، غرب كوم امبو، وادى نقاش) . يلاحظ أن مجموع المساحة المحددة للاستصلاح مروية على مياه النيل تشكل نحو ٩٣,٦% من جملة المساحة المحددة للاستصلاح .

جدول رقم (٣)

التوزيع الاقليمى للمساحة المحددة للاستصلاح والأولوية الأولى منها

بالألف فدان

منطقة التنمية	المساحة المحددة للاستصلاح		المساحات ذات الأولوية الأولى	
	بالألف فدان	%	بالألف فدان	%
شرق الدلتا	٦٨٨	٢٢,٣	٤٣٥	٤١,٤
غرب الدلتا	٧٨٦	٢٥,٥	٣٦١	٣٤,٣
وسط الدلتا	٥٩	١,٩	٥٩	٥,٦
مصر الوسطى	١٦٨	٥,٥	٦٩	٦,٦
الوجه القبلى	٨٠٩	٢٦,٣	٥٣	٥,١
سيناء	٢٧٢	١٢,١	—	—
مجموع المساحة التى تروى على مياه النيل	٢٨٨٢	٩٣,٦	٩٧٧	٩٣,١
مجموع المساحة التى تروى على المياه الجوفية	١٩٦	٦,٤	٧٢	٩,٦
المجموع الكلى	٣٠٧٨	١٠٠%	١٠٤٩	١٠٠%

٥- الموارد المائية

تبلغ اجمالى الموارد المائية المتاحة لمصر بنحو ٧٣ مليار م^٣ موزعه على النحو التالى:

حصه مياه النيل	٥٥,٥ مليار م ^٣ /السنة
الخزان الجوفى	٤,٩ مليار م ^٣ /السنة
مياه الصرف	١٠ مليار م ^٣ /السنة
مشروع جونجلي	٢ مليار م ^٣ /السنة

الاجمالى ٧٣,٤ مليار م^٣

أى ان الموارد المتاحة ٧٣ مليار م^٣ والاستخدامات ٦٤,٥ مليار م^٣ أى أن الموارد المتاحة للتوسع الأفقى تقدر بنحو ٧,٩ مليار م^٣ كما يتضح من جدول رقم (٤) والخاص بالميزان المائى^(١)

وفيما يلى عرض لموارد المياه حسب الأقاليم :-

١/٥ إقليم قناة السويس

تسقط الأمطار على طول الساحل الشمالى الشرقى شحافة شمال سيناء مما يؤثر على جنوب سيناء حيث تتجمع الأمطار على قمم الجبال ثم تتسرب فى صورة سيول مدمرة وقد قدرت كمية المياه الناتجة من السيول بنحو ٥ مليون م^٣ ضاعت جميعها فى الخليج .

والمياه عنصر هام بالنسبة للتنمية الاقتصادية وهو يلعب دوراً هاماً فى عمليات الزراعة والاستصلاح والتربة والتسمين للأنتاج الحيوانى والداجنى . ويتمتع إقليم قناة السويس بعدة مصادر منتجة للمياه من أهمها:-

- **نهر النيل والترمم** التى تستمد مياهها منه وهو يعد المصدر الرئيسى لرى الأراضى الزراعية الحالية والتوسعات المستقبلية .

- **المصارف** : تستخدم لاستصلاح الأراضى الجديدة .

مياه الآبار : تعد من المصادر الرئيسية للمياه (خاصة فى شمال وجنوب سيناء)

مياه الأمطار : يتميز الساحل الشمالى بسقوط كميات كبيرة من الأمطار فى الشتاء تمكن من زراعة بعض المحاصيل مثل الزيتون واللوز والخوخ والتين والعنب .

البحيرات والبحار : يتميز الإقليم بوجود مسطحات مائية كبيرة مثل بحيرات المنزلة والبردويل والتمساح والبحيرات المرة ، ورغم ان مياه هذه البحيرات لا تصلح للزراعة ولكن يمكن بعد

(١) يلاحظ توقف العمل بمشروع جونجلي جنوب السودان مما أدى إلى حرمان مصر من حصتها الاضافية وقدرها ٢ مليار م^٣ .

التحلية استخدمها في الشرب والزراعة ولكنها ليست ذات كفاءة اقتصادية نظراً لارتفاع تكلفه هذه العملية غير أنها مصدراً مهماً للثروة السمكية.

جدول رقم (٤)

الموارد المائية بالمليار متر مكعب

السنوات	حصة مياه النيل	الخزان الجوفى	مياه الصرف	مشروع جويلى	الاجمالى العام
١٩٨٠	٥٥,٥	٢,٩	٣,٣	-	٦٠,٧
١٩٨٥	٥٥,٥	٤,٩	٦,٣	٣,٠	٦٨,٧
١٩٩٠	٥٥,٥	٤,٩	١٠,٠	٣,٠	٧٣,٧
٢٠٠٠	٥٥,٥	٤,٩	١٠,٠	٣,٠	٧٣,٧
السنوات	الزراعة والرعى	الاستهلاك المنزلى والشرب	الاحتياجات الصناعية	الملاحة والموانئ	الاجمالى العام
١٩٨٠	٤٩,٧	٣,٣	٢,٥	٤,٠	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٩,٧	٣,٧	٢,٩	٤,٠	٦٠,٣
١٩٩٠	٤٩,٧	٤,٨	٣,١	٤,٠	٦١,٦
٢٠٠٠	٤٩,٧	٦,٨	٤,٠	٤,٠	٦٤,٥
الميزان المائى					
السنوات	الموارد	الاستخدام	المتاح للتوسع الأبقى		
١٩٨٠	٦٠,٧	٥٩,٥			
١٩٩٠	٦٨,٧	٦٠,٣			
١٩٩٥	٧٣,٤	٦١,٦			
٢٠٠٠	٧٣,٤	٦٤,٥	٧,٩		

الموارد المائية فى سيناء: لا تقتصر موارد المياه على الأمطار والسيول ولكن هناك مصادر أخرى فهناك

مياه جوفيه ومياه عيون طبيعية بجانب امكانيات مياه النيل:

■ مياه الأمطار والسيول: امكانية الاستفادة من مياه السيول فى حدود ٩٠-٢٣٥ مليون متر ٣/سنة

■ المياه الجوفية : امكانية الاستفادة بنحو ١٠ مليون متر ٣/سنة من الخزان الجوفى الضحل و ٧٠

مليون م ٣/سنة من الخزانات الجوفية المتوسطة والعميقة .

■ العيون الطبيعية: حوالى ٤٠ عينا منها ٣٣ طبيعيا والباقى صناعى تباين تصرفاتها من ٣ إلى

٨٠ م ٣/ساعة

■ مياه النيل المنقولة: توجد ٣ مشروعات لاستغلال مياه النيل المنقولة فى التوسع الزراعى:

(١) استصلاح ٤٠٠ ألف فدان شمال سيناء (ترعة السلام)

(٢) استصلاح ٧٧ ألف فدان شرق قناة السويس (سحارة الدفرسوار)

(٣) استصلاح ٢٥٠ ألف فدان شرق قناة السويس (مشروعات اعلى النيل)

■ الآبار: تبلغ عدد الآبار ٣٧٠ بئراً (آبار كشبان تقع فى المناطق الساحلية، الآبار الجوفية ١٤٦ بئراً

للشرب)

■ الخنادق المائية: استخدام مياه الأمطار الموجودة فى الكشبان الرملية

٢/٥ إقليم الاسكندرية

- المياه الجوفية: توجد المياه في شكل خزانات في الأجزاء الجنوبية للإقليم تتمتع بوجود الخزانات الجوفية المشبع بالمياه العذبة، وتبلغ كمية المياه التي يمكن استغلالها بالمنطقة حوالى ٧٠ مليون م^٣ سنوياً. وكذلك بمنطقة الساحل الساحلى (برج العرب - السلوم) ويشمل الخزانات التالية:—
- الخزان الجوفى بالمنطقة الساحلية الواقعة بين السلوم وفوكه
- الخزان الجوفى بتكوين الاسكندرية
- الخزان الجوفى بحوض فوكه

الأمطار: تعتبر أحد مصادر المياه التي يمكن الاعتماد عليها في إعادة توزيع السكان والطرق والنشاط الزراعى والنباتات الطبيعية والحيوانات البرية في الأقليم.

٣/٥ إقليم الدلتا:

٩٧% من المساحة المترعة تروى من النيل، ٤,٤% يروى بالمياه الجوفية، ٢,٢% يروى بالمصارف، أما الـ ٢,٢% الباقية تروىها مياه الأمطار.

٤/٥ إقليم جنوب الصعيد:

تعتبر المحافظات الثلاث من المحافظات الغنية بالثروة المائية فهناك بحيرة السد العالى بالإضافة إلى مجرى نهر النيل . وتوفر المياه له أثره على توزيع وطبيعة الأنشطة المتوطنة . وموارد مياه هذه المحافظات تأتي أساساً من موارد طبيعية (نهر النيل والمياه الجوفية) ، وهناك امكانية على وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية ذات طبيعته صالحه وملئته بالطمى . وقد اظهر المسح الجيوفيزيقي جنوب غرب بحيرة السد العالى على وجود تكوينات تحتوى على مياه جوفية .

٥/٥ الوادى الجديد وسيوه

تعتبر الينابيع والآبار المصدر الرئيسى للمياه فى الواحات، وتمتلك محافظة الوادى الجديد وواحة سيوه أكبر نسبة من الآبار فى الجمهورية تقدر بنحو ١٣٥٦ من العيون المائية ، ويمكن استصلاح ٢٠٠ ألف فدان جنوب الوادى الجديد اعتماداً على المياه المخزونة تحت الصحراء الغربية ١٢٠ ألف م^٣.

وقد قدرت كمية المياه الجوفية التى يمكن استغلالها من سمك ١٥٠ م من الحجر الرملى بحوالى ٢٣٤٠ مليون م^٣ وهذه الكمية بجانب التغذية اليومية يمكن من خلالها رى ٥٠٠ ألف فدان .

٦- الموارد البشرية

١/٦ مقدمه

السكان هم الثروة الحقيقية لأي دولة، ان السكان أو الموارد البشرية هي أداه التنمية الأساسية وهدفها في نفس الوقت . فالسكان هم القادرون على تشغيل الموارد المتاحة واحتمله وهم جنود الدولة للدفاع عنها في ساعة الخطر وهم المفكرون والمبدعون والفنانون . ان بعض الدارسين يقيسون غنى الدولة بعدد سكانها وكفاءتهم الفنية ، والمثل الشائع في القرن العشرين هو ثروته دولة كاليكالي، الفقيره في الموارد الطبيعية والتي قامت ببناء قوتها الاقتصادية بكفاءه سكانها .

٣/٦ حجم السكان في مصر

تملك مصر ثروته بشريه تقدر اليوم بحوالى ٦٠ مليون نسمة ، ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان عام ٢٠٠١ ليصل إلى حوالى ٦٧ مليون نسمة أما في عام ٢٠١٧ فيقدر ان عدد سكان مصر سوف يصل الى اكثر من ٩٠ مليون نسمة . والجدول التالى يوضح تطور عدد سكان مصر اعتبارا من عام ١٨٨٢ وحتى ٢٠١٧ .

جدول رقم (٥)

تطور عدد سكان مصر ١٨٨٢-٢٠١٧ بالآلف نسمة

السنة	اساس العدد	عدد السكان بالآلف			الزيادة خلال الفترة		المدة بالسنة
		د	أ	جملة	العدد	%	
١٨٨٢	تعداد	٣٣٤٥	٣٣٦٧	٦٧١٢	-	-	-
١٩٣٧	تعداد	٧٩٦٧	٧٩٥٤	١٥٩٢١	٩٢٠٩	١٣٧,٢	٥٥
١٩٦٠	تعداد	١٣١١٨	١٢٩٦٧	٢٦٠٨٥	١٠١٦٤	٦٣,٨	٢٣
١٩٨٦	تعداد	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	٢٢١٦٩	٨٥,٠	١٦
١٩٩٦	تعداد	٣٠٣٣١	٢٨٩٤١	٥٩٢٧٢	١١٠١٨	٢٢,٨	١٠
أول يناير ١٩٩٦	تقدير	٣٠٧٠٠	٢٩٥٣٦	٦٠٢٣٦	١١٩٨٢	٢٤,٨	١٠
منتصف ٢٠٠١	تقدير	٣٤٥١١	٣٣٤١٢	٦٧٩٢٣	٧٦٨٧	١٢,٨	٥
٢٠١٧	تقدير	-	-	٩٠٩٥٠	٢٣٠٢٧	٣٣,٩	١٦

* السكان داخل الجمهورية فقط (بيانات تعدادى ١٩٨٦، ١٩٩٦)

* تعداد ١٩٩٦ (ملخص نتائج أولية) .

٣/٦ نمو السكان

يشير الجدول السابق إلى بعض الحقائق الهامة عن خصائص النمو السكانى في مصر كالاتى:

-- بلغت نسبة الزيادة في عدد السكان ١٣٧,٢% بين عامى ١٨٨٢، ١٩٣٧، أى أنه خلال ٥٥ عاماً تضاعف عدد سكان مصر مرة وثلاث تقريباً . وقفزت الزيادة من ٩,٢ مليون نسمة خلال الفترة من

١٨٨٢ - ١٩٣٧ الى ٢٢,١ مليون نسمة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦ أى خلال ١٦ سنة فقط .

وفيما يلي جدول يوضح معدل نمو السكان في مصر خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٦

جدول رقم (٦)
معدلات نمو السكان في النصف الثاني من القرن العشرين
في مصر

الفترة	متوسط معدل النمو السنوى %
١٩٦٠-١٩٤٧	٢,٣٤
١٩٦٦-١٩٦٠	٢,٥٢
١٩٧٦-١٩٦٧	١,٩٢
١٩٨٦-١٩٧٦	٢,٧٥
١٩٩٦-١٩٨٦	٢,١٠

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوى، ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره

في بداية القرن العشرين كان معدل نمو السكان في مصر منخفضا وأخذ في الزيادة في النصف الثاني من القرن وأخذ في الزيادة المرتفعة خلال الفترة من بداية الثورة عام ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٦ ، ثم انخفض خلال الفترة ٦٦-١٩٧٦ بسبب الحروب ثم عاود الارتفاع مره أخرى خلال فترتي التعدادات (٧٦-٨٦) ، (٨٦-١٩٩٦) الا انه خلال الفترة التعدادية الأخيرة بدأت بشائر جهود تنظيم الأسرة والوعى بأخطار الزيادة السكانية فانخفض المعدل إلى ٢,١% كما اشارت البيانات الأولية لتعداد السكان لعام (١)

٤/٦ توزيع السكان ١/٤/٦ توزيع السكان حسب الاقليم /المحافظة

يوضح جدول (١) ملحق ٤ توزيع السكان حسب الاقليم والمحافظة عام ١٩٨٦ (تعداد)، ومنه يتضح الآتى:

- (١) بلغ سكان اقليم القاهرة أكثر من ١٢ مليون نسمة يمثلون ربع سكان مصر، يليه اقليم الدلتا حيث بلغ عدد سكانه ١١ مليون نسمة يمثلون ٢٣% من سكان مصر أى أن اقليمى القاهرة والدلتا (بما فيها الجزيره) يحتويان على نصف سكان الدوله تقريبا، والمساحه للاقليمين لاتتجاوز ١٣٢٤٥ كم^٢ تمثل نسبته ٣٧,٦% من الحيز المأهول وهو مايشير إلى تكدس الاقليم بالسكان .

(١) ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٩٧، ص ١

(٢) اقليمى القناة واسيوط اقل اقليمين فى عدد السكان من بين أقاليم مصر السبع وبذلك يتضح أهميتها فى استيعاب السكان الجدد نظراً لما بهما من مساحات صحراوية فى محافظات الوادى الجديد، وسيناء الشمالية والجنوبية .

(٣) اقليم جنوب الصعيد يعتبر اقليم متوازن نسبياً ومازال به امكانات التوسع واستيعاب زيادة سكانيه وخاصة فى محافظة البحر الاحمر .

(٤) تظهر الصوره على مستوى المحافظات فى حيازه القاهرة على ٨/١ سكان مصر فى مساحه ٢١٤ كم٢ ، يليها الجيزه ثم البحيره فالاسكندرية ثم الغربية، وهو مايشير أيضاً لتكدس السكان فى الدلتا .

٢/٤/٦ توزيع السكان حسب الحضر والريف

بلغ عدد سكان الحضر ٢١٢١٥,٥ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٨٦، يمثلون ٤٤% من جملة سكان الجمهورية وبالتالي يمثل سكان الريف حوالى ٥٦% . وقد بلغ سكان المحافظات الحضرية الكبرى الأربع وهى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٧٢٤,٤ ألف نسمة يمثلون ٤٥,٨% من اجمالى سكان الحضر أو مايساوى ٥/١ اجمالى سكان الدوله وهو مؤشر آخر للتكدس فى أربع مناطق (محافظات) حضرية فقط . أى أن ٥٥% من سكان الحضر ينتشرون فى ٢٢ محافظة مقابل ٤٥% يتركزون فى أربع محافظات فقط، ويرجع سبب التكدس الحضرى أيضاً لصغر مساحه (حيز) المحافظات الحضرية . هذا ويتركز ٢٨,٦% من جملة سكان الحضر فى محافظة القاهرة وحدها وهى مدينة كبيره بدرجة محافظة تعتبر من اكبر مدن العالم بمقياس كثافة السكان/كم٢ .

هذا وتشير النتائج الأولى لتعداد السكان لعام ١٩٩٦ انخفاض نسبة سكان الحضر إلى ٤٣% من جملة سكان الدوله وارتفاع سكان الريف إلى ٥٧% وهى ظاهره طيبه تعبر عن انخفاض معدل نمو سكان الحضر وكذلك انخفاض حده الهجره الداخليه من الريف الى المدن الكبرى والمتوسطة .

٣/٤/٦ الهجره الخارجيه

بلغ عدد السكان المهاجرون هجرة مؤقتة فى تعداد ١٩٩٦ (٢١٨٠) ألف نسمة مقابل ٢٢٥٠ ألف نسمة فى تعداد ١٩٨٦، ويرجع هذا الانخفاض إلى آثار حرب الخليج .

كما يبلغ عدد المصريين المهاجرين هجره دائمة ٧٢٠ ألف نسمة ، وبذلك يبلغ اجمالي سكان مصر ٦١٤٥٢ ألف نسمة عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ١٠٩٤٨ ألف نسمة عن تعداد ١٩٨٦ وهذا الرقم يجعل مصر تحتل المرتبة السابعة عشر بين دول العالم من حيث عدد السكان (١)

٥/٦ الكثافة السكانية

يوضح الجدول رقم (٣) ملحق ٤ توزيع الكثافة السكانية على محافظات الجمهورية ومنه يتضح الآتى:-

بلغت الكثافة في الحيز المأهول ١٣٧١ شخص/كم^٢ وفقا لبيانات السكان والمساحة لتعداد ١٩٨٦ . وقد بلغت الكثافة في اقليم القاهرة أقصاها حيث بلغت ٥٤١٦ شخص/كم^٢ وهو مايقرب من ٤ أضعاف متوسط الكثافة الاجمالية للدولة . ويلى اقليم القاهرة في الازدحام اقليم الاسكندرية حيث بلغت الكثافة ١٢٩٢ شخص/كم^٢ .

المقاييس السابقة للكثافة لا توضح حقيقة الكثافة السكانية إذ أن كل إقليم من أقاليم مصر السبع به مناطق صحراوية أضيفت للمساحة المأهولة (٢) وخاصة في القاهرة والاسكندرية، هذا بالإضافة الى وجود مساحات كاملة لمحافظة اعتبرت صحراوية، أى أن هذا المتوسط لا يعبر عن التوزيع الفعلى .

إن متوسط الكثافة الفعلية إلى جملة المساحة المأهولة تصل إلى ٤٨ شخص/كم^٢ . وهى مايعنى أن الحيز خالى وغير مأهول مقارنة بدول أخرى كثيرة. إن مصر تعتبر دولة كثيفة السكان بمقاييس كثيرة وأهمها مساحة المحافظات أو المناطق المأهولة وغير الحدودية. وفي هذا الاطار نجد الآتى :

(١) تعتبر مدينة القاهرة من أكثر مدن العالم في الكثافة السكانية حيث بلغ متوسط الكثافة في القاهرة أكثر من ٣٨ ألف شخص/كم^٢، يليها مدينة الاسكندرية بمتوسط كثافة أكثر من ٩ آلاف شخص/كم^٢ . ويرجع ذلك أساساً لصغر حجم المدينتين من ناحيه مساحه الحيز وكذا فهما أكبر مدينتين أو العاصمة السياسية والعاصمة البحرية للدولة وفيهما يتركز أكثر من ٧٠% من الأنشطة الانتاجية.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ ، ملخص نتائج التعداد العام

للسكان والاسكان والمنشآت ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ١

(٢) المساحة المأهولة تقريبا ثابتة حيث ان ما تم استصلاحه من الاراضى الصحراوية واضافته الى الحيز المأهول اعتباراً من عقد الستينات بلغ ٢,٩ مليون فدان منها ١,٦ مليون تم استكمال البنية الأساسية لها فقط ولم تستغل حتى الآن، أى أن ما تم استصلاحه واستزاعه بلغ ١,٣ مليون فدان فقط وهى مساحه بسيطة.

(٢) يلي القاهرة والاسكندرية محافظة/ مدينة بورسعيد حيث تبلغ الكثافة بها أكثر من ٥ آلاف شخص/كم^٢ وهى أيضا مدينة صغيرة المساحة وميناء هام على البحر وتتعج بالنشاط البحرى والتجارى.

(٣) تتراوح الكثافة في باقى المحافظات حول الكثافة المتوسطة للحيز المأهول على مستوى الدولة.

(٤) يلاحظ أن محافظات الحدود وهى مساحات شاسعه بها عدد ضئيل من السكان لم يتم حساب الكثافة لها.

ومعيار الكثافة يوضح بما لايجعل هناك مجال للشك فى مدى الحاجة للتوسع فى الصحراء لاضافه حيز جديد للجزء المأهول بالاضافة إلى تحقيق هدف اعادة توزيع السكان على بعض المحافظات التى مازال بها طاقه استيعابية مثل كفر الشيخ والفيوم والبحيره والاسماعيلية وذلك مقارنة بالمتوسط العام للدولة فى الكثافة حيث هذه المحافظات يقل المتوسط بها عن المتوسط العام.

٦/٦ قوة العمل المصرية

الجزء المنتج من سكان الدول هم أفراد قوة العمل ذلك الجزء المنخرط فى إنتاج السلع والخدمات أو تشغيل موارد الدولة، وهم فى نفس الوقت يعولون ذلك الجزء من السكان غير المنتجين وهم ذلك الجزء الذى يعد لدخول سوق العمل أو من ربات البيوت والمسنين. إن قوة العمل هى فى حقيقة الأمر الثروه الحقيقيه للمجتمع وعليها يقع عائق التنمية، وتوزيعها الجيد يعنى توزيع الانتاج على كافة أرجاء الحيز وتركزها يشير إلى تركيز التنمية فى مواقع قليله وعدم استغلال البعد الحيزى بكفاءه.

لقد بلغ حجم قوة العمل المصرية ٧,٨ مليون نسمة فى تعداد عام ١٩٦٠ وارتفع هذا العدد إلى ١١,١ مليون نسمة عام ١٩٧٦ ثم إلى ١٣,٤ مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦ ثم بلغت ١٧,٨ مليون نسمة فى تعداد ١٩٩٦ وهو مايمثل ٣٥,٤% من جملة السكان^(١).

والجدول رقم (٤) ملحق ٤ يوضح قوة العمل الاجماليه كنسبه من السكان والنسبه المتويه لقوة العمل (١٨ - ٦٤) فى قطاعات الانتاج الرئيسيه الثلاث وذلك عن عام ١٩٩٣. ومن الجدول يتضح الحقائق التالية :

(١) بلغت النسبة المتويه لقوة العمل من اجمالى السكان ٦+ على مستوى مصر ٢٩,٦% وذلك لعام ١٩٩٣ (٢)

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ملخص نتائج التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، يونيه ١٩٩٧، القاهرة ، ص ٤.

(٢) بيانات محسوبة من بحث العمالة لعام ١٩٩٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وترتفع هذه النسبة في اقليم شمال الصعيد حيث تبلغ ٣٢,٣% ، بينما تصل نسبتهم إلى ٣٢,٠% في اقليم الدلتا إلى ٣٠,١% في اقليم أسيوط وتنخفض النسبة في اقليم القاهرة والاسكندرية والقناه وجنوب الصعيد عن المتوسط العام لهذه النسبة في الدولة . حيث تصل إلى أدناها في اقليم الاسكندرية ٢٢,٣% .

(٢) تختلف نسبة توزيع الأنشطة اقليميا حيث ترتفع نسبة النشاط الزراعى في اقليم شمال الصعيد وتصل إلى أكثر من نصف قوة العمل ١٢-٦٤ . وتصل إلى ٣٥% في اقليم الدلتا . أما اقليم جنوب الصعيد فتقرب النسبة من المتوسط العام لقطاع الزراعة على مستوى الدولة . هذا وتنخفض نسبة الزراعة في الاقاليم التي بها محافظات حضرية كبرى مثل القاهرة حيث تصل نسبة الزراعة إلى ١١,٤% والقناه حيث تصل النسبة إلى ١٧,١% .

(٣) ترتفع نسبة قوة العمل في قطاع الصناعة في اقليمى القاهرة والاسكندرية وتنخفض قليلاً عن المتوسط العام في اقليم الدلتا وجنوب الصعيد ثم القناة وتصل إلى أدناها في اقليمى شمال الصعيد وأسيوط .

يتضح من العرض السابق تركز الصناعة في اقليمى القاهرة والاسكندرية وخاصة محافظات الاسكندرية والقاهرة ثم الجيزة والقليوبية وهما مجاورتان للقاهرة وتركز النشاط الزراعى في محافظات الدلتا بمتوسط اعلى من المتوسط العام ، وبذلك يتضح تركز النشاط الزراعى والصناعى في الحيز المأهول الذى لا يتجاوز ٥% من الحيز المصرى وبذلك تتركز استراتيجية استغلال البعد الحيزى على فك تركز السكان وقوة العمل للانتشار في ربوع البلاد .

الفصل الرابع

استراتيجية استغلال البعد الحيزي

في ظل الإصلاح الاقتصادي في مصر

الفصل الرابع استراتيجية استغلال البعد الحيزي في ظل الاسلام الاقتصادي في مصر

١- ملامح/ اطار استراتيجية استغلال البعد الحيزي

تكثرت التكهّنات والتقديرات بعدد سكان مصر في المستقبل والجميع ينادى بضبط النمو السكاني، خوفاً من المستقبل خوفاً من نقص الغذاء لعدم كفاية الأرض الزراعية، وخوفاً من نقص المياه في القرن القادم. إلا أن آفاق التنمية واسعة في مصر ويمتلك الحيز المصري إذا أحسن استخدامه واستغلاله الاستغلال الأمثل أن يستوعب مئات الملايين من السكان.

إن ٦٠ مليون يعيشون الآن والحمد لله في ٦,٦٪ من مساحة مصر والحمد لله أيضاً يعيشون أفضل من كثير من دول العالم النامية، ولكن ليست هي تلك نوعية الحياة التي يريجوها ويطمع بها ابن مصر ابن الفراعنة أصحاب الحضارة الكبرى في العالم. إن وصول عملية السلام إلى مراحلها الأخيرة وخروج مصر من دائرة الاستعداد للحروب والعمل على تكريس الجهود للتنمية فقط سوف يفتح بأذن الله آفاق الصحراء بما فيها من موارد طبيعية وخيرات ومياه أمام الإنسان المصري صانع الحضارة.

هذا وتشير تقديرات بعض الجهات أن سكان مصر سوف يبلغ عددهم حوالي ٩٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧ بفرض أن معدل النمو السكاني السنوي سوف يستمر في الانخفاض حتى يصل إلى ما يقرب من ٢٪ أو أقل قليلاً (١). وعلى ضوء هذا الرقم نجد أن هناك حوالي ٣٠ مليون زيادة في عدد السكان بين عامي ١٩٩٦-٢٠١٧ وهنا يثور التساؤل التالي:-

- هل تضاف هذه الزيادة إلى نفس الحيز المتاح؟ وبالتالي تصل الكثافة إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص/كم^٢.
- ما هو العدد الممكن استيعابه في الحيز الحالي؟ وما هو العدد المطلوب تحريكه إلى الصحراء.
- ما هي المراكز أو المواقع أو المواطن (الاماكن) الممكن التحرك إليها لفتح هذا الحيز واستغلاله؟ وما هي الأنشطة الممكن إقامتها في هذا الحيز لخلق فرص عمل جديدة لهؤلاء السكان وعائلاتهم.

(١) تشير بعض الدراسات الأخرى المتفائلة (بدائل منخفضة) إلى أن عدد السكان سوف يصل إلى ٨١,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٧، يبلغ ٨٥,٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ بناءً على توقعات متفائلة لانخفاض النمو السكاني.

ان مبادئ التفكير العلمى تقتضى رفض السؤال أو الفرض الأول فلقد أصبح الوادى والدلتا مكسوس بالسكان وان كانت مظاهر الهجره الداخليه من الريف والمدن الصغرى الى المدن الكبرى والمخاضات الحضريه الاربع قد انخفضت فان هذا ليس مظهر لوجود طاقه استيعابيه ولكن يمثل ظاهره تدهور الحياه فى الحضر وتريفها بل وانهار مقومات البيئه وخاصه انتشار العشوائيات السرطانيه الخطيره . لذلك لابد من نقل هذه الزيادة ودفعها للاستيطان خارج المناطق المكتظه بالسكان .

وبذلك ننتقل الى السؤال الثانى، ماهو العدد الممكن استيعابه فى الحيز المتاح حالياً؟ هذا الجزء من السؤال أو الفرض الثانى يمكن النظر اليه فى ضوء الجهود الانمائيه التى قامت بها الدولة اعتباراً من عام ١٩٧٤ عندما نادى الرئيس السادات بالانفتاح وبدأ فى التبيه لبناء مدن جديده كان أولها عام ١٩٧٩ عند بدء العمل فى العاشر من رمضان، وتوالت جهود التنمية ليصبح هناك فكر جديد فى التنمية الحيزيه فى مصر بالخروج الى الصحراء . هذا ورغم مايرد من نقد على هذه المدن وسياسه التنمية بها الا أنها الحل الوحيد أمام الانسان المصرى وان عاجلاً أو آجلاً سوف يتقل المصرى الى الصحراء والى المواقع الجديده فليس هناك مفر ولن ينمى مصر وتلك المواقع سوى الانسان المصرى . لقد هاجر المصريون بالعراق وليبيا وزراعو وعملوا وأنشأوا فاذا أتاحت لهم الميزه النسيبه والفرصه فلن يتوانى مصرى ابداً فى زراعة ارضه الصحراوييه والسكنى بها بدلاً من الغربه وما حدث ويحدث فيها .

وتشير دراسات وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده ان هناك مدن أو تجمعات عمرانيه مختلفه يمكنها أن تستوعب نصف تلك الزياده حتى عام ٢٠١٧ . وبذلك يمكن الاجابه على النصف الأول من السؤال بأن يمكن تحريك أو توجيه ١٥ مليون نسمة من اجمالى الزياده المتوقعه للاستيطان فى المناطق (الحيز) المتاح فعلاً . هذا مع ملاحظه أن هذا الحيز ينقصه الكثير من مقومات التنمية لجذب هذه الزياده بسرعه ودون ابطاء حتى لا يتكدسون فى الحيز القديم المكتظ، ومن هذه المقومات على وجه الخصوص الخدمات الاجتماعيه اللازمه (البنيه الاساسيه الاجتماعيه) من مؤسسات تعليميه وصحيه ١٠٠٠ الخ، وكذلك سرعه ربط هذه التجمعات بالمراكز السكانيه القديمه فى الوادى والدلتا لتقليل مدة ومسافه الاغتراب وربط الأسر الجديده بأهلها فى المراكز القديمه، هذا وليس خافياً وأساساً توفر فرص العمل المنتجه .

أما الزيادة الباقية وقدرها حوالى ١٥ مليون نسمة، فان هناك حاجه ماسه لاضافه حيز جديد لاستيعاب هذه الزياده، بل واضافه حيز اكبر لاستمرار هذه الزيادات على مدار القرن الحادى والعشرين .

ان الفصل الثالث من هذه الدراسه قد أوضح ان مصر غنيه بالموارد المتاحة والممكنه من خامات تعدينيه وبتروى ومياه وبشر وهناك المساحه كأساس للموارد (مورد الارض) وهو ما يعطى الأمل بانه لن يكون هناك مشكله اذا ما أحسن استغلال الحيز المتاح وفى هذا الصدد وفى اطار نظره استراتيجيه يمكن وضع ملامح استغلال هذا الحيز أفضل استغلال كالآتى :-

- أولاً: الامكانيات الزراعية من الاراضى القابلة للاستصلاح ، تشير دراسات وزارة الزراعة وهيئة المساحة الجيولوجيه وبعض الهيئات العلميه الزراعيه الاخرى ان هناك اكثر من ٣ مليون فدان، وقد بدأت بشائر هذه الاراضى فى دلتا جنوب الوادى، وفى منطقة بحيره السد العالى وفى منطقة شبه جزيره سيناء مع ترعه السلام لرى مايقرب من ٧٢٧ ألف فدان . هذا بالاضافه الى المساحات الزراعيه المتاحه بمحافظات الشرقيه والاسماعيليه والبحيره ومطروح والاسكندريه ومعظمها مناطق صحراويه ذات تربه جيده تقع فى نطاق ٢٠ كم^(١) بالنسبه للمناطق المتاحه لاراضى الاستصلاح فى وادى النيل والدلتا .

- ثانياً: الامكانيات التعدينية المحتمله . ظهرت كثير من الخيرات فى صحراء مصر فقد أعيد اكتشاف الذهب فى سيناء وظهر ذهب أكثر فى الصحراء الغربيه، والفحم فى منجم المغاره بسييناء ، والحديد بكميات هائله فى الصحراء الشرقيه عند اسوان، أما البترول والغاز فان الله سبحانه وتعالى قد كافأ مصر بالقليل الكثير، فان قطاع البترول والغاز فى مصر من انجح قطاعات النشاط الأقتصادى فى تنمية قدرته الذاتيه وضخ اموال كثيره فى خزينه الدوله دون أن ينشأ عنه الآثار الاجتماعيه والاقتصاديه المدمره التى حدثت فى دول البترول جميعها . هذه المواقع تحتاج الى تنميه اجتماعيه اساساً قبل التنمية الاقتصاديه حتى تصبح مجتمعات مستقره مستوعبه للسكان ولو مؤقتا لمدة استغلال تلك الخامات ثم الانتقال لمواقع أخرى وهو مايعرف باستراتيجيه نقل السكان الى فرص العمل .

- ثالثاً: الامكانيات السياحيه المحتمله . تبلغ طول شواطئ مصر حوالى ٣ آلاف كيلو متر يمكن أن تصبح جميعها مناطق سياحيه شاطئيه تضيف الى الحيز المتاح فى شكل قرى سياحيه وانشطه ترفيهيه ورياضيه ١٠٠٠ الخ . ان السياحة المتعدده فى مصر من ثقافيه، ودينيه وترفيهيه وصحيه/ استشفائيه وشاطئيه وسفارى ١٠٠٠ الخ . تجعل من المنتج السياحى المصرى منتج فريد وان تنمية هذا القطاع يجب ان تضع هدف الحصول على ثلث الدخل السياحى العالمى وذلك باضافه اربع أضعاف الطاقه الايوانيه الحاليه للوصول بعدد السائحين الى ١٠ مليون سائح سنوياً . ان هذا القطاع هو القائد للتنميه فى مواقع كثيره من الحيز المصرى، والمضاعف الاقليمى للسياحه مرتفع يجعل من تنمية الصناعه وخاصه الصغيره والحرفيه وتنميه الزراعه وتنميه فرص العمل وتنميه قطاع الاسكان والتعليم أمراً أساسياً نتجاً من تنمية السياحه والعلاقات التشابكيه مع قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى مجتمعه .

- رابعاً: الامكانيات الاقتصاديه المحتمله . مصر بعدد سكانها سوق محليه كبيره وهى فى منطقه البحر المتوسط وافريقيا قوة اقتصاديه ذات وزن كبير مما يؤهلها لتكون محور تنمية فى قارة افريقيا ومنطقه حوض البحر المتوسط (دول جنوب أوروبا والمغرب العربى) . ان موقع مصر الجغرافى وامكاناتها الاقتصاديه وخاصه مواردها البشرية تجعل منها قطب اقتصادى فى المنطقه لا يقل كفاءه عن النمر الآسيويه، والمطلوب فقط

(١) وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده، خطه التنميه والتعمير فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥-٩٨.

هو استكمال مقومات التنمية التي حالت أو أجلت الحروب والمشاكل السياسية القيام بها وخاصة استكمال البنية الأساسية ومنها مفردات حديثه جدا مثل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، والبيئة والبحث عن هويته تكنولوجية مصريه وطنيه يوجد بذور البنية الأساسية اللازمة لها من مفكرين ومبدعين ومخترعين لا ينقصهم سوى بعض الامكانيات من مراجع وبعض العدد والأدوات التقنية الحديثه للانطلاق الى هويتهم الخاصة بهم .

الامكانيات الزراعية والتعدينية والبتروولية والسياحية والاقتصادية السابق الاشاره اليها تعطى مصر الحق في الوقوف كقوة اقتصادية بين دول العالم، ذلك بالإضافة الى حضارتها القديمة، وهذه المقومات يمكن ان يتسع الحيز المصرى ليلبلغ ٢٥% من المساحة الكلية خلال الخمسة والعشرون عاماً القادمه بإذن الله ويصبح الحيز في هذا الوقت مفتوح للاستغلال بالكامل بعد تأثيته بالبنية الأساسية وفتح محاور التنمية العرضية والطولية ليصبح المكان المصرى مترابط ومتشابك قادر على توليد التنمية الذاتية المستدامة .

٢- الاطار العام للاستراتيجية المقترحة

استراتيجية استغلال البعد الحيزى المصرى يقصد بها وضع اطار للتنمية الشاملة في بعدها القطاعى مكانيا وذلك بأستغلال اكبر قدر من الحيز المتاح لانشاء أنشطة انتاجية في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادى والاجتماعى المختلفة. هذا وتشمل ابعاد هذه الاستراتيجية /المحاور/ التالية:

- ١- توجيه الاستثمارات الحكومية لتوطين البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار الخاص والمشروعات القومية الحكومية في المناطق/الاقاليم الجديده خارج الحيز المأهول.
- ٢- توجيه القطاع الخاص للاستثمار في المناطق/الاقاليم/المواقع ذات الميزة النسبية في استغلال مواقع جديده خارج الحيز المأهول.
- ٣- تحديد مناطق التوسع بما يؤدى لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والممكنه (الطبيعية والبشرية والمالية)، وضبط والتحكم في عملية توزيع هذه الموارد مكانيا بما يحقق أفضل توزيع مكانى/اقليمى منتج وفعال.
- ٤- تحقيق نمو عمرانى هرامى متوازن للمستوطنات البشرية القائمة والمتنظرة (مدن كبرى، مدن متوسطة الحجم، مدن صغيره، مستوطنات أخرى ذات أحجام أصغر متدرجه .

هذا الاطار للتنمية الشاملة في شكل استراتيجية للتنمية الاقليمية واستغلال أكبر قدر من الحيز المتاح لشغله بالانشطة الانتاجية والسكان يحقق أهداف على جانب كبير من الأهمية قوميا واقليميا كالاتى:

- تعظيم معدل النمو القومى (استغلال الحيز سوف يؤدى للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الناتج الاقليمى وهو ما يؤدى الى تعظيم الناتج القومى).
- اعادة توزيع الأنشطة والسكان (على أساس توزيع الموارد وأهمها مورد الأرض).
- تقليل الفوارق الاقليمية والحفاظ على نمو الاقاليم المتقدمة كقائد لعملية التنمية في الاقاليم الأقل تقدماً.

- زيادة فرص العمل المنتج لتقليل البطالة (وكذلك تحقيق زيادة الدخل).
- رفع مستوى المعيشة كمحصلة للأهداف السابقة وإعادة توزيع الدخل اقليمياً عن طريق إعادة توزيع الأنشطة والسكان.

١/٢ بدائل الاستراتيجية

طرح الفكر الاقتصادي بدائل متعددة للتنمية حاول علم التنمية الإقليمية تطويرها لتحقيق مبدأ الإقليمية ذلك الهدف الذى اكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٦ باعتبار أسلوب التنمية الإقليمية موضوعاً ملحقاً خلال حقبة التنمية (٧١-٨٠) (١) وما بعدها بمبدأ الإسراع بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى وإتاحة ثمار التنمية للجماهير الفقيرة فى الأقاليم المختلفة بالدول النامية، وينعكس هذان الهدفان السابقان بشكل أساسى على درجة كفاءة تعبئة الموارد القومية المتاحة، وكذا درجة كفاءة تخصيص/ توزيع هذه الموارد Regional Allocation or Distribution، وأهم هذه البدائل والتي يمكن اعتبارها الأطوار الفكرى للاستراتيجية أو المنهجية التى سوف تتبعها الدولة عند صياغة السياسات العامة للتنمية فى بعدها المكاني هى:-

البديل الأول: استراتيجية التركيز وتهدف الى تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة حالياً بالاستفادة القصوى من مراكز الانتاج الحالية والتي تقوم على ما هو موجود من بنية أساسية قائمة سواء مادية أو بشرية، وبذلك تنخفض تكلفة عملية التنمية وتستفيد من اقتصاديات التركيز/ الحجم دون النظر فى المدى القصير للاستفادة من التوسع واستغلال الحيز غير المأهول انتظاراً لانتشار عملية التنمية فى المدى البعيد مع عدم ضمان ذلك التوسع والانتشار.

البديل الثانى: استراتيجية أو منهجية الانتشار وهى عكس منهجية التركيز وهى تهدف الى انتشار التنمية فى كافة وحدات الحيز المكاني للدولة بأكثر صورته ممكنة وتهدفها الرئيسى استغلال البعد الحيزى بأكثر قدر ممكن ويهدف الى إعادة توزيع ونشر السكان والأنشطة فى كافة ربوع الدولة وخاصة خارج مناطق التركيز الحالية والسيطره على مراكز النمو الحالية بما يحقق ما يسمى Halting Growth للمراكز ذات الأولوية/ المسيطرة على التنمية نظراً لما لها من عوامل جذب متعددة.

البديل الثالث: استراتيجية أو منهجية الانتشار المركز

Effective Dispersion أو Concentrated Dispersion وهو يحقق بقدر الامكان مبدأ الكفاءة والعدالة، ويتم تطبيق هذه المنهجية وفق خطوات أهمها:-

(١) د. سيد محمد عبد المقصود، الاطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى، مذكرة رقم ٧٠١، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩١، ص ١، انظر كذلك د. ابراهيم حموده، بعض الأسس الفكرية لاعداد الاستراتيجية المكانية لجمهورية مصر العربية، ١٩٩٢، وزارة التخطيط، مشروع الأمم المتحدة.

• محاولة الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة حالياً في الحيز المأهول حالياً، وهو ما يشمل برنامجين متوازيين الأول للتجديد الحضري لمراكز النمو الحضرية القائمة والثاني لتحديث الريف بما في ذلك تحديث أساليب الزراعة في الاراضى القديمة سواء في أساليب الري أو الاعمال الزراعية الأخرى لزيادة كفاءة الأرض (التربة) وزيادة الإنتاج بصفه عامه.

• الخروج الى الصحراء " الانتشار " ويكون الانتشار في مرحلته الأولى على محاور عرضيه تخرج من وادى النيل والدلتا لمراكز النمو المجاوره للحيز المأهول في المواقع التى تتوافر فيها موارد التنمية سواء أراضى قابلة للاستصلاح والاستزراع وتوفر بها المياه أو موارد تعدينية لاستخراج ما بها من خامات للصناعة أو مراكز عمران جديده مثل المدن الجديده والتجمعات المنتظر اقامتها طبقا للخطط السابقة.

• الخروج الى الصحراء في المرحلة الثانية وهو التوسع في الاماكن البعيده عن الوادى والدلتا طبقا لمقومات النمو الموجوده واحتمله ويتحمل القطاع الخاص انشاء البنيه الأساسيه اللازمة بما من طرق ومطارات ومياه وكهرباء... ..

هذا ويعتبر البديل الثالث " استراتيجيه أو منهجية الانتشار المركز " افضل أسلوب لتحقيق أكبر قدر من استغلال مورد الأرض للتوسع الانتاجى واعادة توزيع السكان، وهو أيضا يحقق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث يترك للمستثمر الخاص في ظل قانون حوافز الاستثمار الجديده أن يختار الموقع المناسب لنشاطه ويحقق أهدافه من ربحيه وحرية إنتاج ويحقق للدولة في نفس الوقت التوسع والانتشار المكافئ بشرط أن يتحمل تكلفه إنشاء واقامه البنيه الأساسية اللازمة مشاركة مع ما تقوم به الدوله من تسهيلات في هذا المجال لزيادة فرص جذب المستثمر الخاص سواء الوطنى أو العربى والأجنبى.

٢/٢ مبررات اختيار استراتيجية الانتشار المركز

١/٢/٢ استنفاد مقومات النمو في المراكز الحضرية القائمة

لقد استفذت مصر تقريبا جميع مقومات تنمية المراكز الحضرية الكبرى التى يمكن تركيز التنمية فيها، حتى ظهرت بوادر اقتصاديات الضياع/ أو الضياعات الخارجية Externl Dis.Econ أو Dis-Econo. of Scale ويظهر ذلك جليا في آثار النمو الحضري على جميع مفردات البيئة من أنواع التلوث المختلفة، وارتفاع تكلفة الحياه،... الخ لذلك لانتججه ترجى في الآجل المتوسط والطويل وهو المدى المعنى بعملية التنمية الحقيقية إلا في الخروج والانتشار عبر المكان/ الحيز الخالى المتوفر في مصر والحمد لله.

٢/٢/٢ قصور المساحة المستغلة من الحيز عن الوفاء باحتياجات الموارد البشرية

بلغ سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزى في أول يناير ١٩٩٦ حوالى أكثر قليلاً عن ٦٠ مليون نسمة يعيشون على مساحه تبلغ ٤-٥% تقريباً وذلك بمعدل كثافه للمساحه المأهوله يبلغ أكثر من

١٦٠٠ فرد/كم^٢ وهو من أعلى الكثافات في العالم، بل أن الكثافة في محافظة مثل القاهرة بلغت حوالى ٣٢ ألف فرد/كم^٢ عام ١٩٩٦.

هذا ويتنظر أن يصل عدد سكان مصر حوالى ٦٥-٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وبذلك لن يكون هناك مفر أو حل سوى الخروج من الوادى الضيق والدلتا الى رحاب الحيز الواسع في صحراء مصر الشاسعة.

هذا ومن ناحية أخرى فقد أحدث التوسع العمرانى على الاراضى الزراعية مأساه القضاء على ما يقرب من ٢٠% من أخصب الاراضى الزراعية في العالم، مما أدى الى التوسع في استيراد الغذاء اللازم للاعداد المتزايدة من السكان عاماً بعد عام. ان التوسع في عمليات استصلاح الاراضى والتي تمت في عقدي التنمية السابقين لم تتمكن من تعويض هذا النقص بل يجب الاشاره كذلك الى أن هذه الاراضى الجديده تحتاج لعشر سنوات تقريبا للوصول الى الانتاجية الحديه.

ان التوسع في الصحراء بأسلوب التنمية الشامله وذلك بنقل مجتمعات بكاملها في المناطق التى تتوافر فيها الاراضى الصالحة للزراعة واقامة مجتمعات جديده ووقف أى توسع على الاراضى الزراعية هو الأسلوب الوحيد للملاحقة حاجات السكان الأساسية من غذاء وكساء واسكان.

٣/٢/٢ التوسع في الحيز وبرنامج الاصلاح الاقتصادى

مصر في قلب العالم تتأثر بما يجرى فيه بدرجه اكبر من كثير من الدول، وقد خرجت مصر بعد حرب أكتوبر واتفاقية السلام مع اسرائيل محمله بالديون الناتجه عن حروب اربعة قاسيه وزيادة سكانية كبيره وطموحات شعب قاسى الكثير، وموارد اقتصادية غير مستغله واخيراً حيز ضيق خانق للانسان المصرى. ان طموحات شعب مصر وآماله في التنمية والتقدم بعد أن أصبح العالم قريه صغيره وأصبحت اليابان وكوريا وبقية النمرور قوى اقتصادية كبيره ، ومصر ليست أقل من هذه الدول عراقه وتاريخه، بل وقوة اقتصادية. لذلك كان لزاماً فك قيود التخلف وكان من أهمها النظام الاقتصادى الذى يعتمد على تملك الدوله لجميع عناصر الانتاج، بل وعلاقات الانتاج، وخاصه بعد أن زادت الخسائر نتيجه سوء الاداره والتنظيم والبيروقراطية، والعمل على اطلاق قوى الانتاج وخاصه الاستثمار والإنسان في العمل والانتاج فكان الاصلاح الاقتصادى الذى يعتمد على انحسار النشاط الحكومى وترك الفرصه للاستثمار الخاص الوطنى والعربى والأجنبى في المساهمه في التنمية على ضوء ضوابط وحواجز الاستثمار تنشيطاً لدور القطاع الخاص، وكذلك البدء والاستمرار في خصخصة المشاريع الحكوميه المختلفه دون المشروعات القوميه الاستراتيجيه أو المشروعات الناجحة المؤثرة في قيادة عمليه التنمية.

أن أحد أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى الرئيسيه هو احداث النمو وبلوغه معدل اكثر من ٥% خلال الفترة القادمه ، وكذلك زيادة فرص العمل للقضاء على البطاله وزيادة الانتاج والصادرات ٠٠٠ الخ. وهذا لا يمكن أن تقوم به الحكومه فلا بد من مساهمة القطاع الخاص بقوه في ذلك، ولن يتم للقطاع الخاص هذه

المساهمة المطلوبة في زيادة الإنتاج الا بفتح مناطق جديده للتنمية وتجهيز تلك المناطق بالبنية الأساسية الضرورية (ولو الحد الأدنى وهو الطرق والكهرباء)، واعطاء الاراضى بشروط ميسره للبناء والتعمير.

ان التوسع في استغلال الحيز هو أحد العوامل الهامة في نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى وتوفير مناطق للتوسع عليها واقامة مشروعات التنمية والتعمير والاستيطان الجديد.

هذا ومن المفيد الإشارة الى بعض القيود التى ترد على عملية تنمية وتوسع الحيز المكاني المصرى عند وضع استراتيجية التوسع في الصحراء منها :-

- مراعاة البعد عن مراكز الزلازل الرئيسيه ومخزات السيول عند اقامة المجتمعات العمرانية الجديده أو الأنشطة الانمائية المختلفة (المشروعات).
- يعتبر أحد عوائق النمو والتنمية مناطق الكثبان الرملية والسيخات ومناطق الطفله وكذلك المناطق ذات الصدوع والفوالق والتكهفات.
- عدم انشاء أى مشروعات على سواحل البحرين الأبيض والأحمر حتى منسوب ٣م حيث يتسبب ارتفاع حراره الجو في العالم بصفه عامه في ارتفاع منسوب المياه بالبحار.

وفيما يلى عرض مختصر لحزمة من المشروعات التنموية التى اعتبرت من السياسه العامه للدولة مشروعات قوميه تمهيدا لدخول مصر القرن الحادى والعشرين، هذه المشروعات تم انتخاب ما رأت مجموعه البحث أنه يفيد أكثر أو ذو طبيعة اقليمية واضحه وخاصة في زيادة درجة فعالية استخدام واستغلال الحيز المصرى المتاح كأهم مورد من موارد التنمية. وهى كالاتى:

- المشروع القومى لتنمية سيناء •
- منطقة جنوب الوادى •
- مشروع تنمية بحيرى السد العالى •
- مشروع تنمية المثلث الحدودى منطقة شلاتين وحلايب •
- مشروع تنمية شمال خليج السويس •
- مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريقة لحافطة بورسعيد •

هذا ومن المفيد ايضا الإشارة الى مجموعة كبيرة من فرص الاستثمار الجديده التى تم تحديدها من قبل هيئة الاستثمار وجارى الترويج لها ويوضحها بالتفصيل الملحق رقم (٥) وذلك ببيان اسم المشروع والمكان الذى توطن فيه والتكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى وهى تساهم أيضا في زيادة وفعالية استغلال البعد الحيزى في مصر.

٣- المشروعات ذات الطبيعة الحيزية

١/٣ المشروع القومى لتنمية سيناء^(١)

تنمية سيناء ، جملة طيه طالما تحدثنا عنها ورددناها كثيرا اعتبارا من ٥ يونيه ١٩٦٧ ، بل كانت تنمية سيناء هى السلاح الذى تنبها له ولم نستعمله وكان سببا فى استعمارها ونهب ثرواتها وخيراتنا وحرماننا من رؤيتها على مدى ١٢ سنة وأكثر على بدء اعاده دخولها مرة أخرى . ان تنمية سيناء هى تنمية مصر ، اذ ان مساحة سيناء اكبر من المساحة التى يعيش عليها جميع سكان مصر حتى اليوم .

هذا ويعتبر تنمية شبه جزيره سيناء مشروعا قوميا لمصر واقليميا فى نفس الوقت فهو يساهم فى تنمية الاقليم نفسه ، بمحافظتيه (الشمالية والجنوبية) وهو يساهم فى تنمية مصر كلها وذلك بالاستغلال الامثل للموارد المتاحة به سواء: الحيز نفسه ٦٠% من مساحة مصر أو الموارد الطبيعية التعدينية والبتترول أو المواقع السياحية المختلفة أو الامكانيات الزراعية، أو الموارد المائية الجوفيه أو من السيول ١٠٠٠٠ الخ .

ان تنمية سيناء تعتبر مشروع ذو طبيعة أمنيه/سياسيه استراتيجيه بالدرجة الاولى ، نظرا لموقعها فى ربط مصر باكبر قارتين وهما آسيا وافريقيا، وربط مصر كذلك بشقيقتها العربيات فى المشرق العربى . ولقد زادت أهمية تنمية سيناء كمشروع قومى فى اطار زيادة التوسع العمرانى والسكانى والانتاجى على ارض مصر كاستراتيجية شاملة لدخول مصر القرن الحادى والعشرين .

تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦٠٧١٤ كم٢ أى حوالى ضعف الحيز الذى يعيش فيه حوالى ٩٩% من سكان مصر وماملكه من موارد أصبحت ذات قيمة اقتصادية كبيره وخاصه بعد تأنيشها بالبنية الاساسية من طرق وكبارى وانفاق وكهرباء وأخيرا وصول مياه النيل العذبه عبر ترعة السلام وسحاره المياه تحت قناة السويس، وبات لاينقصها الا وصول السكان للاستفادة من هذه الموارد وتشغيلها على الوجه الاكمل لما فيه مصلحتهم ومصلحة بنى وطنهم من بقية سكان مصر .

هذا وتقوم تنمية سيناء أساسا على تنمية قطاع الزراعة حيث تبلغ المساحة القابلة للاستزراع حوالى ٧٢٧ ألف فدان^(٢) ، منها ٤٠٠ ألف فدان فى محافظة سيناء الشمالية، ٢٥٠ ألف فدان فى وسط سيناء،

(١) تنمية سيناء، انظر، موسوعه سيناء، مشروع الامم المتحده للتنمية الاقليمية، استراتيجية التنمية الاقليمية وزارة التخطيط

(٢) مصر، مجلس الوزراء ، انظر، موسوعه سيناء، مشروع الامم المتحده للتنمية الاقليمية ، استراتيجية التنمية الاقليمية ،وزارة

وتزرع بمياه النيل المنقولة عبر المشروع العملاق (ترعة السلام)، والباقي يزرع على مياه الآبار والسدود . ويأتى بعد قطاع الزراعة فى قيادة عملية التنمية قطاع البترول والصناعات الاستخراجية ، أما قطاع السياحة فهو قاعده التنمية طويله الاجل بجوار الزراعة وهما كثر التنمية الذى لا ينضب فى سيناء .

ويضم (اقليم) شبه جزيرة سيناء وحدتين اداريتين محليتين بدرجة محافظة هما سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية، وتمتاز سيناء الشمالية بالزراعة كقطاع قائد للتنمية أما سيناء الجنوبية . فالسياحه هى القطاع القائد للتنمية . والاقليم الفرعى شبه جزيره سيناء جزء أساسى من الاقليم التخطيطى الاقتصادى، اقليم قناة السويس والذى يتكون من محافظات قناة السويس الثلاث بورسعيد والاسماعيلية والسويس، ومحافظة الشرقية بالاضافه الى محافظتى سيناء ليشكل أحد الاقاليم أو الوحدات الاقتصادية التنموية الكبرى فى مصر بعد اقليمى القاهرة والدلتا .

وتستهدف خطط التنمية فى مصر جذب حوالى ٢ مليون نسمة للإستيطان فى شبه جزيرة سيناء حتى عام ٢٠١٧ (ويعيش فى سيناء الآن حوالى ٢٦٠ ألف نسمة حسب تقديرات جهاز الاحصاء فى ١/١/١٩٩٦) وتعتمد التنمية على تطوير قطاعات النشاط الاقتصادى القائمة على الزراعة والرعى والصيد (قطاعات أوليه) والصناعات التعدينيه والصناعات الحرفيه واليدويه، واستغلال امكانات المنطقة السياحية الكبيره . أما من الناحية العمرانية فتستهدف عملية التنمية الشامله لسيناء تدعيم مراكز الاستيطان الحالىة واقامة مجتمعات عمرانيه جديده فى اطار مشروع ترعة السلام وماتوفره من أرض زراعية كأساس لهذه المجتمعات وخاصة فى مناطق:

- ١- رفح الجديده
- ٢- نخل الجديده
- ٣- ابو زيمه
- ٤- طريق وادى فيران
- ٥- شرق الطور
- ٦- راس محمد
- ٧- شرق البحيرات
- ٨- وادى التكنولوجيا

وتستهدف التنمية الشامله لشبه جزيره سيناء توفير اكثر من ٨٠٠ الف فرصه عمل جديده على الانشطة الانتاجية المزمع اقامتها .

إن أهداف تنمية فرص العمل للقضاء على البطالة ، وإعادة توزيع السكان لى أهداف استراتيجية لمصر يحققها مشروع تنمية سيناء، هذا بالإضافة الى استغلال الكم الهائل من الموارد التعدينية من ذهب وفحم ونحاس . . . وبتروول وغاز ، وموارد السياحه التى لايمكن حصرها فى هذه العجالة سواء السياحه الثقافية التاريخية

الدينية أو الترفيهية والرياضية والسفارى، بل والاستشفاء . . . الخ . وهو ما يؤدى لتنمية اقليمية عالية، ومن ثم تنميه قوميه وذلك بزيادة علاقات التفاعل والترابط الاقليمى مما يرفع معدل النمو الاقتصادى القومى .

هذا ويتطلب تحقيق أهداف تنمية سيناء بعض الخطوات التكميلية لانطلاق التنمية فيها:-

■ استكمال شبكة البنية الاساسية من طرق وسكك حديدية وكبارى واتفاق تحت التنفيذ بما يكفل ربط كامل المنطقة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وربطها ببقية محافظات مصر والمدن الكبرى لتسهيل حركة عوامل النمو فى الانتقال وخاصة البشر ورأس المال الى سيناء .

■ تطوير الموانى البحرية الموجودة وهى ميناء العريش وميناء الطور وميناء نوبيع وذلك لزيادة فعالية دور هذه الموانى فى حركة التجاره العالمية وتجاره مصر الخارجية .

■ تطوير المطارات وخاصة مطار العريش وشرم الشيخ ومطار الطور ومطار سانت كاترين وتحويل المطارات التى لم تحول بعد الى مطارات دوليه لاستقبال الطيران العالمى لتنشيط السياحه المباشرة من العالم الخارجى الى سيناء مباشرة .

■ أقامة محطات كهرباء تمهيدا لربط سيناء بالشبكة الموحد للكهرياء فى مصر، وهو ما يساعد كثيراً على تنمية قطاع الكهرياء شريان الحياة فى الصحراء وجذب الاستثمار فى الانشطة الصناعية والزراعية والسياحية .

وختاماً لهذه النظرة السريعة (١) لأهمية تنمية سيناء فإن الامتداد الحيزى للعمران المصرى الى سيناء يعتبر ضروره اساسيه من ضرورات تحقيق إعادة التوزيع السكانى المصاحب لايجاد وظيفه للحيز الجديد المضاف مستقبلاً للحيز المأهول .

(١) هناك دراسات تفصيلية لتنمية سيناء . هذا الجزء يشير الى امكانية اضافته ٦% هى مساحة سيناء للحيز المأهول حالياً ضمن المشروعات الاخرى لاستغلال الحيز المصرى للوصول الى استغلال ٢٧-٣٠% من اجمالى مساحة مصر عام ٢٠١٧ كاستراتيجية مكانيه .

٢/٣ المشروع القومى لتنمية جنوب مصر

أن مستقبل مصر وأبنائها وخاصة أجيال القرن القادم في حاحه ماسه الى زيادة رقعة المساحه المأهوله من أرضهم الواسعه، وذلك للخروج من حيز الوادى الضيق والذي تكدره سكانه حتى أصبحت الكثافة على وحدة الأرض من أعلى الكثافات في العالم وسوف تزداد أكثر وأكثر في ظل أكثر من مليون نسمة يزدون سنويا.

ويمكن تحديد منطقة جنوب مصر لمحافظة أسبوط - سوهاج ، وقنا وأسوان والوادي الجديد والبحر الأحمر. وهذه المحافظات لم تخطى بقدر جيد من جهود التنمية خلال العقود الأربع الماضيه ، بل زادت الفوارق بينها وبين محافظات الشمال وخاصة منطقة الدلتا. إن الاراضى الزراعية تتركز في محافظات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان حيث تبلغ اجمالى المساحه ١,٣ مليون فدان وتقوم الزراعة فيها على مياه النيل، أما محافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر فتتضاءل فيهما الاراضى الزراعية.

هذا وتعتبر آفاق التوسع في محافظات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان محدوده حيث لا تتجاوز المساحه القابله للاستصلاح في هذه المحافظات الأربع سوى ٩٥٠ ألف فدان إلا أن محافظتى الوادى الجديد والبحر الأحمر تضمان آفاق أرحب للتوسع الزراعى الأفقى اذ تبلغ المساحه القابله للاستصلاح في الوادى الجديد فقط أكثر من ٣ مليون فدان تقع جنوب واحه باريس وحتى أبو سمبل.

هذا وتعتبر التنمية الزراعية في الوادى الجديد وجنوب مصر (١) بمثابة النشاط القائد لعملية التنمية الشامله وعامل الجذب الأساسى لأوجه الاستثمار الاخرى المختلفه في الصناعه والسياحه والنقل والمواصلات والاتصالات والاسكان التعمير بمفهومه الشامل.

هذا وتعتمد الزراعة على المياه الجوفيه العميقة في الواحات الخارجيه والداخله والفرافرة بمحافظة الوادى الجديد، إلا أن الموارد الأرضيه الواسعه المتاحه في مساحه تتجاوز ٣ مليون فدان تحتاج الى مورد مائى دائم من نهر النيل. لذلك، كانت فكرة انشاء قناه تحمل المياه من بحيرة السد العالى في اتجاه واحه باريس لمحافظة الوادى الجديد كشریان مائى جديد يسير من الجنوب الى الشمال موازيا للنيل لرى أكبر نسبه متاحه من الموارد الارضية الصالحه للزراعة. والجدول التالى يوضح الاراضى الصالحة للزراعة بمنطقة الوادى الجديد وجنوب مصر.

(١) هناك أراضى كثيره صالحه للزراعة في مناطق : وادى خريط ، وادى شتيت ، وادى النقره غرب كوم أمبو ، وادى الكهريائيه ، وادى الصعايده ، وادى الصيرفى ، غرب نظيم ، حجازره ، فقط ، اللقيطه ، وادى قنا ، المر اشده غرب طهط ، شرق اولاد طوق ، وادى الاسبوطى ، وادى كركر ، وادى العلاقى ، ابو سمبل ، شلاتين ، حلايب ، أبو رماد ، شرق العوينات ، كلابشه ، الذئاب ، غرب الموهوب ، الداخله ، ابو منقار ، الفرافره ، وهذه المساحات تزيد عن ٦ مليون فدان وهو ما يقارب المساحه المستغلله حاليا وعاشت وتعيش عليها مصر من آلاف السنين .

جدول رقم (٧)

الأراضي الصالحة للزراعة بمنطقة الوادى الجديد وجنوب مصر

المنطقة	اجمالى الاراضى الصالحة للزراعة بالفدان
الواحات البحرية والفرافره	٦٧٥٠٠٠
الواحات الداخلة	١٠٨٤٠٠٠
الواحات الخارجة	١٨٤٨٣٤٥
منخفض جنوب الوادى	٣٢٤٩٥٣٥

هذا وتشير نتائج الحصر والدراسات الأولية الى وجود مساحات أخرى ذات صلاحية عالية للزراعة (تربة من الدرجة الأولى والثانية) . وقد أوضحت كذلك دراسات الموارد المائية المتاحة والممكنه أنها تكفى كمرحلة أولى لتحقيق التوسع الأفقى في استصلاح مساحة تقدر بحوالى ٢,٥ مليون فدان على المياه المتوفرة من حصة مصر من مياه النيل بخلاف ما يتيح مخزون المياه الجوفيه بالصحراء من امكانيات تمكن من زيادة الرقعة المنزرعة بالاضافة الى البحث عن مشروعات جديده لتنمية موارد مصر من مياه النهر بمشاركة دول حوض النيل . وتشمل تنمية الموارد المائية كذلك اعادة استخدام جزء اضافى من مياه الصرف الزراعى في حدود ٣,٥ مليار م٣ سنوياً.

هذا وقد بدأت جهود التنمية الفعلية في المشروع القومى لتنمية جنوب مصر بأعمال حفر ترعة الشيخ زايد بطول ٦٧ كم في مرحلتها الأولى تكفى لرى ٥٤٠ ألف فدان اعتباراً من تاريخ انتهاء اعمال توفير المياه عام ٢٠٠٠ وذلك بإنشاء محطه رفع المياه العملاقة في منطقة خور توشكى لنقل المياه الى القناه الجديد شريان الحياه والنيل الجديد. هذا ويجب التنويه بأنه رغم صغر هذه المساحة الخاصه بالمرحلة الأولى إلا أنها تعادل مساحة الأراضي المزروعه حالياً بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان أى أن المرحلة الأولى من مشروع تنمية جنوب مصر يعادل انشاء ٣ محافظات جديده على خريطة أرض مصر.

٣/٣ مشروع تنمية منطقة بحيرة السد العالى

منطقة بحيرة السجد العالى (بحيرة ناصر) اكبر بحيره صناعية فى العالم . أصبحت بالاضافة الى أهميتها الامنيه لمصر كخزان للمياه للحياه فى مصر ذات أهمية استراتيجية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث انها غنيه بالموارد الطبيعية وخاصة الموارد الزراعية، والموارد السمكية وموارد السياحه بانواعها المختلفة، هذا بالاضافة الى أهمية المنطقة فى التجاره الخارجيه لمصر سواء مع السودان الشقيق أو بقية أفريقيا .

ان إقليم بحيره ناصر أو اقليم منطقة أبوسمبل أصبحت منطقة هدفا لتنمية مكثفه حيث تسعى الدولة لخلق كثافة سكانية كبيره فى هذه المنطقة حيث توفر الاستثمار فى مختلف أنشطة التنمية • وتستهدف الدولة ان تستوعب هذه المنطقة مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ وبذلك توفر فرص عمل تصل الى ١٠٠ ألف فرصه عمل •

هذا ويعتبر الحيز المتاح فى هذه المنطقة ابتداء من جنوب السد العالى وحتى حدود مصر مع السودان منطقة شاسعه حيث تمتد البحيره لمسافه ٣٠٠ كم جنوب السد العالى، وهو مايوفر مساحه كبيره يضاف الى الحيز المصرى • ان بحيره ناصر وما تحتجزه من طمى كان يصب سنويا الى الوادى والدلتا سوف ينشئ خلال المائه عام القادمه دلتا جديده فى جنوب مصر تجعل من منطقة بحيره السد العالى مجتمعا سكانيا زراعيا لا يقل كفاءه انتاجاً عن دلتا شمال مصر •

ومن أهم الأنشطة الاقتصادية للمنطقة الأنشطة الزراعية، وقد تمت بحوث تصنيف التربه بالمنطقة والتي أفادت بأن بعض المناطق ذات امكانيات زراعية مؤكده وأخرى ذات امكانيات محتمله من هذه الاراضى المؤكده ٢١ ألف فدان بوادى كركر، ٣٠ ألف فدان بمنطقة كلابشه، ٣٢ ألف فدان بمنطقة توشكا وأدندان • هذا وتقرر بعض الدراسات والتقارير الفنيه بأن هناك مايقرب من نصف مليون فدان أو أكثر يمكن زراعتها بمنطقة بحيره السد العالى • وتقوم الزراعة فى المنطقة على نوعين من الرى:-

- زراعة موسميه على اراضى الشواطى تحت منسوب ١٨٣ م
- زراعة مستديمه على الاراضى العاليه فوق منسوب ١٨٣ م - ٢١٠ متر

وتقدر بعض الدراسات ان الزراعة الموسميه يمكن ان تقوم فى مساحه ٢٠٠ ألف فدان بالاضافه الى الزراعة المستديمه نصف مليون فدان وبذلك تصل جملة الاراضى الزراعية المحتمله ٧٠٠ ألف فدان •

أما نشاط السياحه فهو النشاط القائد لعملية التنمية فى المنطقة ويوما بعد يوم تزداد السياحه الى المنطقة وخاصة ابوسمبل حيث يعتبر رمسيس الثانى ونفرتارى وهى نقطه جذب (قطب نحو دائم فى منطقة بحيره السد العالى •

ويأتى نشاط الصيد والرعى فى المرتبة الثالثه بعد السياحه والزراعة، وعلى ضوء الاستيطان والعمران فسوف تنمو الصناعات على الخامات التعدينية الموجوده والصناعات الحرفيه واليدويه • وسوف يكون لميناء أبوسمبل دور كبير فى نمو التجاره بين مصر والسودان وتنمية نشاط الصيد •

ان امكانات التوسع الحيزى والانتاج لا تقف عند حد في منطقة بحيرة السد العلى ، وعند ربط تنمية منطقة السد العالى بمنطقة جنوب الوادى سوف يكون هناك تكامل في التنمية وال عمران لنشأة مصر جديده بسكان أكثر من مائه مليون بالاضافة الى السكان الحاليين .

إن آفاق التنمية في جنوب الوادى بمفهومه الواسع من الشرق الى الغرب ومن جنوب السد العالى وحتى حدود مصر الجنوبية كبيره ومتنوعه وواعدة لشعب مصر العريق.

وهذه الامكانات التنموية الكبيره والحيز المتاح اضافته للحيز المأهول تحتاج لبنية أساسية جديده تمتد عبر الصحراء بطول بحيرة ناصر وخاصة الطرق والكهرباء ، كأساس لتنمية الزراعة والسياحة والصيد ، والصناعة ، وهو ما تقوم به الحكومة حالياً وهى جاده في ذلك على أن يقوم القطاع الخاص بالاستثمار في الزراعة بجانب السياحة والتي تقوم معظمها حالياً على اكتاف الاستثمار الخاص.

٤/٣ مشروع تنمية المثلث الحدودى منطقة شلاتين وحلايب

يقع مثلث الحدود مع السودان الشقيق في جنوب شرق مصر ويتشكل من ثلاث تجمعات سكانية هى مدن شلاتين وحلايب وابورماد وتبلغ مساحة المنطقة حوالى ١٧ ألف كم^٢ (١) وتنبع أهمية التنمية فيها الى عوامل أمنيه وسياسية حيث يعتبر هذا المثلث اكبر المراكز العمرانية في جنوب شرق مصر وهى منطقة غنيه بالمواقع السياحية الواعدة بالاضافة الى نشاط الرعى وتربية الحيوان .

وتستهدف تنمية المنطقة جذب حوالى ٦٠ ألف نسمة للإقامه بما عام ٢٠١٧ وتعمد التنمية القطاعية على تنمية النشاط التعدينى والصناعات الحرفيه واليدويه بالاضافة الى السياحة، ونشاط البترول وقهدف عملية التنمية في هذه القطاعات الى توفير ١٥ الف فرصه عمل .

وتتطلب عملية التنمية دعم شبكة البنية الاساسية وخاصة الطرق التى تربط شمال محافظة البحر الاحمر بجنوبها وتربط محافظة البحر الاحمر بمحافظة السويس بالقاهره، وتحتاج هذه الطرق الى صيانه دائمه نظرا لتعرض المنطقة للسيول كل عام . هذا ومن أهم مفردات البنية الاساسية اللازمة انشاء طريق اسوان/شلاتين لربط المثلث الحدودى جنوبا بمركز التنمية المتنامى فى اسوان وبالتالى وادى النيل وتكامل التنمية بإقليم جنوب الصعيد . وكذلك انشاء ميناء ابورماد لخدمة التجاره الخارجية ونقل الحجاج من جنوب الصعيد وانشاء مطار محلى فى المنطقة لخدمة التنمية . ان تعمير وتنمية هذا المثلث الحدودى سوف يقضى على عزله الكامله (مثله فى

(١) تقدر هيئة المساحة الجيولوجية مساحة المثلث بحوالى ١٧,٨ ألف كم^٢ في حين قدرها جون بول بحوالى ١٦ ألف كم^٢

ذلك مثل سيناء) وبالتالي تكامل عملية التنمية وزيادة قوة محافظة البحر الاحمر وكذلك أساسا زيادة التوسع على الحيز المصرى لزيادة قوى النمو والتنمية اقليمياً وقومياً.

٥/٣ مشروع تنمية شمال خليج السويس

أن مشروع تنمية شمال خليج السويس لا يضيف مساحه حيزه كبيره مقارنة بمشروع تنمية سيناء أو الوادى الجديد (توشكا) أو بحيره السد العالى، إلا أن فائدته الانمائيه عظيمه سواء فى ربط اقليم قناة السويس، بمحافظة البحر الاحمر، أو ربط الوادى والدلتا بالصحراء الشرقيه بصفه عامه بالإضافة الى خلق نشاط انتاجى وخدمى تصديرى بالدرجة الاولى، حيث تقوم استراتيجيه التنمية الاقليمية للمنطقة بشكل متكامل يربط النطاق الساحلى بخليج السويس وحتى رأس سدر ومدينة العين السخنه جنوبا بمدينة السويس كقطب تنميه رئيسى لهذا النطاق الحيزى الكبير.

وتقوم أنشطة التنمية فى قطاعات عديده منها: السياحه، الصناعه، الأنشطة البحريه (الموانئ) التخزين الدولى، منطقة صناعية/ تجاره حره، وتنمية منطقة عيون موسى كمدينة صناعيه لدعم وربط التنمية بشبه جزيرة سيناء. ويأخذ الحيز المكاني فى هذه المنطقة شكل مثلث حيث مدينة رأس سدر فى شرق قاعده المثلث وتعتمد اساسا على نشاط السياحه وميناء لليخوت وفى الغرب مدينة العين السخنه يتم التنمية فيها على أساس يجمع بين الصناعات الثقيله وأنشطه البترول ومنتجاته (البتروكيماويات) وكذا السياحه على شواطئ المنطقة. ورأس المثلث مدينة السويس العريقه صناعياً، وبذلك يتكون اقليم فرعى مترابط متشابك مساهمه فى تنمية شرق مصر بالكامل حيث الصحراء الشرقيه (البحر الاحمر) وسيناء فى الشمال الشرقى ثم الاسماعيليه وبورسعيد شمالاً وغرباً محافظة الشرقيه وبقية اقليم الدلتا.

هذا وتأتى فى مقدمة المشروعات لتنمية شمال خليج السويس ما يأتى:

- مشروع الميناء التجارى بعناقه (انشاء رصيف للحبوب ورصفين للبضاعه وآخر للفحم).
- مشروع ميناء الصيد بعناقه (انشاء رصيف لاستقبال سفن الصيد وتسهيلات تجهيز الاسماك).

هذا وسوف تساهم الحكومه اليابانية فى تنمية شمال خليج السويس، وقد بدأت هذه الجهود منذ فتره طويله وذلك لقيام منظمة JAICA اليابانية بتمويل دراسة تنمية المنطقة فى فتره الثمانينات، ثم توقفت وعادت الجهود مره أخرى لتبنى هذا المشروع الذى سوف يفتح مجال زيادة الحيز المصرى وامكانية استغلاله بشكل فعال لزيادة معدل النمو فى اقليم السويس وبالتالي اضافه اقتصاديه لمصر وكذلك خلق فرص عمل جديده. وقد كان ذلك كله محل بحث فى زيارة رئيس وزراء مصر الى اليابان أخيراً.

٦/٣ مشروع استغلال الحيز المتاح شرق التفريعه بمحافظة بور سعيد

أتاحت اعمال تنمية وتطوير الشريان البحرى العالمى " قناة السويس " وتوسيعها تطوير الممر المائى ليصبح في اجزاء كبيره منه قناة مزدوجه حيث تسير قافله في فرع وتسير قافله ثانية في الفرع الآخر ذهابا أو عودة دون تحديد موعد محدد لكل قافله بعد انتهاء عبور القافله الأخرى ، أى أن القناه أصبحت في اجزاء كثيره منها قناتين.

هذا وقد نتج عن انشاء التفريعه حيز مكانى كبير شرق مدينة بور سعيد وفي صحراء سيناء في الجزء المتاخم ببور سعيد. وقد تم التخطيط لاستغلال هذا الحيز لانشاء العديد من الأنشطة البحرية والتخزين العالمى وتحويل ميناء بور سعيد الى ميناء محورى حيث ترسو السفن العملاقة عابره المحيطات وتقوم السفن الصغيره بأخذ الحمولات منها للتوزيع على الموانى الصغيره مثل العريش ، دمياط ، مرسى مطروح ، دون توقف السفن العملاقة بها في حالة عدم وجود بضاعه ضخمة لهذه الموانى .

ويشكل الحيز المتاح شرق التفريعه مساحة كبيره من الحيز المصرى يمكن استغلاله بشكل جيد لخدمة الاقتصاد المصرى والعالمى ، وقد كان ذلك أحد الموضوعات الرئيسيه لمناقشات السيد الدكتور رئيس الوزراء في رحلته الأخيره الى جنوب شرق آسيا.

الخاتمة

قامت مصر خلال عقود التنمية الثلاث الماضية بجهود انمائية كثيرة تركزت معظمها على اصلاح واعادة تأهيل وتجديد الكثير من مفردات هياكل البنية الأساسية وبعض مفردات هياكل البنية الانتاجية. كما قامت بإنشاء الكثير من المشروعات في مجال الصناعة والزراعة والخدمات الا أن هذه المشروعات أضافت شكلاً متزايداً من التكديس السكاني والعمراني في الحيز المأهول مما أضاف الكثير من المعاناة للجماهير وأضر بالبيئة وزاد من درجة التلوث بأشكاله المختلفة ورغم الأرتفاع النسبي الملحوظ في مستوى المعيشة الا أن درجة جودة الحياة ازدادت سوءاً بسبب الازدحام العمراني والمعيشة على حيز صغير من اجمالي المساحة المتاحة، لذلك كان قرار مصر بالخروج الى الصحراوات في الشمال والجنوب واعلان سياسته عمرانية جديدة لاقتطاع جزء من الصحراء الحالية لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تضيف طاقة انتاجية للاعداد المتزايدة من السكان وتفتح آفاق العمل أمام القطاع الخاص لزراعة الأرض واقامة المشروعات الزراعية الصناعية ومشروعات الطرق والكهرباء والمياه... في منظومة عمرانية جديدة تجعل الجزء المستغل من الحيز المصري قادر على استيعاب الزيادة المتوقعة في السكان خلال القرن القادم وتوفر نوعيه جيده من الحياة للسكان الموجودين.

وتقدم الدراسة الحالية فكر واطار استراتيجيه جديده تعتمد على منهجيه الانتشار المركز في تكوين مجموعه من المجتمعات العمرانية الجديده تؤدي الى زيادة استغلال البعد الحيزي في خطط التنمية القادمة حتى عام ٢٠١٧.

وقد قسمت الدراسة الى اربعة فصول رئيسية عالج الفصل الأول منها أشكالية التنمية في مصر من زاوية البعد الحيزي في ابعادها المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً ومالياً حيث تعرض لتحليل هيكل الانتاج الحيزي ودرجة التركيز والقصور التي يعانيه الاقتصاد المصري من ناحية الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم وكذلك مشكلة الإدارة المحلية وقصورها عن الاضطلاع بجهود التنمية وكذلك مشكلة تمويل التنمية المحلية.

وقد خصص الفصل الثاني من الدراسة لشرح مبسط لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر من ناحية مفهومه واهدافه وآثاره الجانبية والحاجة الى استراتيجية شاملة متكاملة في اطار هذا البرنامج حتى يؤتي ثماره المرجوه وخاصة في زيادة درجة وفعالية استغلال البعد الحيزي.

وقد كان من الضروري ان تعرض الدراسة في فصل مستقل هو الفصل الثالث موارد التنمية المتاحة والممكنه . أن أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى لابد له من مكان يتوطن فيه، وينشأ به مجتمع جديد (مكان العمل ومكان الاقامة والخدمات الاخرى) لذلك عرض هذا الفصل مورد الأرض كمكان عام والأرض الزراعية

لأنشطة الزراعة والموارد التعدينية للأنشطة التحويلية الأخرى وكان من الضروري النظر بعنايه لموارد المياه اللازمة للحياه والاستمرار . واخيرا ثم عرض المورد الفاعل للتنمية وهو الانسان المصرى في شكل سكان مصر والقوه العامله بها.

هذا وقد جاء الجزء الأساسى والأخير من الدراسة (الفصل الرابع) يوضح الاطار الفكرى لاستراتيجية استغلال البعد الحيزى في التنمية حيث تشير التقديرات الأولية أن عدد سكان مصر سوف يصل الى ٩٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧ وبذلك يتضح ان هناك حوالى ٣٠ مليون نسمة يتوقع زيادتها في سكان مصر خلال العشرين عاما القادمة ، فهل من المعقول اضافة هذه الزيادة السكانية الى نفس المساحة المأهولة حاليا والتي تحتق بمن فيها ويثور السؤال عن أين يمكن توطين هذه الزيادة السكانية الجديدة ولكن كل مصرى يحمد الله ان هناك اكثر من ٩٠% من أرض مصر مازالت خالية بكر ومستعدة لاستقبال هذه الاعداد المتزايدة بشرط توفير فرص عمل منتجة لهم. والسؤال التالى الذى طرحه هذا الاطار الفكرى هو عن نوعية الأنشطة الممكن قيامها لاستيعاب سكنى وعمل وحياه هؤلاء السكان.

وتشير الدراسة الى حتمية فتح الصحراء وتجهيزها بالبنية الأساسية وانشاء المشروعات المختلفه من زراعية وصناعية وسياحية واسكان ونقل ومواصلات والموارد اللازمة لها موجوده والحمد لله بالاضافة الى عزم الانسان المصرى وفكره. وتقترح الدراسة لذلك استراتيجية الانتشار المركز بحيث تختار مجموعة من المشروعات في اماكن كثيرة ولكن بدرجه تجعلها تمثل قطب/ مركز نمو يبدأ صغيرا ثم يكبر وينمو يمكنه استيعاب عدد محدد من السكان وبحيث يكون مجموع مساحة الحيز الذى تضيفه هذه الاقطاب أو المراكز حوالى ٢٠-٢٥% من اجمالى مساحة مصر.

هذا وقد عرضت النقطة الأخيرة من الاستراتيجية مجموعته من المشروعات التى رأت الدراسة أنها تحقق هدف زياده استغلال البعد الحيزى وقامت بتسويق بعضها فعلا حكومة مصر النشطة برئاسة أ.د. كمال الجتورى وهى مشروعات يتوفر لها اطار استراتيجية الانتشار المركز حيث تنتشر من شمال مصر في سيناء وشرق التفريعه في بورسعيد وحتى توشكى في الجنوب وتضمن بأذن الله استغلال اكثر من ٢٠% من مساحة الحيز المصرى ، وهذه المشروعات والأنشطة والمجتمعات التى يمكن أن تقوم وتعمر الحيز التى تتيحه هى كالاتى:-

■ شبه جزيرة سيناء

التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وذلك بتنمية قطاع الزراعة باضافة اكثر من ٧٠٠ ألف فدان بعد وصول مياه النيل، وكذا المشروعات السياحية المختلفة والصناعة التحويلية والاستخراجية والتصنيع الزراعى والمجمعات التى سوف تنشأ لخدمة هذه الأنشطة واستيعاب ما يقدر بحوالى ٢ مليون نسمة من السكان فإن ذلك يستهدف اضافة مساحه حيز شبه جزيرة سيناء كله الى حوالى ٦% من مساحة مصر.

■ منخفض توشكى بجنوب مصر

تنمية جنوب الصحراء الغربية (جنوب الوادى في توشكى) هو أمل مصر في دخول القرن القادم بخطى ثابتة بإنشاء دلتا جديده تزرع بأذن الله ما يقرب من ٣ مليون فدان. هذا وتبلغ المرحلة الأولى ٥٤٠ ألف فدان وهو ما يساوى اجمالى المساحة المزروعه فعلا بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان أى أن المشروع سوف يضيف ما يوازى ٣ محافظات في مرحلته الأولى فقط. ان استكمال هذا المشروع خلال النصف الأول من القرن القادم سوف يضيف نصف مساحة محافظة الوادى الجديد والتي تبلغ ٣٧% من مساحة مصر.

■ تنمية منطقة بحيرة السد العالى

بحيرة السد العالى اكبر بحيره صناعية أنشأها الانسان المصرى - وتبلغ اجمالى الاراضى الممكن اضافتها للحيز المصرى في منطقة بحيرة السد حوالى نصف مليون فدان منها ٢٠٠ ألف فدان يمكن البدء فيها فعلا هذا بالاضافة الى أكثر من ١٢٠ ألف فدان تزرع الآن . وهناك نوعين من الزراعة حول بحيرة ناصر زراعة مستديمة وزراعة موسمية حسب ارتفاع وانخفاض (انحسار) المياه في شواطئ البحيره. هذا بالاضافة الى نشاط الصيد. أن النشاط القائد لعملية التنمية في منطقة بحيره السد هو نشاط السياحة.

إن معبدى رمسيس ونفرتارى يمثلان قطب نمو نشأ عنهما مركز النمو الجديد في أقصى الجنوب وهو موقع مدينه أبو سمبل التى كان عدد سكانها لايتجاوز بضعة مئات في اوائل السبعينات وأصبحت الآن من المدن المتوسطة الحجم ذات سكان يبلغ عددهم أكثر من ١٥ ألف نسمة وسوف تكون أبو سمبل عاصمه جنوب مصر خلال الخمسين عاما القادمة.

إن تكامل التنمية الزراعية والسياحية والتصنيع الزراعى في منطقة جنوب مصر بدءا من جنوب السد العالى وحتى حدود مصر الجنوبية سوف يضيف أكثر من مساحة الدلتا في الشمال.

■ المثلث الحدودى شلاتين وحلايب

المثلث الحدودى في جنوب شرق مصر مساحته تبلغ ١٧ ألف كم٢ يمكن اضافة أنشطته الزراعية والرعى والصيد لإنشاء مجتمعات عمرانيه جديده وزيادة الهجرة الى هذه المنطقة واطافة جزء كبير من الحيز ليصبح أهلا بالسكان والأنشطة اضافه الى الأمن القومى لمصر وتأكيدا لتكامل التنمية في الشمال بمحافظه البحر الأحمر.

■ تنمية منطقة شرق التفريعة شرق بورسعيد

أحد مشروعات التنمية البحرية والصناعية العملاقة التي تدخل به مصر مصاف الدول البحرية الكبرى ورغم كبر المساحة التي سوف يقوم عليها الميناء والمنطقة الصناعية وفرص العمل التي سوف يوفرها فقد يكون الرأى أن هذا المشروع لا يضيف للحيز الكثير، إلا أن النظره الموضوعية تعتبر أن كل سم ٢ يضاف للمعمـور المصرى يعتبر مكسب كبير من وجهة نظر هذه الدراسة وخاصة ان هذا المشروع مع ميناء بورسعيد غرباً وميناء دمياط شمالاً وميناء السويس جنوباً سوف يجعل من هذه الموانئ شبكه بحريه على أعلى مستوى لخدمة حركة التجاره بين القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأوروبا.

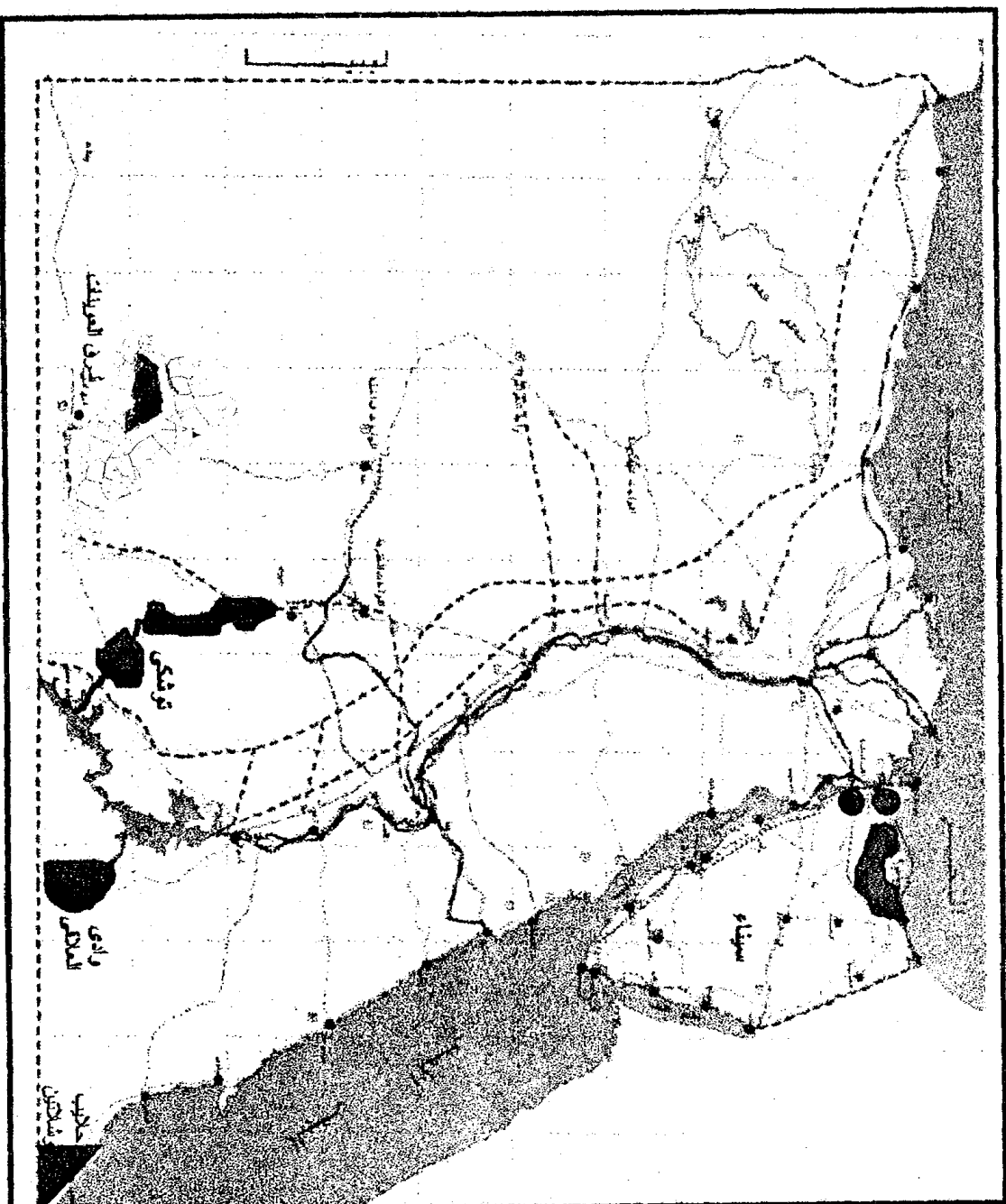
■ تنمية منطقة شمال خليج السويس

هى منطقة صغيره أيضا من وجهة نظر المساحة إلا أن النشاط الاقتصادى من سياحه وصناعه وتجاره وصيد سوف يكون كبيرا من الناحية الاقتصادية للبلاد بمعيار قوة العمل والقيمة المضافه. بحيث تتكامل التنمية على محور قناة السويس من الجنوب الى الشمال في بورسعيد تعضدها التنمية الزراعية في محافظة الاسماعيلية في الوسط وفي الغرب بمحافظة الشرقية وشمالا بمحافظةى سيناء ليكون اقليم قناة السويس بمحافظاته الست اكبر اقاليم مصر عمرانا وسكانا وانشطه خلال النصف الأول من القرن الجديد بأذن الله.

والخريطة التالية نختم بها هذا العرض للحيز المتوقع اضافته في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتكفل الدولة بالبنية الأساسية في اطار فلسفه جديده لادارة الاقتصاد القومى وهى اطلاق قوى السوق للاستثمار وقصر جهود الدولة على التوجيه والمعاونه.

شكل رقم (١)

مشروعات الترميم الحيزية الجديدة



المعراج

المراجع

- ١- مراجع الدراسة
 - د. ابراهيم العيسوى ، آثار سياسات التكيف الهيكلى على السكان، محاضره غير منشوره ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
 - ابراهيم حموده (دكتور)، بعض الأسس الفكرية لاعداد الاستراتيجية المكانية لجمهورية مصر العربية، مشروع الأمم المتحدة للتنمية الاقليمية، وزارة التخطيط، ١٩٩٢ .
 - السيد محمد كيلانى ، سيد محمد عبد المقصود ، الفوارق الاقليمية في مصر وطرق قياسها، مذكرة خارجية رقم ١٣٢٤ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢ .
 - السيد محمد كيلانى، التحضر والفقر والدخل الاقليمى في مصر، دراسة لتحديد أولوية المحافظات والمناطق الحضرية بما لتوطن الصناعات الصغيره ، مذكرة خارجية رقم ١٥٤٩ ، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٢ .
 - السيد محمد كيلانى، تقارير لجنة تقسيم الجمهورية الى اقاليم تخطيطية (غير منشوره)، ١٩٨٧
 - جيفرى ساكس ، نحو معدلات اعلى للنمو الاقتصادى في مصر، ترجمة سمير كرم ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، محاضره رقم ٣ ، القاهرة ، بدون تاريخ.
 - سيد محمد عبد المقصود (دكتور)، الأطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى، معهد التخطيط القومى، ١٩٩١ .
 - د. صبحى عبد الحكيم ، موارد الثروه الاقتصادية ، ج١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤
 - علا سليمان الحكيم : تجربة التخطيط الإقليمى في مصر، مذكرة رقم ١٥٨٠ ، معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٤ .
 - محمد حس فح النور: مجالات التخطيط الإقليمى وأساليبه التحليلية ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٠٤٠ ، ديسمبر ١٩٧٩ .
 - محمد خفاجى (دكتور) - دراسة تحليلية للسياسات التمويلية بالقطاع الزراعى المصرى - رسالة دكتوراه - قسم الأقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٨٨ .
 - مصر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٦ .
 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: بحث العمالة بالعينة ١٩٩٥ .
 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٦ ، القاهرة .
 - وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧ ، مسوده التقرير العام ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
 - وزارة التعليم ، مشروع مبارك القومى ، انجازات التعليم خلال عامين ، مطابع الشروق ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٩٣ .

- وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية سيناء ، اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء، سبتمبر ١٩٩٤.
- وزارة التخطيط ، مشروع الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية ، تنمية سيناء، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٢- مراجع أستفادت منها الدراسة :
- أ- مراجع باللغة العربية
- ابراهيم العزب ، وفيق اسكندر: ورقة عمل عن الساحل الشمالى الموارد الأرضية والمائية والثروة الحيوانية فى ندوة التنمية المتكاملة لحافطة مطروح .
- جمال أحمد فراج - تخطيط وتحليل موارد الإدارة المحلية بالتطبيق على محافظة بنى سويف - بحث دبلوم معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١٩٩٠.
- عدلى توفيق (دكتور) - موارد موازنة الوحدات المحلية . نظرة أوسع لزيادة حصيلتها - طنطا - كلية التجارة - بدون تاريخ.
- فاروق الباز: حديث بجريدة الأخبار بتاريخ ٢٥/٧/١٩٩٠.
- محمد على نصار، دراسة مشتركة لوضع الاطار المرجعى للتنمية الاقليمية فى مصر، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وزارة التعمير، غير منشوره ، ١٩٩١.
- محمد خفاجى (دكتور) - دراسة تحليليه للتمويل الأجنبى فى القطاع الزراعى المصرى - معهد التخطيط القومى - القاهرة .
- نبيل زكى: مصادر المياه فى الأراضى الصحراوية وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل فى الري والصرف لتنمية المجتمعات الصحراوية ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٥٢ - ص ٢٥٧.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، ملخص نتائج التعداد ، القاهرة، يونيه ١٩٩٧.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، لعام ١٩٩٢، مرجع رقم ٧١/١٢٥٣٥/٩٢، القاهرة ، فبراير ١٩٩٤.
- اللجنة العليا لتخطيط إقليم قناة السويس، المؤتمر الثالث ديسمبر ١٩٩١.
- الهيئة المصرية العامة لتعمير الصحارى، مشروع الساحل الشمالى الغربى، القاهرة ١٩٨٠ ص ٥ - ٦.
- ج.م.ع - نظام الحكم المحلى - هيئة المطابع الأميرية - القاهرة - بدون تاريخ .
- مجلس الشورى : استغلال الثروة المعدنية فى تنمية الاقتصاد المصرى: ١٩٩٣
- مصر - مجلس الوزراء ، وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون، القاهرة، مارس ١٩٩٧.
- معهد التخطيط القومى: تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر (بحث غير منشور).
- معهد التخطيط القومى: دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود، مايو ١٩٩٦.

- معهد التخطيط القومى: واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٠)، فبراير ١٩٩٢.
- وزارة الأشغال العامة والموارد المائية: تنمية جنوب مصر، مشروع ترعة الوادى الجديد، يناير ١٩٩٧.
- وزارة الادارة اخلية جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة : تنمية اقتصاديات القرية محافظة الفيوم، اكتوبر ١٩٩٤.
- وزارة التخطيط : المشروع القومى لتنمية جنوب مصر، بحث غير منشور.
- وزارة التخطيط(ج.م.ع) - الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ (استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمى)
- المجلد التاسع - الجزء الأول - القاهرة - أغسطس ١٩٧٧.
- وزارة التخطيط: استراتيجية التنمية طويلة المدى تخطيط التنمية الاقليمية لجنوب الصعيد، الأقليم الثامن، التقرير النهائى ، القاهرة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٥.
- وزارة التخطيط ، الخليات والتخطيط الاقليمى ، الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٦/١٩٩٧، القاهرة ، ١٩٦٢.

ب- مراجع باللغة الانجليزية:

Allam, Saad, " Privatisation of the Egyptian Economy", Seminar on (The Future of Arab Economies Under Current Variables), F.Naoman and Arab Institiuns for Economic Development, Cairo, 1993.

CAPMAS, " Population Censuses 1976 and 1986 "

CAPMAS, Labour Force Sample Surveys, Cairo, 1988 and 1992.

I.N.P., IDRC : Socio Economic Aspects of North Said Region, Cairo, June 1992.

Ministry of Development, New communities Housing & Utilities, North Suez Bay, Development Plan, Investment for Development .

Dr. Ola El-Hakim, conceptual Frawe work of Regional Strategy, UN/ Development of Regional & Infrastrueture Planning in Egypt, MOP. Cairo, 1992.

Soliman Azza, " The Current status of pre- University Education and its Regional Disparity in Egypt ", CDC Series on Population and development No (9), CDC, Cairo, 1994.

UNFPA, " The state of World Population ", 1995, Report

الملق

ملحق رقم (١)

تحليل القاعدة الاقتصادية الإقليمية

1/1

المسكن باللاف

المصدر : بحث الصالة بالعينة ١٩٦٥

التوزيع النسبي للمستفيدين في أقسام النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظتين ١٩٩٥

محسوب من جدول (۵)

الالتزام الاجتماعي للمستهلكين حسب أقسام النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظات ١٩٩٥

[illegible]

{/}

[illegible]

ملحق رقم (٢)

إشكالية ضعف الهيكل الاجتماعي الاقليمي

جدول رقم (١)

عدد المدارس في مراحل التعليم ما قبل الجامعي موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦/٩٥

الترتيب النهائي	جملة		الثانوى		الاعدادى		الابتدائى		المحافظات
	%	اجمالى	%	اجمالى	%	اجمالى	%	اجمالى	
١	٩,٨	٢٥٠٠	١٦,١	٤٨٣	١١,٥	٧٥٠	٧,٩	١٢٦٧	القاهرة
٢	٨,٢	٢١٠٩	٨,٤	٢٥١	٧,٨	٥٠٨	٨,٤	١٣٥٠	الدقهلية
٣	٧,٨	١٩٨٨	٥,٥	١٦٥	٧,٤	٤٨٣	٨,٣	١٣٤٠	الشرقية
٤	٧,١	١٨١٠	٥,٥	١٦٥	٧,٣	٤٧٢	٧,٣	١١٧٣	البحيرة
٥	٦,٣	١٦١٥	٧,٥	٢٢٤	٦,٧	٤٣٦	٥,٩	٩٥٥	الجيزة
٦	٥,٥	١٤٠١	٥	١٥١	٥	٣٢٥	٥,٧	٩٢٥	الغربية
٧	٥,٣	١٣٥٤	٣,٢	٩٧	٥,٢	٣٣٥	٥,٧	٩٢٢	المنيا
٨	٥,٢	١٣٣٨	٤,٨	١٤٣	٤,٩	٣٢٠	٥,٤	٨٧٥	قنا
٩	٥,٢	١٣٣١	٥	١٤٩	٤,٤	٢٨٤	٥,٦	٨٩٨	المنوفية
١٠	٤,٨	١٢٢٠	٣,٩	١١٦	٤,٢	٢٧٤	٥,٢	٨٣٠	سوهاج
١١	٤,٦	١١٧٣	٥,٣	١٥٨	٥	٣٢٤	٤,٣	٦٩١	القليوبية
١٢	٤,٤	١١٣٥	٣,٩	١١٧	٤,٨	٣١٥	٤,٤	٧٠٣	أسيوط
١٣	٤,٤	١١٢٥	٥,١	١٥٤	٤,٧	٣٠٨	٤,١	٦٦٣	الاسكندرية
١٤	٤,٤	١١٢٥	٣,٥	١٠٤	٤	٢٦٣	٤,٧	٧٥٨	كفر الشيخ
١٥	٣	٧٧٠	٢,٢	٦٧	٢,٧	١٧٤	٣,٣	٥٢٩	بنى سويف
١٦	٢,٧	٦٩١	٢,١	٦٢	٢,١	١٣٧	٣,١	٤٩٢	الفيوم
١٧	٢,٥	٦٢٧	٢,١	٦٤	٢,٦	١٧٢	٢,٤	٣٩١	أسوان
١٨	٢	٥١٩	٢,٧	٨١	١,٩	١٢٣	٢	٣١٥	دمياط
١٩	١,٩	٤٨٧	٢,١	٦٣	١,٩	١٢٤	١,٩	٣٠٠	الاسماعيلية
٢٠	١,١	٢٧٨	١	٣٠	١,٢	٧٨	١,١	١٧٠	شمال سيناء
٢١	١	٢٥٧	٠,٩	٢٧	٠,٨	٤٩	١,١	١٨١	مرسى مطروح
٢٢	٠,٨	٢١٧	٠,٨	٢٥	١,٢	٧٦	٠,٧	١١٦	الوادى الجديد
٢٣	٠,٧	١٩٠	٠,٩	٢٦	٠,٩	٥٨	٠,٧	١٠٦	السويس
٢٤	٠,٧	١٨٥	١,٢	٣٧	٠,٧	٤٨	٠,٦	١٠٠	بور سعيد
٢٥	٠,٥	١٢٠	٠,٨	٢٣	٠,٥	٣٤	٠,٤	٦٣	البحر الأحمر
٢٦	٠,٤	١٠٤	٠,٤	١٣	٠,٤	٢٦	٠,٤	٦٥	جنوب سيناء
	١٠٠	٢٥٥٧٩	١٠٠	٢٩٩٥	١٠٠	٦٤٩٦	١٠٠	١٦٠٨٨	الاجمالى

Source : Ministry of Education , General Administration for Information and Computer

جدول رقم (٢)

عدد الفصول في مراحل التعليم ما قبل الجامعي موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٥/١٩٩٦

الترتيب النهائي	الاجمالي		الثانوى		الاعدادى		الابتدائى		المحافظات
	%	عدد	%	اجمالي	%	اجمالي	%	اجمالي	
١	١١,٩	٤٩	١٣,١	٩١٦٦	١٢,٦	١٠٣٦٢	١١,١	١٨٣٢١	القاهرة
٢	٧,٩	٢٥٢٤٨	٨,٤	٥٨٥٥	٧,٨	٦٤١٤	٧,٨	١٢٩٧٩	الدقهلية
٣	٧,٥	٢٣٦٩٨	٦,٤	٤٥١٢	٧,٢	٥٨٨٣	٨,٠٠	١٣٣٠٣	الجيزة
٤	٧,١	٢٢٤٤٢	٧,٢	٥٠٤٨	٧,٢	٥٩٠٢	٦,٩	١١٤٩٢	الشرقية
٥	٦,٦	٢١١١٩	٦,٤	٤٤٩١	٦,٤	٥٣٠٢	٦,٨	١١٣٢٦	البحيرة
٦	٥,٨	١٨٣٤٦	٦,٣	٤٣٩٣	٥,٨	٤٨٠٩	٥,٥	٩١٤٤	الغربية
٧	٥,٤	١٧١٩٦	٥,١	٣٥٤٢	٥,٨	٤٧٥٢	٥,٤	٨٩٠٢	الاسكندرية
٨	٥,٢	١٦٤٨٦	٥,٦	٣٩١٢	٥,١	٤٢١٤	٥,١	٨٣٦٠	المنوفية
٩	٥,٢	١٦٤٧٣	٥,٢	٣٦٣٨	٥,٣	٤٣٩٠	٥,١	٨٤٤٥	القليوبية
١٠	٤,٩	١٥٤٦٣	٤,٥	٣١٨٢	٤,٦	٣٨١١	٥,١	٨٤٧٠	المنيا
١١	٤,٨	١٥١٣٨	٤,٦	٣٢١٨	٤,٧	٣٨٥٩	٤,٩	٨٠٦١	قنا
١٢	٤,٥	١٤١٧٥	٤,١	٢٨٧١	٤,٦	٣٨٠٤	٤,٥	٧٥٠٠	سوهاج
١٣	٤,٢	١٣٤٩٩	٤,٠٠	٢٨٠٤	٤,٤	٣٦٣٦	٤,٣	٧٠٥٩	أسيوط
١٤	٣,٨	١٢١٦٧	٣,٩	٢٧٤٣	٣,٨	٣١٣٣	٣,٨	٦٢٩١	كفر الشيخ
١٥	٢,٩	٩٠٩٠	٢,٨	١٩٤٢	٢,٥	٢٠٤٤	٣,١	٥١٠٤	بن سويف
١٦	٢,٨	٨٨٧٣	٢,٧	١٨٧٢	٢,٥	٢٠٩٠	٣,٠٠	٤٩١١	الفيوم
١٧	٢,١	٦٨٠٦	٢,١	١٤٨٧	٢,٢	١٨٠٣	٢,١	٣٥١٦	أسوان
١٨	١,٩	٦٠٦٧	٢,٠٠	١٣٩٠	١,٩	١٥٢٢	١,٩	٣١٥٥	دمياط
١٩	١,٦	٥٠٦٦	١,٦	١١٤٩	١,٦	١٢٨٤	١,٦	٢٦٣٣	الاسماعيلية
٢٠	٠,٩	٢٩٦٧	١,٠٠	٦٩٩	١,٠٠	٨٣٨	٠,٩	١٤٣٠	السويس
٢١	٠,٩	٢٩٤٤	١,٣	٨٨٦	٠,٩	٧٦٩	٠,٨	١٢٨٩	بور سعيد
٢٢	٠,٦	٢٠٤٤	٠,٦	٤٥٠	٠,٦	٥٢٨	٠,٦	١٠٦٦	شمال سيناء
٢٣	٠,٥	١٥٥٩	٠,٥	٣٢٩	٠,٥	٤٠٥	٠,٥	٨٢٥	الوادى الجديد
٢٤	٠,٤	١٤٠٦	٠,٣	١٩٩	٠,٤	٢٩٤	٠,٦	٩١٣	مطروح
٢٥	٠,٤	١١٢٠	٠,٣	٢٢٦	٠,٤	٢٩٢	٠,٤	٦٠٢	البحر الأحمر
٢٦	٠,١	٤٥٨	٠,١	٦٠	٠,١	٨٩	٠,٢	٣٠٩	جنوب سيناء
	١٠٠,٠٠	٣١٧٦٩٩	١٠٠,٠٠	٧٠٠,٦٤	١٠٠,٠٠	٨٢٢٢٩	١٠٠,٠٠	١٦٥٤٠٦	الاجمالي

Source : Ministry of Education , General Administration for Information and Computer

(۳) ۱۰۰

عدد المدرسين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي موزعاً على محافظات الجمهورية عام ٩٥/١٩٩٦

الترتيب النهائي	الاجمالي		تلاسموي					اعدادي		ابتدائي		الملاحظات	
	%	عدد	%	اجمالي	زراعي	صناعي	تجاري	علم	%	جمله	%		جمله
١	١٢,٧	٨٥٤٨٠	١٤,٣	٢٧٨١١	٠	٨٦٩٠	٤٩٠٥	١٤٢١٦	١٤,٣	٢٤٩١٥	١٠,٨	٣٢٧٥٤	القاهرة
٢	٧,٨	٥٢٧٤٩	٨,٣	١٦١٨٥	١٢٨٩	٦٩٤٣	٢٤٩٨	٤٤٥٥	٧	١٢١٨٦	٨	٢٤٣٧٨	الدقهلية
٣	٧,٦	٥٠,٩٨٩	٧,٨	١٥١٨١	١٢٣٣	٥١٨٣	٤٠٣٧	٤٧٢٨	٨	١٤٠٤١	٧,٢	٢١١٧١٧	الشرقية
٤	٥,٨	٢٩٢٩١	٤,٧	٩٢١٤	٢٦٢	٢٢٩٨	١٨٧٦	٤٦٧٨	٦,١	١٠٧٠٩	٦,٤	١٩٣٦٨	الجيزة
٥	٥,٨	٢٩٢٤٦	٥,٩	١١٥٢٤	٢٧٢	٢٢٨٨	٢٢٤٨	٥٧٢٦	٧	١٢٢٠٦	٥,١	١٥٥٠٦	الاسكندرية
٦	٥,٧	٢٨٥٩٣	٦,١	١٢٨٥٠	٧٢٣	٤٦٢٩	٢٥١١	٢٩٧٧	٦,٣	١٠٩٢٨	٤,٩	١٤٨١٥	الغربية
٧	٥,٥	٢٦٩١٥	٥,٣	١٠,٣٠٥	١١٥٣	٤٤١٥	٢٢٣٠	٢٥٠١	٥,١	٨٩١٧	٥,٨	١٧٦٩٣	الدقهيرة
٨	٥,٤	٢٦,٦٨	٤,٧	٩١٠٦	٦٨٩	٢٨٦٠	٢٦٨١	٢٨٧٦	٤,٥	٧٨٩٦	٦,٣	١٩٠٦٦	القليوبية
٩	٥,٣	٢٥٣٢١	٥,١	١٠,٩٣٥	٨٤٣	٤١٢٥	٢٩٠٥	٢٠,٦٢	٥,١	٨٩٦١	٥,١	١٥٤٣٠	المنوفية
١٠	٤,٩	٢٢٩٣٠	٥	٩٧٥٦	٥٤٤	٥٥٥٦	١٧٢٧	١٩١٩	٤,٤	٧٦٦٨	٥,١	١٥٥٠٦	سوهاج
١١	٤,٨	٢٢١٢١	٤,١	٧٩٤٤	١١٩٧	٢٧٨٤	١٧٥٩	٢٢٠٤	٤,٤	٧٧٤٨	٥,٤	١٦٤٢٩	قنا
١٢	٤,٧	٢١٦٠٦	٤,٥	٨٦٦١	١٣٠١	٢٤٦٥	١٥٨٢	٢٢١٣	٤,٩	٨٤٨٢	٤,٨	١٤٤٦٣	المنيا
١٣	٢,٩	٢٦٤٢٨	٢,٢	٦١٢٤	٥٢٤	٢١٢٥	١٤١١	٢٠٥٤	٤,٢	٧٤٢٨	٤,٣	١٢٨٨٦	اسيوط
١٤	٢,٥	٢٣٢٨١	٢,٢	٦٢٥٨	٦٠٨	٢٠٥٠	١٨٨٤	١٧١٦	٢,٤	٥٩٢٠	٢,٧	١١١٠٣	كفر الشيخ
١٥	٢,٨	١٨٩٢٥	٢,٦	٥٠٨٧	٥٢٢	٢٢٩٠	١١٥٧	١٠١٨	٢,٢	٣٧٧٧	٢,٣	١٠٠٧١	الفيوم
١٦	٢,٧	١٨١٤١	٢,١	٦٠٤٨	٦٦٧	٢٩٢٢	١٢١٤	١٢٤٥	٢,٣	٤٠٠٤	٢,٧	٨٠٨٩	بنى سويف
١٧	٢,٥	١٧٠٤٤	٢,٥	٤٨٠٠	٢٢١	١٩٤١	٩٤٩	١٦٨٩	٢,٥	٤٣٤٣	٢,٦	٧٩٠١	حياط
١٨	٢,١	١٤٢٠٤	٢,١	٤٠٢٥	٢٢٨	١٩٤٣	٧٩٣	٩٦١	٢,١	٢٦٩٨	٢,١	٦٤٧١	اسوان
١٩	١,٦	١٠٤٥١	١,٦	٢٠٦١	٥٢٣	٨٧٩	٧٢٣	٩٢٦	١,٦	٢٧٤٩	١,٥	٤٦٤١	الاسماعيلية
٢٠	١,٣	٨٨٨٠	١,٥	٢٩١٣	٢٣	١١٨٠	٨٧٧	٨٢٣	١,٣	٢٢٢٠	١,٢	٣٧٤٧	بورسعيد
٢١	١,١	٧٥٧٠	١,٢	٢٣١٣	٥١	١٢٣٥	٢٨٤	٥٤٣	١,٢	٢٠٥١	١,١	٣٢٠٦	الدريوس
٢٢	٠,٧	٤٢٩١	٠,٦	١١٢٠	١٦٣	٤٨٩	١٢٢	٢٤٦	٠,٥	٩٢٨	٠,٨	٢٢٤٣	الوادى الجديد
٢٣	٠,٤	٢٦٩٥	٠,٤	٨٠١	٠	٢٥٢	١٦٢	٢٨٦	٠,٤	٧٢٧	٠,٤	١١٥٧	البحر الأحمر
٢٤	٠,٣	٢٣٦٧	٠,٣	٥٠٥	٠	١٨٢	١١٢	٢٠٩	٠,٣	٥٢٥	٠,٤	١٢٢٧	مرسى مطروح
٢٥	٠,٨	٥٢٩٠	٠,٨	١٥٨٢	٨٣	٧١٦	٢٠٦	٤٧٧	٠,٩	١٥١٦	٠,٨	٢٢٩٢	شمال سيناء
٢٦	٠,١	٩٢٢	٠,١	١٨٤٠	٩	٤٥	٢٨	٩٢	٠,١	٢٢١	٠,٢	٥١٧	جنوب سيناء
	١٠٠,٠٠٠	٦٧٢,٢٣	١٠٠,٠٠٠	١٩٤٢١٣	١٢٢٦٨	٧٢٨٨٧	٤٢١١٨	٦٥٠٤٠	١٠٠,٠٠٠	١٧٤٧٩٤	١٠٠,٠٠٠	٢٠,٢٩١٦	الاجمالي

جدول رقم (٤)

المؤشرات المادية للخدمة الصحية

جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية موزعاً على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦

المحافظات	عدد المستشفيات	%	وحدات صحية	%	جملة المستشفيات ووحدات الخدمة الصحية	%	الترتيب النهائي
القاهرة	٢٥٠	٣١,٦	٧٣	٦	٢٢٣	١٦,١	١
الجيزة	٢٦	٣,٣	١٣٦	١١,١	١٦٢	٨,١	٢
الدقهلية	١٨	٢,٣	١٤٢	١١,٦	١٦٠	٨	٣
الغربية	٥٦	٧,١	٦٢	٥,١	١١٨	٥,٩	٤
الاسكندرية	٧٤	٩,٤	٣٩	٣,٢	١١٣	٥,٦	٥
أسيوط	٣٩	٤,٩	٦٤	٥,٢	١٠٣	٥,١	٦
الشرقية	٦١	١٥,٧	٣٩	٣,٢	١٠٠	٥	٧
المنيا	١٧	٢,١	٧٦	٦,٢	٩٣	٤,٦	٨
المنوفية	٢٤	٣	٦٨	٥,٦	٩٢	٤,٦	٩
سوهاج	١١	١,٤	٨١	٦,٦	٩٢	٤,٦	١٠
القليوبية	٢٣	٢,٩	٦٤	٥,٢	٨٧	٤,٣	١١
قنا	١٧	٢,١	٦٤	٥,٢	٨١	٤	١٢
بورسعيد	٣	٠,٤	٦٧	٥,٥	٧٠	٣,٥	١٣
بنى سويف	١٧	٢,١	٤٧	٣,٨	٦٤	٣,٢	١٤
كفر الشيخ	١٩	٢,٤	٣٧	٣	٥٦	٢,٨	١٥
أسوان	١٦	٢	٣٢	٢,٦	٤٨	٢,٤	١٦
الفيوم	١٦	٢	٣١	٢,٥	٤٧	٢,٣	١٧
البحيرة	٢٦	٣,٣	٢٠	١,٦	٤٦	٢,٣	١٨
دمياط	١٧	٢,١	٢١	١,٧	٣٨	١,٩	١٩
السويس	١٤	١,٨	٢٢	١,٨	٣٦	١,٨	٢٠
الاسماعيلية	١٨	٢,٣	١٠	٠,٨	٢٨	١,٤	٢١
مرسى مطروح	١٢	١,٥	٥	٠,٤	١٧	٠,٨	٢٢
البحر الأحمر	٨	١	٤	٠,٣	١٢	٠,٦	٢٣
الوادى الجديد	٢	٠,٣	٩	٠,٧	١١	٠,٥	٢٤
جنوب سيناء	٣	٠,٤	٦	٠,٥	٩	٠,٤	٢٥
شمال سيناء	٤	٠,٥	٢	٠,٢	٦	٠,٣	٢٦
الاجمالى	٧٩١	١٠٠	١٢٢١	١٠٠	٢٠١٢	١٠٠	

جدول رقم (٥)

جملة الأطباء والمرضات موزعا على محافظات الجمهورية عام ١٩٩٦

الترتيب النهائي	%	المرضات	المحافظات	الترتيب النهائي	%	عدد الأطباء	
١	١٥,٥	٤٣٤٥	القاهرة	١	١٩,٩	٥٢٠٦	القاهرة
٢	٩,٧	٢٧٢٧	الغربية	٢	١٠,٥	٢٧٤٢	الدقهلية
٣	٧	١٩٦٦	البحيرة	٣	١٠	٢٦٠٤	الجيزة
٤	٦,٨	١٨٩٩	الشرقية	٤	٨,٧	٢٢٦٤	الغربية
٥	٦,٧	١٨٧٦	الدقهلية	٥	٧	١٨٢٦	الاسكندرية
٦	٥	١٤١٣	كفر الشيخ	٦	٥,٧	١٤٨٢	الشرقية
٧	٤,٨	١٣٥١	أسيوط	٧	٤,٥	١١٨١	البحيرة
٨	٤,٤	١٢٣٩	الاسكندرية	٨	٤,١	١٠٦٦	كفر الشيخ
٩	٤,٤	١٢٢٨	الجيزة	٩	٣,٩	١٠٢٧	قنا
١٠	٤	١١٢٥	المنوفية	١٠	٣,١	٨١١	دمياط
١١	٣,٨	١٠٦٩	دمياط	١١	٢,٨	٧٤٤	المنيا
١٢	٣,٦	١٠١٧	المنيا	١٢	٢,٨	٧٢٥	سوهاج
١٣	٣,٣	٩٢٨	الفيوم	١٣	٢,٦	٦٨٨	المنوفية
١٤	٣,٢	٩٠٥	القليوبية	١٤	٢,٦	٦٧٣	القليوبية
١٥	٢,٧	٧٧٠	سوهاج	١٥	٢,٥	٦٤٨	أسيوط
١٦	٢,٤	٦٧٤	بنى سويف	١٦	٢,٢	٥٦٥	الفيوم
١٧	٢,٤	٦٦٠	بور سعيد	١٧	١,٦	٤١٥	بنى سويف
١٨	٢,٣	٦٥٢	أسوان	١٨	١	٢٧٢	أسوان
١٩	١,٩	٥٢١	قنا	١٩	١	٢٥٢	بور سعيد
٢٠	١,٥	٤٢١	الاسماعيلية	٢٠	٠,٨	٢١٨	الاسماعيلية
٢١	١,٤	٣٩٤	السويس	٢١	٠,٨	٢١٤	السويس
٢٢	١	٢٦٧	شمال سيناء	٢٢	٠,٦	١٥٣	مرسى مطروح
٢٣	٠,٦	١٧٢	الوادى الجديد	٢٣	٠,٥	١٢٦	شمال سيناء
٢٤	٠,٦	١٥٨	البحر الأحمر	٢٤	٠,٤	١١٣	البحر الأحمر
٢٥	٠,٥	١٥٠	مرسى مطروح	٢٥	٠,٣	٧١	جنوب سيناء
٢٦	٠,٣	٧٩	جنوب سيناء	٢٦	٠,٢	٥٤	الوادى الجديد
٢٨٠١٦	١٠٠		الاجمالى	٢٦١٤٠	١٠٠		الاجمالى

ملحق رقم (٣)

الحيز المكانى المصرى وأهم سماته الرئيسية

الميز المكاني المعصر وأهم سماته الرئيسية

١- الموقع والمساحة

تتعد حدود جمهورية مصر العربية بين دائرتي عرض ٢٢° ، ٢٣° شمالاً، ويعني ذلك أن مدار السرطان يمر بالطرف الجنوبي للبلاد جنوب مدينة أسوان بقليل. كما تصل الجواف (حدود) مصر الشمالية إلى مشارف العروض الوسطى. وهي بذلك تتوسط كتلة اليابس القديم. ويحد مصر من الشمال البحر المتوسط، وجنوباً جمهورية السودان، ويحد مصر شرقاً البحر الأحمر، وخليج العقبة ودولة فلسطين، ومن ناحية الغرب يحد مصر الجمهورية العربية الليبية.

هذا وتبلغ مساحة مصر أكثر قليلاً من المليون كم^٢، وهي تمثل حوالي ٣٠/١ من مساحة القارة الأفريقية. ويبلغ طول السواحل المصرية نحو ٢٩٣٦ كم منها ٩٩٥ كم على البحر المتوسط، والباقي وقدره ١٩٤١ كم على البحر الأحمر.

٢- السطح (التضاريس): الأقاليم الطبيعية

تحدد الملامح الرئيسية لسطح الحيز المكاني المصري انعكاساً لتركيبها الجيولوجي، فهو الذي حدد ارتفاعات مختلف أجزاء سطح الحيز، إذ تبدو الأجزاء الجنوبية والشرقية من سطح مصر أكثر ارتفاعاً وقدماً، بينما ينخفض السطح بالاتجاه شمالاً مع ميل الطبقات الجيولوجية التي تزداد حداثة في نفس الاتجاه (انظر خريطة التكوين الجيولوجي لمصر (شكل رقم ١). حيث تتكون أرض سطح مصر جيولوجياً من نواة أركيه قديمة، هي عبارة عن جزء من الكتلة العربية النوبية، وقد تعرضت هذه الكتلة لمختلف عوامل التعرية التي اكتسحت الكثير من تكويناته وأرسبتها بكميات كبيرة من الطمي في الشمال، بحيث تظهر أقدم الرواسب في الجنوب وأحدثها في الشمال.

وإذا ما أخذنا مساحات التكوينات الجيولوجية كمؤشر للنمو التدريجي لأرض مصر عبر العصور فلا يظهر منها فوق منسوب البحر فيما قبل العصر الفحمي سوى ٩٩,١٪ من المساحة الكلية الحالية. هذا ولم يضاف الزمن الأول سوى ٠,١٪. وبانتهاء الزمن الثاني كانت أرض مصر قد تقدمت شمالاً على حساب البحر، وأصبحت مساحتها حوالي نصف مساحتها الحالية. وقد تشكلت ملامح سطح مصر وسواحلها في الزمن الثالث ووضعت معالم سطح الحيز المصري خلال الزمن الرابع. وفيما يلي عرض مختصر للتاريخ الجيولوجي لأرض مصر (انظر الخريطة التضاريسية لمصر شكل رقم ٢).

(١) تكوينات الزمن الأول :

تظهر هذه التكوينات في ثلاث مناطق وهي تكوينات غنية بالفحم وهي:-

- منطقة أم بجمه - أبوزنيمه غرب سيناء
- منطقة وادي عربه غرب خليج السويس
- منطقة جبل العوينات أقصى جنوب غرب مصر

(٢) تكوينات الزمن الثاني:

تغطي هذه التكوينات حوالي ٤١٪ من مساحة مصر^(١) وتنقسم إلى مجموعتين /منطقتين هما:

- مجموعة/ منطقة الحجر الرملي النوبي. وهي تغطي ٢٨,٤٪ من سطح مصر، وتتكون من رمال ضعيفة الالتحام والتماسك، تتركز على صخور شديدة الصلابة، ومن أهم مميزاتها أنها خزانات طبيعية للمياه الجوفية.
- مجموعة/ منطقة الحجر الجيري الطباشيري. وهي تغطي ١٢,٦٪ من مساحة السطح المصري، وهو تكوينات هشة ساعدت في تكوين منخفضات الصحراء الغربية (الخارجية - الداخلة - القارورة - البحرية).

(٣) تكوينات الزمن الثالث :

تغطي تكوينات الزمن الثالث نحو ثلث مساحة سطح مصر، وأهمها تكوينات الميوسين التي تظهر في شمال الصحراء الغربية، وعلى جانبي خليج السويس وسواحل البحر الأحمر وفي هذه التكوينات تكمن ثروة مصر من البترول والغاز الطبيعي.

(٤) تكوينات الزمن الرابع :

تغطي هذه التكوينات نحو ١٦,١٪ من مساحة مصر^(٢) وهي تكوينات سطحية ضحلها من أصول متعددة، بعضها ساحلية وأخرى نهريه، والبعض الآخر فيضيه.

وقد ساعدت هذه التكوينات في جلب طمي النيل إلى الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم.

هذا وتلعب عدة عوامل جغرافية في تشكيل السطح الحيزي المصري، فإذا كان التركيب الجيولوجي هو السبب الأول في التمايز الإقليمي للحيز، فإن للعوامل المناخية الأثر الكبير في تأكيد هذا التباين، مثال ذلك الأمطار ومايصاحبها من جريان سطحي (سيل) يتجلى بوضوح في الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء. أما الرياح فتلعب دوراً رئيسياً في الصحراء الغربية. وتجلى عوامل النحت والارساب النهري في الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم.

هذا ومن ناحية درجة الحرارة، فيؤثر التفاوت الحراري الكبير في جميع أنحاء مصر، حيث تزداد فاعليته وتأثيره كلما تم التوغل في الداخل بعيداً عن السواحل. وكلما اتجهنا شمالاً أو شرقاً نحو شواطئ البحرين المتوسط والأحمر فإن فعل التجوية الكيميائية يشتد، حيث تزداد الرطوبة ويتضح أثرها. مما سبق ينتضح أثر العوامل الجغرافية في تشكيل وتقسيم سطح الحيز المصري إلى أقاليم طبيعية معينة على الوجه التالي:-

٣/٣ الأقاليم الطبيعية :

أولاً- إقليم وادي النيل والدلتا

يطبق الوادي والدلتا على الأراضي الخصبة التي كونها نهر النيل في جزئه الأدنى داخل حدود مصر. وتبلغ مساحة الوادي والدلتا حوالي ٣٥ ألف كم^٢ منها:-

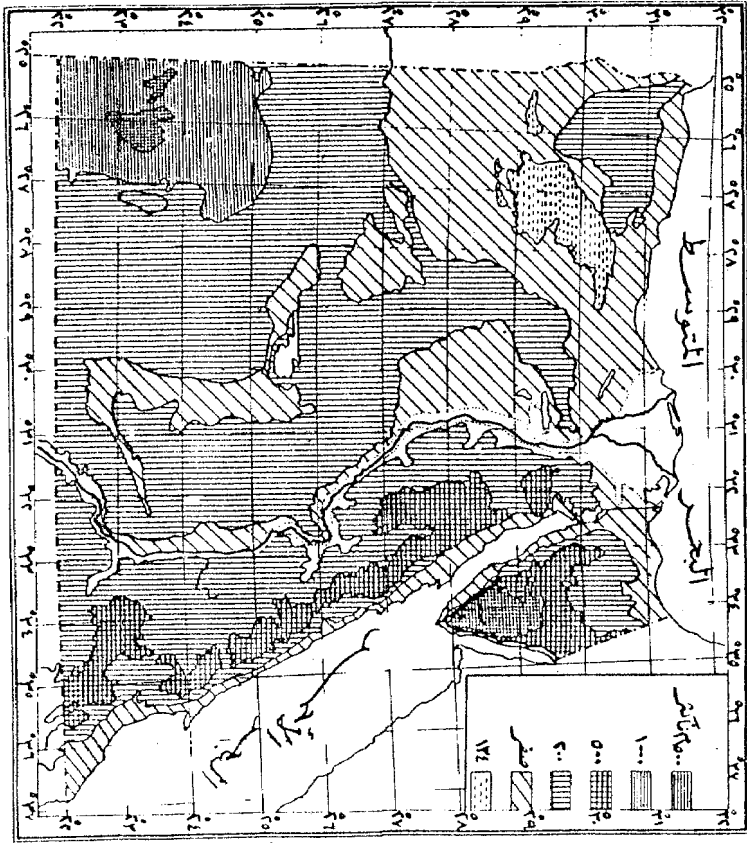
- ٢٢ ألف كم^٢ للدلتا
- ١٣ ألف كم^٢ للوادي

وتتميز الدلتا والوادي بمصائص كثيرة منها، اتساع الوادي كلما اتجهنا شمالاً حيث يبدو مختلفاً في الجنوب عند جبل السلسلة، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد ليلعب أقصى اتساع له عند بني سويف حيث يصل اتساع الوادي إلى ٢٥ كم، أما منطقة الدلتا فيصل عرضها إلى نحو ٢٠ كم، كما تزداد سمك طبقات طمي النيل كلما اتجهنا شمالاً، حيث تتراوح بين ٨,٣ م في الجنوب (الوادي) مقابل ٩,٨ م في الدلتا (الشمال)^(٣)

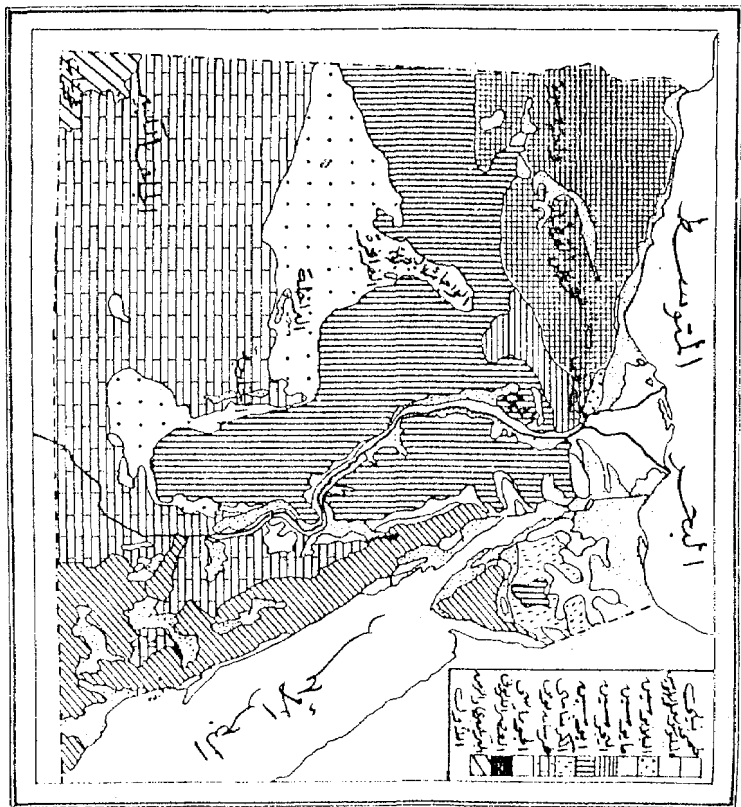
(١) جمال حداد ، شخصية مصر ، الجزء الأول، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٧٣

(٢) المرجع السابق

(٣) جوده حسنين جوده ، جغرافية مصر، في جغرافية مصر، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٥ - ٦٦



خريطة تضاريسية للمصر
شكل رقم (٣)



خريطة التكوين الجيولوجي للمصر
شكل رقم (١)

ثانياً- إقليم منخفض الفيوم(*)

عبارة عن منخفض محفور في الصخور الجيرية الإيوسينية، يقع جنوبي غرب القاهرة بنحو ٩٠ كم وغربي بنى سويف مباشرة. وتبلغ مساحة المنخفض حوالي ١٧٠٠ كم^٢ ومحيطه حوالي ١٨٠ كم وهو ذو نشأة مركبة، ساعدت على حفره عوامل بيئية وقامت بالحفر عوامل التعرية^(١)

إقليم الصحراء الغربية

يمتد إقليم الصحراء الغربية بين وادي النيل والحدود الليبية غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود المصرية مع السودان جنوباً، وهي أكبر أقاليم مصر الطبيعية من حيث المساحة حيث تبلغ مساحة هذه الصحراء أكثر من ثلثي مساحة مصر (٦٨١ ألف كم^٢) ينقسم هذا الإقليم إلى ثلاث أقاليم فرعية واضحة، يفصل بينهم صفان من المنخفضات على النحو التالي:

- (أ) إقليم الهضبة الشمالية، ويضم واحة سيوة ومنخفض القطارة، ووادي النطرون.
- (ب) إقليم الهضبة الوسطى، ويضم منخفضات الخارجة والداخلة والقرارة والبحرية، والفيوم
- (ج) إقليم الهضبة الجنوبية (الخارسان النوبى)، يشغل هذا الإقليم القسم الجنوبي من الصحراء، وينحدر شمالاً حتى الإقليم الفرعى (الهضبة الوسطى) الذى يشمل منخفض الخارجة والداخلة.

إقليم الصحراء الشرقية

يمتد إقليم الصحراء الشرقية بين وادي النيل غرباً، والبحر الأحمر وخليج السويس وقناة السويس شرقاً، ومن بحيرة المنزلة على البحر المتوسط شمالاً حتى حدود مصر مع جمهورية السودان جنوباً والأقاليم أقل اتساعاً من إقليم الصحراء الغربية، وتبلغ مساحته ٢١٪ من مساحة مصر (حوالي ٢٢٣ ألف كم^٢)، ويعتبر هذا الإقليم بمثابة مخزون الموارد الطبيعية المصرية من خامات المعادن المختلفة، من ذهب وفحم، ٥٠٠ بل وبترول. ويمكن تقسيم هذا الإقليم إلى عدة أقاليم فرعية على النحو التالي:

- (أ) إقليم جبال (مرتفعات) البحر الأحمر شرقاً، وقد أدت حركة الرفع إلى بروزها شامخة إلى ارتفاع يصل إلى أكثر من ١٥٠٠ م. (نطاق التعدين والتعجير)
 - (ب) إقليم السهول الساحلية للبحر الأحمر (نطاق السياحة)
 - (ج) إقليم هضبة العبايدة في جنوب الصحراء الشرقية (خرسان نوبى) (نطاق المياه الجوفية)
 - (د) إقليم هضبة العازة في الشمال (هضبة من الحجر الجيري) (نطاق البترول)
- خامساً- إقليم شبه جزيره سيناء**
- يقع إقليم شبه جزيره سيناء شمال شرق مصر. والإقليم يأخذ شكل هضبة مثله الشكل قاعدته على البحر المتوسط شمالاً، ورأسه جنوباً في منطقة رأس محمد. وتبلغ مساحته نحو ٦١ ألف كم^٢ أى حوالي ٦٪ من مساحة مصر، وتنقسم سيناء إلى ثلاثة أقاليم فرعية متميزة هي:-
- (أ) الإقليم الجبلى في الجنوب وهو يمثل إقليم السياحة والتعدين.
 - (ب) إقليم الهضبة الوسطى وهو يمثل إقليم الرعى والتعدين
 - (ج) الإقليم السهلى الساحلى من الشمال وهو نطاق النشاط الزراعى.

٣- المناخ (الأقاليم المناخية)

يدل الموقع الجغرافى لمصر من حيث خطوط الطول والعرض أن أرض جمهورية مصر العربية تقع لكلا داخل العروض المدارية الحارة الجافة. هذا الموقع الفلكى، بالإضافة إلى مظاهر السطح السابقة وخاصة انتشار المسطحات المائية في الشمال متمثلة في البحر المتوسط، وشرقاً متمثلة في البحر الأحمر، وكذا البحيرات الموجودة داخل السطح، بالإضافة إلى شريان النيل العظيم ساعد ذلك كله على تقسيم مصر إلى عدة أقاليم مناخية متميزة (انظر خريطة الأقاليم المناخية شكل رقم ٣)، وهذه الأقاليم هي:

إقليم الساحل الشمالى:

يمتد هذا الإقليم بطول ساحل البحر المتوسط، ويعتق لا يتجاوز عدة كيلومترات إلى الداخل، ويتميز بأنه أكثر أقاليم مصر مطراً، حيث تتراوح كمية الأمطار التى تسقط على الإقليم ما بين ١٠٠-١٩٠ مم سنوياً. كما يتميز باعتدال درجة حرارته خاصة في فصل الصيف، حيث يصل متوسط درجة الحرارة في فصل الصيف ٢٣ م.

إقليم الدلتا

يشمل هذا الإقليم منطقة الأراضي الخصبة بين فرعى النيل، كما يشمل الأراضي الواقعة إلى الشرق وإلى الغرب من الدلتا حتى الحدود المصرية في هذين الاتجاهين باستثناء مرتفعات سيناء. ويتميز هذا الإقليم بدرجات حرارة متوسطة، فهو أعلى قليلاً من إقليم الساحل الشمالى، وأقل حرارة من إقليم جنوب مصر. وتصل درجة الحرارة بالأقاليم إلى ١٣ م في الشتاء (شهر يناير)، أما متوسط درجة حراره فصل الصيف لتصل إلى ٢٧ م وتنخفض كميات الأمطار السنوية في الدلتا عنه في إقليم الساحل الشمالى، حيث تتراوح كمية المطر ما بين ٢٠-٥٠ مم سنوياً.

إقليم مرتفعات سيناء

يشمل هذا الإقليم منطقة المرتفعات الوسطى بسيناء. ويختلف هذا الإقليم من حيث درجات الحرارة وكميات الأمطار عن بقية أجزاء شبه جزيره سيناء وذلك بسبب عامل الارتفاع الذى يؤدي إلى انخفاض درجة الحرارة سواء في الصيف أو الشتاء. ويساعد ارتفاع المنطقة أيضاً على زيادة كمية الأمطار فتصل كمية الأمطار المتساقطة على الإقليم إلى كمية تماثل لما يسقط على الساحل الشمالى (١٠٠-١٩٠ مم) سنوياً.

إقليم مصر الوسطى

يمتد هذا الإقليم الممتد بين مدينتي القاهرة - وأسيوط. ويشمل الأجزاء الواقعة إلى الغرب من نهر النيل وحتى حدود مصر الغربية، وإلى الشرق من النيل وحتى مرتفعات البحر الأحمر. ويتميز هذا الإقليم بمناخه المتطرف فهو حار صيفاً، وشديد البرودة شتاءً. ويرجع هذا التطرف إلى عدم وصول أثر البحر المتوسط إلى هذا الإقليم وهو مساهم إلى تلطيف درجة الحرارة نسبياً نظراً لبعده عن البحر عن المناطق المنخفضة المجاورة لها بسبب عامل الارتفاع سواء في الصيف أو الشتاء، كما ترتفع معدلات سقوط المطر فوقها وهي تشبه المرتفعات الوسطى لسيناء في عناصر المناخ.

٤- خصائص التربة المصرية

تكونت تربة إقليم الوادى والدلتا نتيجة لراكم طمي النيل الناتج من فترات صخور هضبة الحبشة والذي بدأ يبرد إلى مصر منذ نحو عشرة آلاف سنة^(٢). وتتميز تربة أرض مصر بصفه عامه بتجانس مكوناتها. إلا أن هناك فروقا محلية كثيرة نتيجة لتباين توزيع المواد العالقة بمياه النيل أثناء الفيضان. ويمكن تصنيف التربة المصرية إلى

الأنواع التالية(٣):-

(١) التربة الصلصالية ثقيلة القوام العميقة.

تتميز بسمك يتراوح بين ٦-٧ أمتار، وهي غنية بالمواد المغذية للنبات، وتنتزع هذه التربة في شمال الدلتا، وعلى معظم أراضي وادى النهر. وهي صالحة جداً لزراعة محاصيل القطن.

(*) جاء ذكرها كأقاليم منفصل نظراً لقربها من وادى النيل إلا أن لها خصوصيه رغم أنها جزء من الصحراء الغربية أساساً.

(١) يوسف ابو الحاج، منخفض الفيوم، دراسة جغرافية، حويليات كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد ١٠، مايو ١٩٦٧، ص ٦٩-١١٥

(٢) هيوم، جيولوجية مصر، ترجمة نصر مرسى وآخرون، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٧٦-٣١٨

(٣) جوده حسين جوده، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣

(٢) التربة الصلصالية ثقيله القوام الضحلة

يتراوح سمك هذه النوعية من التربة ما بين ١-٣ أمتار وهي تتركز على طبقه رمليه . وتتميز بأنها غنية بالمواد المغذيه للنبات، ولكنها حساسه للرئ المفرط . وتنتشر هذه النوعية من التربة فى مناطق توزيع التربة الاولى (العميقة) أى فى جميع أراضي الوادئ والدلتا التى كان يسودها نظام رى الحياض قبل مشروع السد العالى .

(٣) التربة الصلصالية الرملية الخفيفة

هى تربة غنية منتجة لكنها تتميز بحساسيه للرئ والرشح من النوع ذات المنسوب العالى مما يؤدى إلى تكوين طبقات من الاملاح على سطحها . وتنتشر هذه التربة على امتداد مجرى نهر النيل وفروعه القديعه والحاليه ، وكذلك على طول شبكة الرع المتفرعه من النيل . وهى صالحه لزراعه الدره والمحاصيل الجذرية .

(٤) التربة الرملية الحصويه

تتوزع هذه التربة على هوامش الوادئ والدلتا وهى تبرز كجزر ناتجه ترتفع عن السطح العام لطمي الدلتا بمقدار ١٣ متراً . هذا ويجدر الاشاره الى أن تربة أرض مصر بصفه عامه ذات خصائص مميزه منها:

- ارتفاع نسبة البوتاس وحامض الفوسفوريك .
- قلة المركبات النيتروجينية .
- غنيه بالمواد المعدنيه والكيمياويه والاملاح الضروريه لنمو النبات .
- تحتاج التربة المصريه للأسمده الأزوتيه والفوسفوريه وقليل من البوتاس لتعويض نقص هذه المكونات .

ملحق رقم (٤)

موارد التنمية المتاحة والممكنة في مصر

جدول (١)

الموارد الطبيعية التعدينية

الموقع	الاحتياطي	الموارد التعدينية	الاقليم / المحافظة
الراحات البحرية (الجزيرة)	كميات وفيرة	الحديد	القاهرة
جنوب الاسكندرية	٣٠٠ الف م٣	الجبس	الاسكندرية
غرب الاسكندرية	١١٩٠ الف م٣	الحجر الجيري	
وادي النطرون	٣٨٠ الف م٣	الطفلة	
ابى قير		الغازات الطبيعية	
(البحيرة) : كوم حمادة - وادي النطرون رشيد، حوش عيسى ، الدلتجات	٢٤٨ معجراً	محاجر	
(البحيرة) : اذكو ، حوش عيسى	١٣ ملاحه	الملاحات	
مطروح: برج العرب ، الحمام ، سيدى كبري	٦٠ م٣	حجر جبرى	
جنوب الحمام ، الغربانيات ، العميد ، البرام	٣٠ م٣	الجبس	
سيوه		الرخام	
جبال الحمام ، كنج مريوط ، العميد		الطفلة	
الحمام ، قرى الغربانيات		الاملاح	
الجندي ، ابو الغرايق ، العلمين ، يدما ، مليحه ، بدر الدين		البترول	
	{	الماجنييت	الدلتا
الشواطىء الشمالية للاقليم	{	اكسيد الحديد	
بحيرة البرلس	كميات وفيرة	الرمال السوداء	
بحيرة المنزلة - قرب مدينة دمياط		البترول	
كفر الشيخ	٣٤ م٣	الغازات الطبيعية	
الاسماعيلية (فايد) ، السويس (جبل اخيضر)	٣ الاف م٣	الحجر الجيري	قناة السويس
جبل السادات - عجرون	١٥٠ م٣		
سيناء (وادي العريش)	٧٠ م٣		
جبل الحلال ، الحسنه	٨٠٠ م٣		
الاسماعيلية (البلاج)	١١ م٣	جيس	
خليج السويس - سيناء (رأس الملعب)	٤٦٢ الف طن جيس زراعى		
جبل سبع سلامه		الكاولين	
سيناء (وادي الصف) - جبل المغاره	٥٢ م٣	الفحم	
عيون موسى - بدعه ، ثور	٤٠ م٣		
سيناء (جبل المغاره ، سراييط الحادام)		الفروز	
سيناء (جبل حزم)	احتمالات	الروصاص والزنك	
سيناء الجنوبيه جبل عيون موسى، شرم الشيخ ، ام بجمه	٤ م٣	المنجنيز	
وادي العريش ، بئر العبد	١٠ م٣	الطفلة	
الاسماعيلية (ابوصير ، الملايكه ، ابو سلطان ، فايد) - السويس		الزلسط	
السويس (جنوب عتاقه ، الجفهره ، غرب الاديه)	١٥٠ م٣	بازلت	
سيناء (المغاره ، سراييط الحادام ، وادي نصيب ، مناطق السمرة ، الرقيطه ،		التحاس	
فيران ، ابو صويره)			
وسط سيناء (منطقة الهضاب) ام بجمه ، جبال الحلال	٣ م٣	الحديد	
سيناء (ابو زيمه ، جبال المنشى والمغاره)	٧٥ الف طن	الرمال البيضاء	
سيناء الشماليه والجنوبيه (القسيمة - الكنتلا - جبل الغربيات - جبل		الفوسفات	
حشيره - هضبه المعجمه .			
جنوب وادي الحمامات بجبل بلق والمغاره		الرخام	
خليج السويس ، البحر الاحمر ، جنوب سيناء		البترول	
سيناء (ام منجول ، ديب ، ابو حماد)		الذهب	

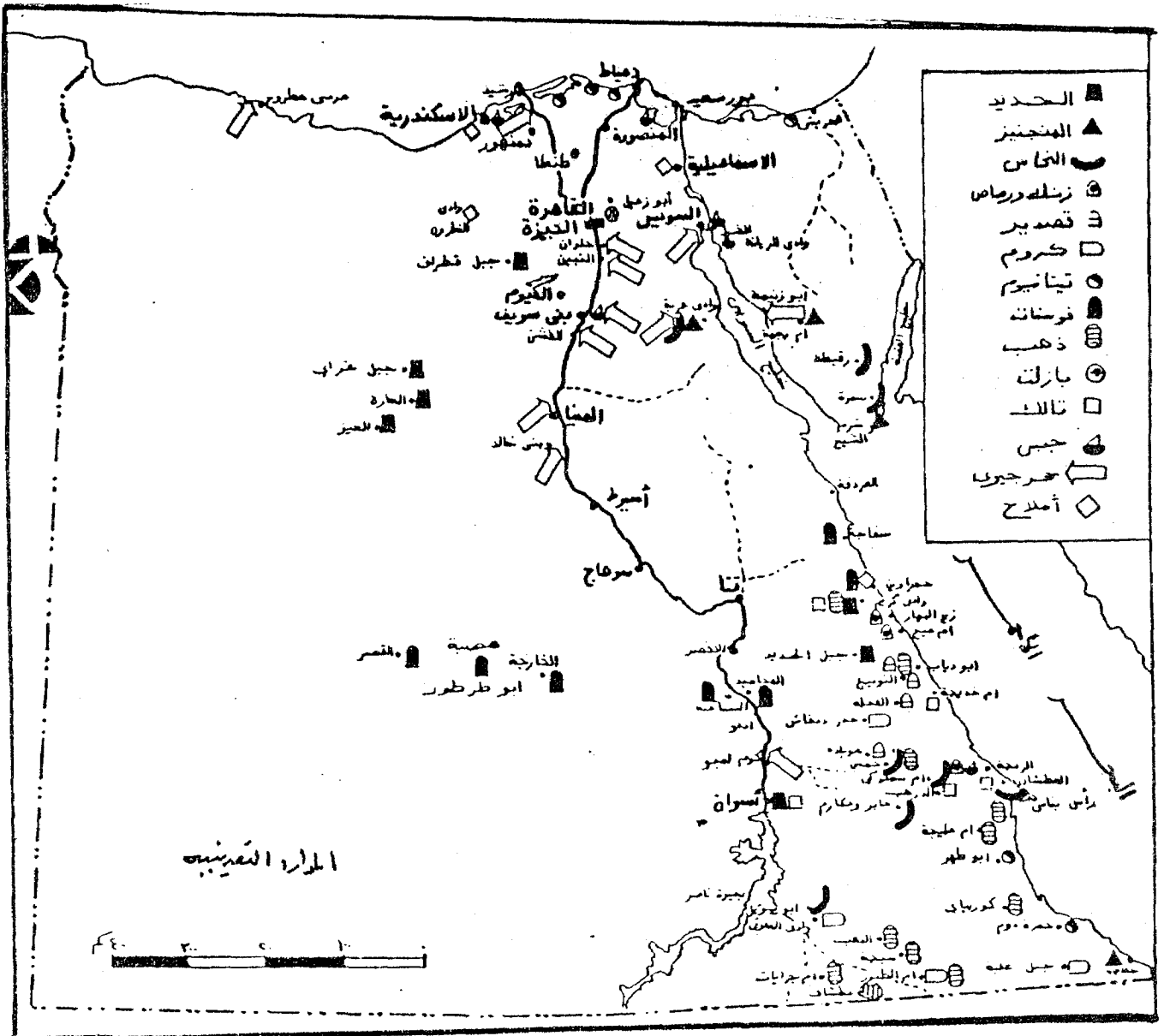
تابع الموارد الطبيعية التعدينية

الصحراء الشرقية : مناطق السد، سبته ، الداجني، اسوان جبل عكارم، ام سميوكي كلايشه (اسوان) السياعه (شرق وغرب) جنوب شرق اسوان - ابو منجد ، جنوب القصير ام غيج ، جنوب القصير، ابو غز ، جبل الرصاص العجله اسوان (طريق ادفو/ مرسى علم) سوهاج (مناطق العيسويه وسيدى صالح) ادفو / مرسى علم سفاجا، القصير، مرسى علم ، ابو غضون الاجزاء الوسطى والشمالية من الصحراء الشرقية (جبل حماطه ، جبل درهيب) سوهاج (العيسويه ، سيدى صالح) شرق وغرب قنا قنا ووادي كركر ، سوهاج	٧٥.٤ طن ٢٤٠ م.طن ٥٩ م.طن ١,٥ م.طن ٣,٢ م.٣٥٠ ٥٤٠٠ مليون طن	ذهب النحاس الكاولين الفوسفات الحديد الزنك والرصاص القصدير الرخام والجرانيت الرمال البيضاء الجبس التلك الحجر الجيري الطفلة	جنوب الصعيد
بنى سويف (شرق النيل)، الفيوم ، النيا بنى سويف الفيوم النيا ، الفيوم		الحجر الجيري والطفلة الرخام والجرانيت الجبس والبازلت الرمال والزلسط	شمال الصعيد
الواحات البحرية والداخله والخارجيه والمونيات طريق الوادى /اسيوط من الواحات الخارجيه الى الواحات الداخلة (ابوطرطور) وادى كلايشه فى الجنوب الشرقى من الخارجيه الداخلة والخارجيه البحريه وجنوب شرق الخارجيه الداخلة والخارجيه - طول محافظة الوادى الفراشه ، البحريه ، الداخلة والخارجيه الداخلة والخارجيه	١٧٠٠ م.طن	الحديد الرخام الفوسفات الكاولين الفحم الالومنيوم الطفلة الملح الحجر الجيري	اسيوط
جبال البحر الاحمر طول ساحل البحر الاحمر : ام غيج ، زوج البهار، جبل الرصاص سفاجا ، القصير جسمه ، الرغبه ، رأس بناس ، مرسى علم ووادى الجمال منطقة ابو مروات فى الصحراء الشرقية القواخير ، العلاقى ، ام الروس ، ام سلاطيت ام سميوكي ، ابوسويل الحمراوين ، الزعفرانه سواحل البحر الاحمر رأس غارب والقصير رأس غارب ، رأس شقير وكريم العيون وام العبد	٦٠ م.طن ٤ م.طن ١,٦ م.طن ٢٥٠ م.طن ٩٥ موقعا ٨٥٩,٦ طن خام مؤكد ١٣٦١٢ طن خام محتمل ٧٧٠ ألف طن ٧ م.طن	الحديد المنجنيز الرصاص والزنك الفوسفات الكبريت الذهب النحاس الاحجار الجيريه الجبس الطفلة البزول	محافظة البحر الاحمر

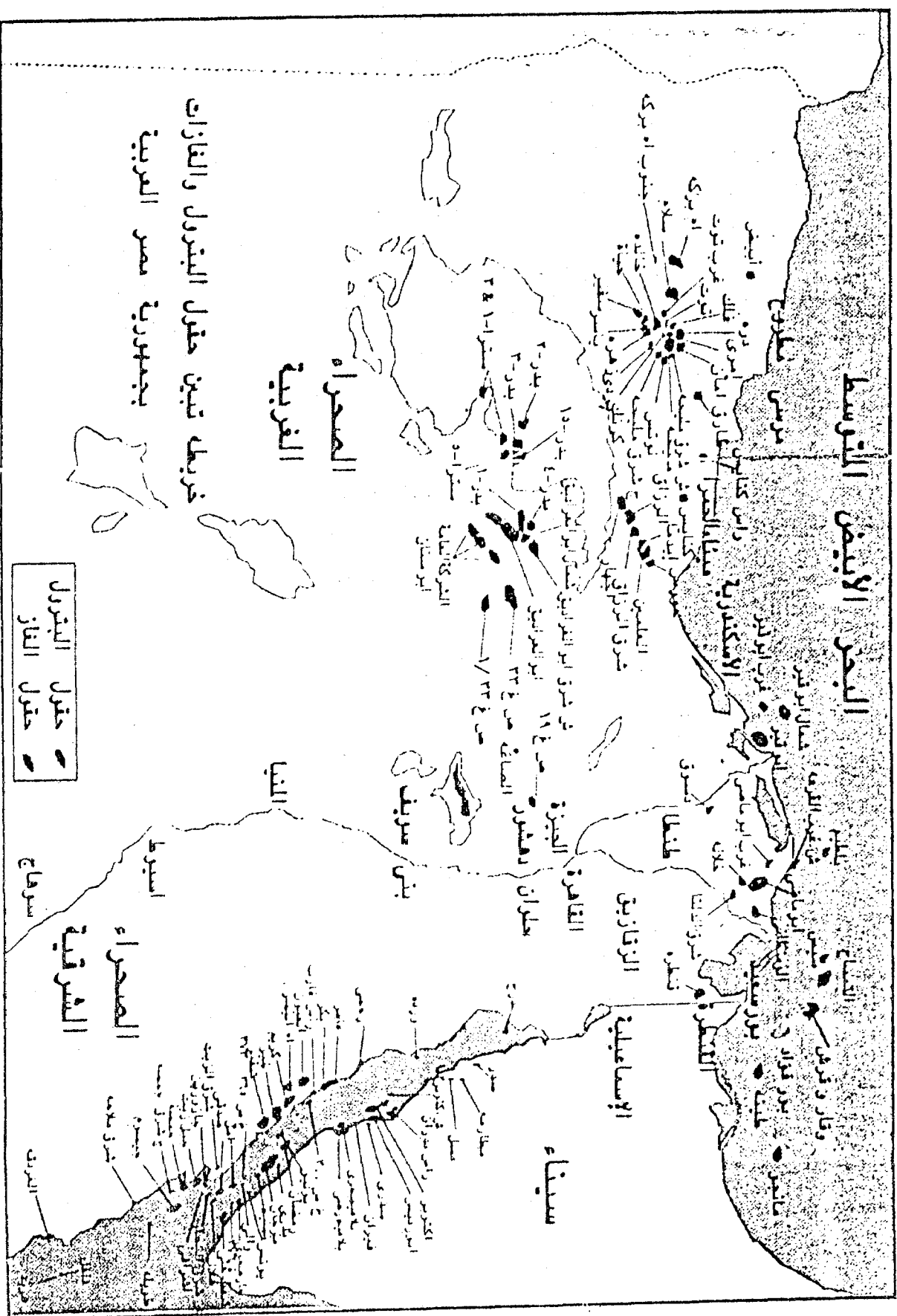
* معهد التخطيط القومى : التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠، القاهرة، ١٩٨٨

المصدر:

* مجلس الشورى : استغلال الثروة المعدنية فى تنمية الاقتصاد المصرى، ١٩٩٣



شکل رقم (۱)



سید علی

جدول رقم (٣)
توزيع السكان في مصر حسب الاقليم / المحافظة
حضر ريف (تعداد ١٩٨٦)

الاقليم/المحافظة	حضر		ريف		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهرة	٦٦٠٨٦٩٥	٢٨,٦	-	-	٦٠٦٨٦٩٥	١٢,٦
الجيزة	٢١٤٠٣٤٩	١٠,١	١٥٨٥٠٧١	٥,٩	٣٧٢٥٤٢٠	٧,٧
القليوبية	١١٠٢٣٠٩	٥,٢	١٤١٣٦١٥	٥,٢	٢٥١٥٩٢٤	٥,٢
جملة اقليم القاهرة	٩٣١١٣٥٣	٤٣,٩	٢٩٩٨٦٨٦	١١,١	١٢٣١٠٠٣٩	٢٥,٥
الاسكندرية	٢٩٢٦٨٥٩	١٣,٨	-	-	٢٩٢٦٨٥٩	٦,١
البحيرة	٧٦٠١٥٨	٣,٦	٢٤٨٨٦٧١	٩,٢	٣٢٤٨٨٢٩	٦,٧
مطروح	٨١٩٣٧	٠,٤	٧٩٢٢٦	٠,٣	١٦١١٦٣	٠,٣
جملة اقليم الاسكندرية	٣٧٦٨٩٥٤	١٧,٨	٢٥٦٧٨٩٧	٩,٥	٦٣٣٦٨٥١	١٣,١
بورسعيد	٤٠١١٧٢	١,٩	-	-	٤٠١١٧٢	٠,٨
الاسماعيلية	٢٦٦٠٥٢	١,٣	٢٧٩٢٠٧	١,٠	٥٤٥٢٥٩	٠,٧
السويس	٣٢٧٧١٧	١,٥	-	-	٣٢٧٧١٧	٠,٧
الشرقية	٧١٩٣٩٢	٣,٤	٢٦٩٤٩١٦	١٠,١	٣٤١٤٣٠٨	٧,١
ميناء الشمالية	١٠٥٢٧٥	٠,٥	٦٥٥٦٠	٠,٢	١٧٠٨٣٥	٠,٤
ميناء الجنوبية	١١٤٢٣	٠,١	١٧٥٠٦	٠,١	٢٨٩٢٩	٠,١
جملة اقليم القناة	١٨٣١٠٣١	٨,٦	٣٠٥٧١٨٩	١١,٣	٤٨٨٨٢٢٠	١٠,٢
دمياط	١٨٦٧٢٢	٠,٩	٥٥٣٦٤٣	٢,٠	٧٤٠٣٦٥	١,٥
الدقهلية	٩١٢٨٦٧	٤,٣	٢٥٧١٢٣٥	٩,٥	٣٤٨٤١٠٢	٧,٢
المنوفية	٤٤٦٦٣٦	٢,١	١٧٧٤٦٧٩	٦,٦	٢٢٢١٣١٥	٤,٦
الغربية	٩٤٤١٤٨	٤,٥	١٩٤٠٤٥١	٧,٢	٢٨٨٤٥٩٩	٦,٠
كفر الشيخ	٤١١٩١٠	١,٩	١٣٩٧٣١١	٥,٢	١٨٠٩٢٢١	٣,٧
جملة اقليم الدلتا	٢٩٠٢٢٨٣	١٣,٧	٨٢٣٧٣١٩	٣٠,٥	١١١٣٩٦٠٢	٢٣,٠
الفيوم	٣٥٩٧٩٥	١,٧	١١٩١٤١٩	٤,٤	١٥٥١٢١٤	٣,٢
بنى سويف	٣٦٣٥٨٣	١,٧	١٠٨٥٦٤٦	٤,٠	١٤٤٩٢٢٩	٣,٠
المنيا	٥٤٩١٥٥	٢,٦	٢٠٩٥٩٥٧	٧,٨	٢٦٤٥١١٢	٥,٥
جملة اقليم شمال الصعيد	١٢٧٢٥٣٣	٦,٠	٤٣٧٣٠٢٢	١٦,٢	٥٦٤٥٥٥٥	١١,٧
اسيوط	٦١٧٠٧٢	٢,٩	١٥٩٨٦٠٧	٥,٩	٢٢١٥٦٧٩	٤,٦
الوادى الجديد	٥٠٤٢١	٠,٢	٦٢٩٨٤	٠,٢	١١٣٤٠٥	٠,٢
جملة اقليم اسيوط	٦٦٧٤٩٣	٣,١	١٦٦١٥٩١	٦,١	٢٣١٩٠٨٤	٤,٨
سوهاج	٥٣٧١٣٦	٢,٥	١٩٠٩٨٩٧	٧,١	٢٤٤٧٠٣٣	٥,١
قنا	٥٢٧٦٧٤	٢,٥	١٧٣١٢٥٢	٦,٤	٢٢٥٨٩٢٦	٤,٧
اسوان	٣٢٠٢٩٧	١,٥	٤٨٨٩٠٧	١,٨	٨٠٩٢٠٤	١,٧
البحر الاحمر	٧٦٧٥٠	٠,٤	١٢٩٧٤	٠,١	٨٩٧٢٤	٠,٢
جملة اقليم جنوب الصعيد	١٤٦١٨٥٧	٦,٩	٤١٤٣٠٣٠	١٥,٣	٥٦٠٤٨٨٧	١١,٧
مصر (جملة السكان)°	٢١٢١٥٥٠٤	١٠٠,٠	٢٧٠٣٨٧٣٤	١٠٠	٤٨٢٥٤٢٣٨	١٠٠

* السكان داخل الجمهورية لعام التعداد

المصدر، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى ١٩٩٦، جدول ١-٨ ص ٢٢-٢٣

جدول رقم (٣)

الكثافة/كم^٢ في اقاليم ومافظات مصر (المساحة المأهولة) حسب تعداد ١٩٨٦

الكثافة المتوقعة سنة ٢٠٠١ شخص/كم ^٢	الكثافة شخص/كم ^٢	المساحة المأهولة كم ^٢	السكان ١٩٨٦	الاقليم/المحافظة
٣٥٦٨٦	٣٨٣٣٢	٢١٤,٢	٦.٦٨٦٩٥	القاهرة
٥٩١٥	٣٥٢١	١.٥٨,١٥	٣٧٢٥٤٢٠	الجيزة
٤٠٨٠	٢٥١٣	١.٠١,٠٩	٢٥١٥٩٢٤	القليوبية
	٥٤١٦	٢٢٧٣,٤٤	١٢٣١,٠٣٩	جملة اقليم القاهرة
١٤٦٥	٩٣٠,٩	٣١٤,٣٦	٢٩٢٦٨٥٩	الاسكندرية
٤٥١	٧٠,٨	٤٥٨٩,٤٨	٣٢٤٨٨٢٩	البحره
	-	-	١٦١١٦٣	مطروح
	١٢٩٢	٤٩٠,٣,٨٤	٦٣٣٦٨٥١	جملة اقليم الاسكندرية
٩١٨٦	٥٥١٨	٧٢,٧٠	٤٠١١٧٢	بورسعيد
٦٣٣	٣٧٨	١٤٤١,٥٩	٥٤٥٢٥٩	الاسماعيلية
٣٤	١٠,٦٧	٣٠,٦,٩٢	٣٢٧٧١٧	السويس
١١٣٦	٨١٧	٤١٧٩,٥٥	٣٤١٤٣٠,٨	الشرقية
			١٧٠,٨٣٥	سيناء الشمالية
	-	-	٢٨٩٢٩	سيناء الجنوبية
	٨١٥	٦.٠٠,١٣	٤٨٨٨٢٢٠	جملة اقليم القناة
١٧١١	١٢٥٧	٥٨٩,١٧	٧٤٠,٢٦٥	دمياط
١٣٥٨	١٠٠,٤	٣٤٧٠,٩٠	٣٤٨٤١٠,٢	الدقهلية
٢٠٠٢	١٤٥٠	١٥٣٢,١٣	٢٢٢١٣١٥	المنوفية
١٩٨٣	١٤٨٥	١٩٤٢,٢١	٢٨٨٤٥٩٩	الغربية
٧٢٠	٥٢٦	٣٤٣٧,١٢	١٨٠,٩٢٢١	كفر الشيخ
	١٠,١٥	١٠,٩٧١,٥٣	١١١٣٩٦,٢	جملة اقليم الدلتا
١٢٤٠	٨٤٩	١٨٢٧,١٠	١٥٥١٢١٤	الفيوم
١٥٢٣	١٠,٩٧	١٣٢١,٥٠	١٤٤٩٢٢٩	بنى سري
١٦٠١	١١٧٠	٢٢٦١,٧٠	٢٦٤٥١١٢	المنيا
	١٠,٤٣	٥٤١٠,٣٠	٥٦٤٥٥٥٥	جملة اقليم شمال الصعيد
١٩٨٦	١٤٢٧	١٥٥٣,٠	٢٢١٥٦٧٩	اسيوط
	-	-	١١٣٤٠,٥	الوادى الجديد
	١٥٠,٠	١٥٥٣,٠	٢٣٢٩٠,٨٤	جملة اقليم اسيوط
٢١٣٦	١٥٨٢	١٥٤٧,٢٠	٢٤٤٧٠,٣٣	سوهاج
١٧٢٠	١٢٢١	١٨٥٠,٦٠	٢٢٥٨٩٢٦	قنسا
١٦٦٨	١١٩٣	٦٧٨,٤٠	٨٠,٩٢٠,٤	اسوان
	-	-	٨٩٧٢٤	البحر الاحمر
	١٣٧٥	٤٠,٧٦,٢٥	٥٦٧٦,٢٥	جملة اقليم جنوب الصعيد
	١٣٧١	٣٥١٨٨,٤٩	٤٨٢٥٤٢٣٨	مصر (متوسط الكثافة)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى ١٩٩٦، ص ٢٤-٢٨ جدول ١-٩، ١٠-١

- (١) السكان داخل الجمهورية
- (٢) المساحة المأهولة بالكم^٢
- (٣) * اضيفت المناطق الصحراوية الى قسم العامرية للاسكندرية، قسم عتاقه للسويس، وادى الطرون للبحيره، ولم تتضمن محافظات الحدود.

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية لقوة العمل الى اجمالي السكان والنسبة المئوية لقوة العمل ١٢-٦٤

في قطاعات النشاط الرئيسية ١٩٩٣

الاقليم/القاهرة	قوة العمل ٦ سنوات	النسبة المئوية لقوة العمل ١٢-٦٤ حسب القطاع	الخدمات	الصناعة	الزراعة
القاهرة	٢٩,١	٠,٦	٣٤,٢	٦٥,٢	
الجيزة	٢٥,٥	١٦,٠	٢٧,٦	٥٦,٤	
القليوبية	٢٩,٥	١٧,٦	٢٧,١	٥٥,٣	
جملة اقليم القاهرة	٢٨,١	١١,٤	٢٩,٦	٥٩,٠	
الاسكندرية	٢٧	١,٣	٣٨,٧	٦٠,٠	
البحره	٣٠,٦	٤٨,٥	١١,٧	٣٩,٨	
مطروح	٣٦,٣	٢٥,٩	١١,١	٦٣,٠	
جملة اقليم الاسكندرية	٢٢,٣	٢٥,٢	٢٠,٥	٥٤,٣	
بورسعيد	٣٢,٤	١,٦	١٣,٠	٨٥,٤	
الاسماعيلية	٢٩,٧	٢٢,٥	٢٠,٢	٥٧,٣	
السويس	٣٠,٣	٠,٦	٢٥,٤	٧٤,٠	
الشرقية	٣١,٠	٤٢,٧	١١,١	٤٦,٢	
سيناء الشمالية	٢٤,٤	١٨,٣	٤,٥	٧٧,٢	
سيناء الجنوبية	-	-	-	-	
جملة اقليم القناة	٢٩,٠	١٧,١	١٢,٨	٦٨,١	
دمياط	٣٠,٦	١٨,٤	٣٠,٨	٥٠,٨	
الدقهلية	٢٩,٧	٣٧,٥	١٤,١	٤٨,٤	
المنوفية	٣٢,٨	٣٧,٨	١٤,٣	٤٧,٩	
الغربية	٣٣,٨	٣٠,٩	٢١,١	٤٨	
كفر الشيخ	٣٢,٨	٥١,١	٥,٨	٤٣,١	
جملة اقليم الدلتا	٣٢,٠	٣٥,١	١٧,٢	٤٧,٧	
الفيوم	٣٠,٠	٥٤,٧	٩,٨	٣٥,٦	
بنى سويف	٣٤,٧	٤٦,٥	١٢,٤	٤١,١	
المنيا	٣٢,١	٥٧,١	٧,٢	٣٥,٧	
جملة اقليم شمال الصعيد	٣٢,٣	٥٢,٨	٩,٨	٣٧,٤	
اسيوط	٢٤,٤	٣٦,١	١٥,٢	٤٨,٧	
الوادى الجديد	٣٥,٧	٨,٦	٣,٢	٨٨,٢	
جملة اقليم اسيوط	٣٠,١	٢٢,٤	٩,٢	٦٨,٤	
سوهاج	٢٦,٠	٤٦,٦	١١,٧	٤١,٧	
قنا	٢٦,٥	٥٠,٤	١٢,٨	٣٦,٨	
اسوان	٢٥,٢	٢٠,٨	٧,٦	٧١,٦	
البحر الاحمر	٢٩,٤	٧,٣	٣٤,١	٥٨,٦	
جملة اقليم جنوب الصعيد	٢٦,٨	٣١,٣	١٦,٥	٥٢,٢	
مصر	٢٩,٦	٣١,٥	١٨,٦	٤٩,٩	

ملحق رقم (٥)

نماذج لفرص الاستثمار التي تم تحديدها ويتم الترويج لها

(١)

اسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
مصادر مياه المركز التدريبى لمصادر المياه الإقليمية	مدينة ٦ أكتوبر/مصر	٢٥ مليون دولار أمريكى
تكنولوجيا متقدمة الشبكة الإقليمية للاتصالات الطبية	القاهرة/مصر	٦ مليون دولار أمريكى لكل مدينة مشاركة
نقل - سيارات مشروع طريق حر فردى مخصص للنقل بين الخارجة وشرق العوينات	مصر العليا - الوادى الجديد	١٥٠ مليون
نقل - سيارات مشروع طريق حر فردى مخصص للعربات النقل بين ديروط والفرافرة	مصر العليا - الوادى الجديد	٨٠ مليون
نقل - سيارات مشروع طريق مزدوج مخصص للعربات النقل بين الفيوم وأسوان	غرب النيل وحدود الفيوم مع أسوان	٥٢٥ مليون
نقل - سيارات طريق الاسكندرية الفيوم الحر	غرب القاهرة - طريق الاسكندرية الصحراوى	٣٦ مليون
نقل - طيران مدنى توسيع وتطور مطار رأس النقيب ليصبح مطار دولى	مدينة رأس النقب في سيناء وقريب من طابا وخليج العقبة	١٠٠ مليون

(٢)

اسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
نقل - سواحل تطوير ميناء عناقه التجارى	شمال السويس	التمويل المحلى ٣٦٣ مليون جنيه مصرى والتمويل الخارجى ٢١٠ مليون دولار امريكى
نقل - سواحل شبكة بحوث السواحل ومراكز الائتمان	ميناء السويس و ٦ محطات فرعيه اخرى على طول الشواطئ المصرية	١٠ مليون دولار امريكى
نقل - سواحل تطوير وتحديد ميناء العريش	الشواطئ البحر المتوسط الشرقية الجنوبية عند ميناء العريش الموجوده	١٠٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق سكه حديد خط سكه حديد بين الاسماعيلية ورفح	جنوب شبه جزيرة سيناء بين قناة السويس والحدود الشرقية المصرية	٢٦٥ مليون دولار امريكى
نقل - طرق سكه حديد اصلاح خط سكه حديد بين السلوم وسملا	يخترق الصحراء الغربية على طول شاطئ البحر المتوسط كامتداد لخط الاسكندرية / مرسى مطروح وبطول ٢٦٠ كم	٢٣٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق طريق سيناء الجنوبي	شبه جزيرة سيناء	٦٠ مليون دولار امريكى
نقل - طرق طريق سيناء المركزى	شبه جزيرة سيناء	٤٠ مليون دولار امريكى

(٣)

اسم المشروع	مكان المشروع	التكلفة المتوقعة بالدولار الأمريكى
سياحة مركز وادى الجمال	قطاع وادى الجمال شغل ١٠٠ كم ٢ من المساحة الكلية ويمتد ٤٨ كم على شاطئ جنوب ميناء ابو غوسوم و٨ كم عمق من الخط الساحلى ، ٤٠ كم من مدينة مرسى علم وعلى بعد ١٥٠ كم من مطار برنيسا والمناطق السياحية المتاحة تصل الى ١٣٠٠ فدان من المساحة الكلية	٨٨٢,٣ مليون
سياحة التطوير السياحى لادكو - رشيد		٤٤٣ مليون موزعة كالاتى: ١٨٨ مليون للمساكن ٢٠١ مليون للفنادق ٤٤ مليون لمراكز الانشطة ١٠ مليون لخدمات اخرى
سياحة مركز Foka - رأس الخيمة	رأس الخيمة تقع على طريق الاسكندرية مطروح وتمتد ٣٨ كم على البحر المتوسط Foka على شواطئ خليج الحكمه بناذره غريبه تمتد ٦,٥ كم على الشاطئ ومميزه بشواطئها الرملية الصخرية	٢٠٢ مليون موزعة كالاتى: ١٠٣ مليون لتطوير المنتجع ٧٠ مليون لتطوير الضاحيه السكنيه ٢٩ مليون للخدمات

(٤)

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
الصلب منتجات مسطحة	لم يحدد بعد	١,١٧٥ مليون
الصلب Megamod direct Megamod Plant	شركة الحديد والصلب بالاسكندرية	٣٢٠ مليون
بحوث وتطوير تقييم مخاطر الفيضان (سيول) المفاجئ والزلازل بمنطقة خليج العقبة	مدينة نوبيع وخليج العقبة	كارثة الزلازل ٣٧,٥ مليون و كارثة السيول (الفيضانات) ٣,٧ مليون
بنية أساسية/ نقل/ خدمات تطوير ميناء بورسعيد الجديد وإنشاء منطقة صناعية حرة	الشمال الجنوبي لشبه جزيرة سيناء/ شرق بورسعيد وقناة السويس على طول البحر المتوسط	في طور التحديد
تكنولوجيا متقدمة المركز التكنولوجى للعجز	القاهرة/ مصر	٧ مليون
تكنولوجيا متقدمة مركز تطوير العمل واستخدام التكنولوجيا	القاهرة/ مصر	٢٠ مليون
زراعة معمل البحوث الزراعية وحفظ مصادر الجينات	مكان في مشتهر على بعد ٣٠ كم من شمال القاهرة	١٩,١ مليون

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
زراعة معالجة مياه الصرف الصحي	مصر	٥٢٩ ألف للبحوث ٤٠ مليون لعملية الاصلاح
زراعة تأثير التصحر على المناطق المروية والممطرة في مصر الدلتا - الشاطئ الغربي	مصر	٣ مليون للبحوث ٢٠ مليون للاتكاسات
زراعة التطوير الزراعي للعوينات الشرقية	شرق العوينات مصر	١ بليون لاصلاح ٢٠٠ ألف فدان بتكلفه
زراعة المركز الدولة للتطوير والتدريب على المهارات الزراعية	مربوط جوار الاسكندرية	٥ مليون للفدان
صناعات كيميائية انتاج الاقطاب الكهربيه الجرافيتيه	عناقة / السويس	١٠,١ مليون اراضى ٢١,٩ مليون مباني وتجهيزات ٢,٢ مليون معدات ١٣٥,٧ مليون موصلات وخدمات ٩,٥ مليون توسع ٢٨,٤ مليون طوارئ ١٣,٧ مليون تكنولوجيا ١٢ مليون مركز مبدنى عامل ٢٣٣ الاجمالى

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
تراث مدينة للفنون والحرف التقليدية (القديمة)	الفسطاط بالقاهرة القديمة	٥٠ مليون
مشروعات كهربائية الاتصال الكهربى بين مصر - الأردن	مصر / الاردن	١١٥ مليون من مصر ٣٥ مليون من مصر ١٥٠ مليون " الاجمالى "
كهرباء مشروع الاتصال الكهربى للخمس دول	مصر/ الاردن/ سوريا/ العراق/ تركيا	٣٠٠ مليون من المؤسسة العربية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى
كهرباء الاتصال (التربط) بين المشرق والمغرب	مصر/ البحرين/ الاردن/ عمان/ قطر / السعودية / الامارات/ اليمن	٢,٥٠ مليون
كهرباء قوة المساحة المائية للبحر الأحمر		
كهرباء التعاون في مجال الكهرباء بين مصر الاردن السلطة الفلسطينية واسرائيل	مصر/ الاردن / اسرائيل/ السلطة الفلسطينية	

(٧)

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
كهرباء 2 X 335 MW Dual Firing (gas oil) وحدات توليد التيار الكهربائي	خليج السويس وسيدى كرير	٥٤ مليون
كهرباء 2 X 325 MW Pumped Storage electric generation units	جبل عتاقه خليج السويس	٥٦٠ مليون
كهرباء 300 Mw windfarm electric generating units	زغفراته/ البحر الأحمر	٤٠٠ مليون
كهرباء 4 X 300 MW وحدات توليد الدائرة الكهربيه المشتركة	النوبارية / غرب الحلثا	٩٠٠ مليون
كهرباء 4 X 325 steam dual firing (gas/ oil) وحدات توليد التيار الكهربى	جهات متعددة	١٥٨٠ مليون
غاز طبيعى خطوط انابيب الغاز الآمنه	الجانب الشرقى الجنوبى من البحر المتوسط	١٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون بناء على التكلفة الفعلية

(٨)

اسم المشروع	المكان	التكلفة المتوقعة
بتروى معالجة البتروى فى الشرق الأوسط بينه مشروع تحلية مياه البحر فى الشرق الأوسط	شاطئ البحر المتوسط عند الاميرية - الاسكندرية مصر	٢١٢ مليون
تكنولوجيا متقدمة شبكة معلومات تجارية اقليمية	مصر / القاهرة	٢٠ مليون ١٠ مليون للصناعة ٥ مليون للبحوث ٥ مليون مساعدات فنيه ٤٠ مليون تدريب ٢٠ مليون

- (١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية.
(ديسمبر ١٩٧٧)
- (2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.
- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر
(يوليو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥.
(ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية.
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبات مواجهة (١٩٧٥-١٩٧٠/٦٩).
(اكتوبر ١٩٧٨)
- (8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦)
(اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين.
(فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) (يوليو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة اجزاء) (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على

السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)

- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليو ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان في مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمي لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠. (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيو ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى في مصر ومحددات تنميته (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيح والألفاء (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها في الاستيعاب العمالى. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبراير ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر. (فبراير ١٩٨٩)

- (٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبر ١٩٨٩)
- (٤٨) دراسة تحليلية لآثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبراير ١٩٩٠)
- (٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مارس ١٩٩٠)
- (٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مارس ١٩٩٠)
- (٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايو ١٩٩٠)
- (٥٢) بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبر ١٩٩٠)
- (٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبر ١٩٩٠)
- (٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

- (٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)
- (٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)
- (٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)
- (٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)
- (٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)
- (٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

- (٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٨) ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٦٩) ادارة الطاقة في مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبر ١٩٩١)
- (٧٠) واقع وافاق التنمية في محافظة الوادى الجديد. (يناير ١٩٩٢)
- (٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (يناير ١٩٩٢)
- (٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايو ١٩٩٢)
- (٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليو ١٩٩٢)
- (٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات "المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبر ١٩٩٢)
- (٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبر ١٩٩٢)

- (٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقترح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى -
المرحلة الأولى.
(يناير ١٩٩٣)
- (٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجياى (فبراير ١٩٩٣)
- (٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)
- (٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات (مايو ١٩٩٣)
ميزان المدفوعات المصرى
- (82) The Current development in the methodology and
applications of operations research obstacles and prospects
in developing countries, Nov. 1993.
- (٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)
- (٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)
- (٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)
- (٨٦) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)
- (٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

- (٨٩) استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى
بمصر (مجلدان) (سبتمبر ١٩٩٤)
- (٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره
(نوفمبر ١٩٩٤)
- (٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وفاق
تطويرها. (ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى
(ديسمبر ١٩٩٤)
- (٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى
المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى. (يناير ١٩٩٥)
- (٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى (المرحلة الثانية) (فبراير ١٩٩٥)
- (٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى
(ابريل ١٩٩٥)
- (٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى
(يونيو ١٩٩٥)
- (٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على
تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمات
(دراسة حالة مصر). (اغسطس ١٩٩٥)
- (٩٨) تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال
العام (يناير ١٩٩٦)
- (٩٩) أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعة
(يناير ١٩٩٦)
- (١٠٠) مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد
التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايو ١٩٩٦)

- (١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية
بمحافظة الحدود. (مايو ١٩٩٦)
- (١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره. (مايو ١٩٩٦)
- (١٠٣) التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات (سبتمبر ١٩٩٦)
- (١٠٤) دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات (أكتوبر ١٩٩٦)
- (١٠٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات
المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى) (نوفمبر ١٩٩٦)
- (١٠٦) المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات) (ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٧) الابعاد البيئية المستدامة فى مصر (ديسمبر ١٩٩٦)
- (١٠٨) تطوير التعليم العالى فى مصر من اجل التنمية
ومواجهة مشكلة البطالة (مارس ١٩٩٧)
- (١٠٩) التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى
ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر (أغسطس ١٩٩٧)
- (١١٠) ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية
المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرون (ديسمبر ١٩٩٧)
- (١١١) آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من
آجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر (فبراير ١٩٩٨)
- (١١٢) الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة. (فبراير ١٩٩٨)
- (١١٣) الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين (فبراير ١٩٩٨)

(١١٤) التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مايو ١٩٩٨)

(١١٥) تطوير اساليب وقواعد المعلومات في ادارة الازمات (يونيو ١٩٩٨)

المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)

(١١٦) حول اهم التحديات الاجتماعية في مواجهة القرن ٢١ (يونيه ١٩٩٨)

(١١٧) محددات الطاقة الاخبارية في مصر (يوليو ١٩٩٨)

دراسة نظرية وتطبيقية

(١١٨) تصور حول تطوير نظم المعلومات الزراعية (يوليو ١٩٩٨)

(١١٩) التوقعات المستقبلية لامكانيات (سبتمبر ١٩٩٨)

الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي